فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة

ومباينتهم لسائر المخالفين

من إملاء

قاضي القضاة عماد الدين أبي الحسن

عبد الجبار بن أحمد «رحمه الله»





/[١ظ] بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ولا تعسر

الحَمْدُ لله رَبّ العَالمين ، والعاقبةُ للمُتَّقين ، ولا عُدْوانَ إلّا على الظَّالمين ، وصَلّى ٣
الله على محمَّدٍ وآلِه وسَائِر المُرْسَلِين

١٣٨ لمَّا ظَهَرَ من الأمير السَّيِّد الملك العَادِل خُوَارَزْم شاه[1] ـ أدَامَ الله عُلُوَّه وعُلُوَّ/ أهْلِ
الدِّين بمَكانِه ـ التَّمسُّكُ بطَرِيقَةِ التَّوْحِيدِ والعَدلِ ، واعْتِقادُ مَذْهبِ المُعتزلة ، وصارَ ٦

[1] خُوَارَزْم شاه : كل من صار أميرًا لخوارزم يقال له خُوَارَزْم شاه (الآثار الباقية للبيروني : ١٠٣٩) ، والذي عاصر القاضي عبد الجبار هو خُوَارَزْم شاه أبو العباس مأمون بن مأمون ، تولَّى سنة ٣٩٠هـ (معجم زامباور ٢:٣١٦) . وتوفِّي مقتولًا سنة ٤٠٧هـ (راجع ابن الأثير ٧: ٢٨٢، مختصر الدول ص ٣١٢ كان آخر أمراء أسرته (الأسرة الخوارزمشاهية الأولى) التي انقرضت بوفاته وانتهت دولة المأمونيين ، وكان فاضلًا شهمًا ، بينه وبين السلطان محمود ابن سبكتكين صداقة متينة . وكان بينما عهد وقد تزوج أخته ، خدمه أبو الريحان البيروني سبع سنين . كما دخل أبو منصور الثعالبي مؤلف كتاب « يتيمة الدهر » إلى خوارزم وعمل نديمًا له ، وألف باسمه كتبًا كثيرة .

وقد توفِّي خُوَارَزْم شاه يوم الأربعاء منتصف شوال سنة ٤٠٧، وله من العُمْر ٣٢ عامًا ، على يد أعوان السلطان محمود بن سبكتكين ، على أثر خلاف بينهما (أبو الفضل البيهقي : تاريخ بيهق ص ٧٣٤-٧٤٢) .

وكانت المأمونية بخُوَارِزم ـ أمراء خوارزم ـ معتزلة ، يعظمون أهل الكلام ، ولهم كتب إلى الشيخ المرشد بالله أبي عبد الله البصري وقاضي القضاة ، ،كان أبو العباس المأموني من بينهم متقدمًا في ذلك ، وكان أكثر وزرائهم وأكثر فقهاء خوارزم معتزلة ، وبقي من آثارهم شيء يسير (شرح عيون المسائل لوحة ٩٠) . ولقد ألف القاضي عبد الجبار الخوارزميات ، ولعله ألفه لخوارزم شاه المذكور .

وفي سنة ٤٠٧ ملك محمود بن سبكتكين بلاد خوارزم بعد مَلِكها خوارزم شاه مأمون بن مأمون (ابن كثير ٥: ١٢، ابن الأثير ٧: ٢٨٢، مختصر الدول ص ٢١٣) . راجع في مقدمة كتابنا هذا =

والحَمْدُ لله أصْلًا في ذلك مَتْبوعًا ، من حيث اتَّبع الأدلَّة ، وأنِفَ الأنَفة الشَّدِيدة من الإلف والعَادَة ، والاغْتِرار بكثيرٍ ممَّا اغْترَّ به الكبَارُ ، وكَتَبَهُ إليّ من عَالي حَضْرَتِه ، ٣ مَنْ رُفِع قَدْرُه وعَظُمَ مَحَلُّه ، وهو الشَّيْخُ أبو الفَضْل العَمِيدي[1] الخَادِم المُخلص ، بأنَّه ـ أدَامَ الله عزَّه ـ يُحِبُّ أنْ أُمْلِي كتابًا في أنَّ مَذْهَبَ المُعْتزلَة هو الذي يَقْتَضِيه العَقْلُ والكتابُ والسُّنَّةُ ، وهو الذي مَرَّ عليه السَّلَفُ والخَلَفُ ، فإنَّ القَوْلَ بالتَّشبِيه والجَبْر ٦ وسائر المَذاهب البَاطلة ، هي حَادِثة حالًا فحالًا ، من قَوْمٍ لا عِلْمَ لَهُم ، ثم كَثُرَ ذلك بالتَّقْليد واتّباعِ العامَّة .

فرأيتُ التَّسرُّعَ إلى ذلك واجبًا ، ليَعْلَم الأميرُ السَّيِّدُ المَلِكُ العادِلُ ـ أطالَ الله ٩ أيّامَه وحَرَسَ مَكانَه ـ أنَّه فيما تَمسَّكَ به ، مُوافِقٌ للرَّسُول ـ عليه السَّلامُ ـ والأئِمَّة ، وأنَّ مَنْ خالَفَه فهو مُخالِفٌ لهم ، ولكي يأنَسَ بكثرةِ موافِقيه من العلماء ، فيثبت عندَ الله ما وضَعْتُه في هذا الكتابِ .

١٢ وأذكُر[a] طَبقاتِ المُعْتَزِلَة ، ومَنِ اخْتُصَّ منهم بالعِلْم والتَّقَدُّمِ فيه وتأليف الكُتُب ، إلى غير ذلك ، وأرْجو أنْ يكون ذلك موافقًا لِرضاه ومَحَبَّته ، والله يُديمُ

---

a) في الأصل : « وذكر » ، والسياق يقتضي ما أثبتنا .

= اضطهاد محمود بن سبكتكين للمعتزلة سنة ٤٠٨ ، أي بعد وفاة خورزم شاه بسنة واحدة ثم إحراقه لكتبهم سنة ٤٢٠ .

وجاء في (معجم الأدباء ١٩: ١٢٤) في أثناء ترجمة محمود بن جرير الضَّبِّي أنه أقام بخوارزم مدة ، وانتفع الناس بعلومه ، وتخرج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو ، منهم الزمخشري وهو الذي أدخل إلى خوارزم مذهب المعتزلة ونشره بها ، فاجتمع عليه الخلق لجلالته وتمذهبوا مذهبه منهم الزمخشري . ومات بمَرْو سنة ٥٠٧ ، وفي هذا الكلام بعض الشك ، فلو افترضنا أنَّ محمود بن جرير هذا قد عاش ١٠٠ سنة فيكون قد ولد سنة ٤٠٧ وهي السَّنَة التي توفِّي فيها خوارَزْم شاه .

(١) أبو الفَضْل العَمِيدي (لعله من وزراء خوارَزْم شاه) ، وهو الأستاذ الرئيس أبو الفضل ابن العميد (الصاحب بن عباد في بداية الهداية ص ١٩) .

عِزَّ الدِّين بمكانه، ويَجْعلُه ممَّن يُتَّبَعُ في ذلك ويُحْمَدُ، بعدَ عُمْرٍ طويلٍ وعَيْشٍ سعيدةٍ عاقِبَتُه، إنَّه بالمؤمنين رَؤوفٌ رَحِيمٌ.

٣ هذا ولا ظُلْمَ أعْظَم من خُروجِ المرْءِ عن طَرِيقَةِ الصَّوابِ في العِلْم [٢و] والعمل، فإنَّ في ذلك من الخُسْرانِ في الحالِ والعاقِبَة، ما لا مَزِيدَ عليه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن ٦ سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الآية ٦ سورة الأنعام]. وهذا الصِّراطُ المستقيمُ لا يُعْلَمُ بالمشَاهَدَة، فالواجِبُ على المَرْءِ أنْ يتَّبعَ الأدلَّةَ وَينظرَ فيها ليَعلم، ويكونَ عَمَلُه بحَسَبِ ذلك، فالطَّريقةُ في ذلك وَاحِدَة، والخُرُوجُ عنها السُّبل المتفرِّقة التي لا يمكن حَصرُها؛ ٩ لأنَّ الجَهْلَ لا طَريقَ له يَحْصُره، ونحن نُبَيِّنُ كيف خُروجُ الفِرْقَة المُبْطِلة عن هذه الطَّريقة، وكيف حَدَثَ الخِلافُ في الأدْيان بعدَ الرَّسُولِ، عليه السَّلامُ.

١٣٩

/فَصْلٌ

١٢ في بَيانِ هذه الأدِلَّةِ

أوَّلُها: دَلالَةُ العَقْل، لأنَّ به يُمَيَّزُ بين الحَسَن والقَبِيح، ولأنَّ به يُعْرَفُ أنَّ الكتابَ حُجَّة، وكذلك السُّنَّةُ والإجْماعُ، ورُبَّما تَعَجَّبَ من هذا التَّرْتِيب بَعْضُهم، ١٥ فيَظُنُّ أنَّ الأدِلَّةَ هي الكتابُ والسُّنَّةُ والإجْماعُ فقط، أو يظنُّ أنَّ العَقْلَ إذا كان يدلُّ على أمورٍ فهو مؤخَّر، وليس الأمْرُ كذلك؛ لأنَّ الله تعالى لم يُخاطِبْ إلَّا أهْلَ العَقْل، ولأنَّ به يُعرَفُ أنَّ الكتابَ حُجَّةٌ، وكذلك السُّنةُ والإجْماعُ، فهو الأصْل ١٨ في هذا الباب، وإنْ كنَّا نقولُ: إنَّ الكتابَ هو الأصْلُ، من حيث إنَّ فيه التَّنْبيهَ على ما في العُقُول، كما أنَّ فيه الأدِلَّة على الأحْكام، وبالعَقْل يُمَيَّز بين أحْكام

الأفْعال، وبين أحْكام الفاعِلين، ولوْلاهُ لما عَرَفْنا مَنْ يؤاخَذ بما يَترُكه أو بما يأتيه، مَنْ يُحْمَدُ ومَنْ يُذَمُّ، ولذلك تَزُول المؤاخَذَةُ عمَّن لا عَقْل له، ومتى عَرَفْناهُ بالعَقْلِ إلهًا منفردًا بالإلهيَّةِ، وعَرَفْناه حكيمًا - يُعْلَمُ في كتابِه أنَّه دلالةٌ، ومتى عَرَفْناه مُرْسِلًا للرَّسُول ومميِّزًا له بالأعْلام المُعْجِزَةِ من الكذَّابِين، علمْنا أنَّ [٢ظ] قَوْلَ الرَّسولِ حجّة، وإذا قال ﷺ: «لا تجتَمِعُ أمَّتي على خَطأ»، و«عليكم بالجَمَاعَة»، عَلِمْنا أنَّ الإجْماعَ حُجَّةٌ.

فَصْلٌ

في أنَّ هذه الأدِلَّة دالَّةٌ على ما نَقُولُه

وإذا عَرَفْنا أنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ له من فاعِلٍ، وعَلِمْنا أنَّ العالَمَ مُحْدَثٌ، عَلِمْنا أنَّ له فاعِلًا، وعَلِمْناه مُخالفًا له؛ لأنَّ مثلَ ذلك متعذرٌ على أقدر القادِرِين منَّا، فعُلِمَ بذلك أنَّه لا بدَّ من قادِرٍ مُخالِفٍ لهذه الأجْسَام، نعلمه حيًّا عالِمًا قديمًا، ما نَعْلَمُه قادرًا، ونَعْلَمُه سميعًا بصيرًا مُدْرِكًا، وأنَّه واحدٌ لا ثانيَ له بالأدلَّةِ الظَّاهرةِ، ولأنَّا إنَّما نعرفُه بأفْعاله، ففعْلُه لهذه الأفعالِ المحْكَمةِ، يدلُّ على أنَّه قادرٌ عالمٌ، ونعلم أنه حيٌّ قديمٌ، وإلَّا كان لا يصحُّ كونهُ قادرًا على أول الأفعال، فكان العقل يدلُّ على أنَّه واحدٌ ليس كمثله شيء، وأنَّه قديمٌ، وما سِواه مُحدَثٌ، وأنَّه عَدْلٌ لا يَجُورُ ولا يُحِبُّ الفسادَ، وأنه صادقٌ في كلِّ أخْبارِه لا يُخْلِفُ الميعادَ، وأنَّ كلَّ مَن ارتكبَ مَعَاصِيَهُ بخلاف مَن يُطيعه في باب الذَّمِّ له، وأنَّ الواجِبَ علينا النَّصِيحةُ في الدِّين، بأنْ نأمُرَ بالمعروف ونَنْهى عن المنكر، على حَسَبِ شرْطِ الطَّاعة، وهذه الجُمْلةُ يَدْخُلُ فيها ما يقولُه أصْحابُنا - رحِمَهُم الله - من الأُصولِ الخَمْسَة، وهي

جُمْلةٌ لا اخْتِلافَ فيها، وهي التي مَضَى عليها النَّبِيُّ ـ عليه/ السَّلامُ ـ وأصحابُه إلى أنْ حَدَثَ من الخِلافِ ما حَدَث، وهو الذي نَطَقَ به الكتابُ، ووَرَدَت به السُّنَّةُ، ومضَى عليه السَّلَفُ الأوّلُ، إذْ لا خِلافَ بين الأمَّة أنَّ ما في «سُورَة الصَّمَد» حَقِيقَةٌ، وكذلك ما في آية الكُرْسيِّ، وأنَّ قَوْلَه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الآية ١١ سورة الشورى] حَقِيقةٌ في التَّوْحِيدِ. وكذلك قَوْلُه تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [الآية ٦٥ سورة مريم]. وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [الآية ٢٢ سورة البقرة]، وغير ذلك [٣و] ممّا يطولُ ذِكْرُه.

وقد حُكِي أنَّ هِشامَ بْنَ الحَكَم[1] سأل أبا الهُذَيْل عن الله تعالى: ما هو؟ فقال: هو رَبُّ العالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحيم. فقال: ليس هذا ما أريد، فقال أبو الهُذَيْل: هو الله أحَد، الله الصَّمَد. فقال له: كَيْف هو؟ فقال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الآية ٣ سورة الحديد]. فقال هشام: هو شيء؟ فقال أبو الهُذَيْل: هو شَيءٌ لا كالأشياء. فقال له: لا يُقْنِعُني هذا الجَوَاب. فقال أبو الهُذَيْل: وأخُ فِرْعون لم يُقْنِعْه جَوابُ من كان أعْلَمَ منّي، وهو موسى حين قال: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الآية ٧ سورة الدخان]، فلم يَدُلَّ عليه إلَّا بفعْلِه وخلْقه، وبيَّنَ له أنَّه ليس بجِسْم، فإنَّ هِشامًا كان مُشَبِّهًا، فقال: إنَّ الجِسْمَ لا يَخْلو من دَلالَةِ الحَدَث[2]، وقد صَحَّ أنَّ الله

---

[1] هِشَامُ بن الحكَم من مَشَائِخ الرَّافِضَة، ذكر النَّديمُ وفاته بعد نَكْبَة البَرَامِكَة بمُدَيْدَة مُسْتترًا، وكانت نَكْبَةُ البَرَامِكَة سنة ١٨٧هـ (الفهرست ١:٦٣٢)، وانظر كذلك مروج الذهب ٤:٢٨، ٢٣٨، ٥:٢١ـ٢٣، الرجال للنجاشي ٢:٣٩٧ـ٣٩٨، فهرست الطوسي ٢٥٨ـ٢٥٩، سير أعلام النبلاء ١٠:٥٤٣ـ٥٤٤ وذكر الذهبي وفاته في تاريخ الإسلام في الطبقة الثالثة والعشرين (ما بين سنتي ٢٢١ـ٢٣١هـ)، الوافي بالوفيات ٢٧:٣٤٦ـ٣٤٧، لسان الميزان ٦: ١٩٤، W. Madelung, *EI*^{2} art. *Hishām b. al-Ḥakam* II, pp.513-15.

[2] أوْرَدَ المسعودي مُناظَرَةً أخرى بين أبي الهُذَيْل العَلَّاف وهِشَام بن الحكَم، ومناظرةً بين هِشَام =

تعالى قَدِيمٌ، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ [الآية ١٠٤ سورة يونس]،
٣ فنبَّهَهُم من حيث إنَّه يُحْيي ويُميت، على أنَّه هو الإلهُ دون الأصْنام.

وقد صَحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: «تَفَكَّروا في نَعْماءِ الله تعالى ولا تَتفكَّرون في الله»[1]؛ لأنَّ نِعَمَه إذا دلَّت عليه، فالفِكْرُ بعد ذلك فيه إنَّما يكون
٦ بطَرِيقَةِ التَّشْبيه، كأنَّه تَفَكَّرَ في كيف هو، وفي ما الذي يُشْبِهُه، وذلك مَحْظُورٌ.

١٤١ /وقد صَحَّ عن رَسُولِ الله ﷺ، فيما رَواهُ ابنُ عبَّاس وغيرُه، أنَّ رَجُلًا سَألَهُ
٩ فقال: عَلِّمْني من غَرَائِبِ العِلْم. فقال ﷺ: «ماذا صَنَعْتَ في رأسِ العِلْمِ حتّى تسألَني عن غَرائبِه؟». فقال: وما رَأسُ العِلْم؟ قال: «مَعْرِفَةُ الله حَقَّ معرفتِه؛ بأنْ تَعرِفَه بلا مِثْلٍ ولا شَبيهٍ، وأنَّه عالمٌ قادِرٌ واحِدٌ. وفي بعضِ الأخْبارِ: «وأنْ تَسْتَعِدَّ
١٢ للموتِ قَبْلَ نُزُولِه». فجَمَعَ له عليه السَّلامُ ما يتَّصِلُ بالعِلْم بالله تعالى أوَّلًا، وما يتَّصل بالعِلْم أنَّه لا ثاني له، وإنَّما لم تكثر الأخبارُ في ذلك عن الرَّسُول ﷺ؛ لأنَّه [٣ظ] لا مكلَّفَ إلَّا ومعه دليلُ معرفةِ الله بصفاتِه.

١٥ فأمَّا الكلامُ في العَدْلِ، فالعَقْلُ يدلُّ عليه؛ وذلك لأنَّه تعالَى إذا كان عالمًا بالقَبيحِ وغنيًّا عنه؛ لأنَّ الحاجةَ إنَّما تَصِحُّ على مَن يَشْتَهي ويَتَغذَّى، وتَصِحُّ عليه الزِّيادة والنُّقْصانُ، ومَنْ هذا حَالُه لا يَجُوز أنْ يَخْتار القَبِيحَ، ولولا ذلك لما حَصَلَ الثِّقةُ بكلامِه، ولذلك قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ

= وعَمْرو بن عُبَيْد (مروج الذهب ٥: ٢١-٢٣).

[1] وَرَدَ الحديثُ في المقاصد الحسنة للسخاوي ص ١٤٥٩، وفي كشف الخفاء للعجلوني ١: ٣١١ وذكرا طرق روايته وأسانيده والرواية عنهما: «تفكروا في كل شيء لا تفكروا في الله»، وزادا روايات أخرى: «تفكروا في خلق الله»، و«تفكروا في آلاء الله».

وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [الآية ١٨ سورة آل عمران] . وهو العَدْل ، وقال : ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِۖ﴾ [الآية ٢٩ سورة الأعراف] ، وقال : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الآية ٤٦ سورة فصلت] ، وقال : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الآية ٤٠ سورة العنكبوت] ، وقال : ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [الآية ١٦ سورة غافر] ، وقال : ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الآية ٤٦ سورة فصلت] . ونفى عن نَفْسِه أنْ يُكَلِّفَ أحدًا إلَّا وُسْعَه ، والوُسْعُ دونَ الطَّاقة .

وصَحَّ عنه ﷺ ، أنَّه رَوَى عن رَبِّه : « إني حَرَّمْتُ الظُّلْمَ على نَفْسِي ، وجَعَلْتُه مُحَرَّمًا بينكم فلا تتظالموا ، يا عِبادي أنتم تُخْطِئون باللَّيل والنَّهار وأنا أغْفِرُ الذُّنوبَ ولا أبالي ، فاسْتَغْفِروني أغْفِر لكم» .

/ورُوِي عن عائشةَ ـ رَضِي الله عنها ـ أنَّها قالت : كنتُ أَصُبُّ الماءَ على يَدَي رَسُولِ الله ﷺ فسَقَطَ الإناءُ من يدي فانْكَسَرَ ، فقلتُ : الأَمْرُ مَفْرُوغٌ منه ، فغَضِبَ ـ عليه السَّلامُ ـ وقال : « إنْ كان الأمْرُ مفروغًا منه فلأي شيءٍ بُعِثْتُ ، ولأي شيءٍ بُعِثَت الأنْبياءُ » .

فأمَّا ما كان عليه أصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ من القَوْلِ بالعَدْلِ فظاهِرٌ .

فَصْلٌ

فِيما حَدَثَ مِنَ الخِلافِ بَيْنَ أَهْلِ الصَّلاة[1]

٣ ذكَرَ الشَّيخُ أبو عليّ - رَضِي الله عنه - أنَّ أوّلَ اخْتِلافٍ حَدَثَ هو اخْتِلافُهمْ في أمْرِ عُثْمان في آخِرِ أيَّامِهِ، لأنَّ اخْتِلافَهُمْ في مَسَائِلِ الفِقْهِ والفَرَائِضِ لا يُعدُّ خِلافًا؛ [٤و] لأنَّ بَعْضَهُم كان يُصَوِّبُ بَعْضًا، وإنَّما لم يَذكرْ قصَّة أهْلِ الرِّدَّة، لأنَّه خِلافٌ

٦ وَقَعَ في غير أهْلِ المِلَّة، لأنَّهُمْ ارْتَدُّوا وكَفَرُوا، لذلك قاتَلَهُمْ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ - رِضْوانُ الله عليه - واجْتَمَعَت الصَّحابَةُ على ذلك، فرَأى قَوْمٌ خَلْعَ عُثْمانَ ومُحارَبَته. قالَ: وكان السَّبَبُ في ذلك أنَّ عُثْمانَ ولَّى قَوْمًا فعمِلوا بغير الحقِّ،

٩ كالْوَلِيد بن عُقْبة [a]ومُعاوِيَة بن أبي سُفيانَ[a] وعبد الله بن سَعْدِ بن أبي سَرْحٍ، وكانَ عُثمانُ لا يَعْرِفُ ذلك ولا يَقْبلُ ما يُقالُ فيهِمْ، لحُسْنِ ظنِّه بهم، وكَثُرَ المتَظَلِّمونُ على بَابِهِ، وكان هُنَاك قومٌ يُغرون هَؤلاء المتَظَلِّميـنَ، فيظنُّ بذلك أنَّ

١٢ الخبَرَ إلْقاءٌ مِنْ قِبَلِهم وإغْراءٌ، مثْل عَمْرو بنِ العاصِ الذي عَزَلَهَ عَن مِصْرَ، فإنَّه كانَ مُجْتَهِدًا في تَقْبِيح صُورَةِ أمُوره.

ورُوِي أنَّه كانَ يكتبُ عن كبار الصَّحابة كُتُبًا إلى البلاد في الإنْكارِ عَلى

١٥ عُثْمان، وأنَّه غَيَّرَ وبَدَّلَ، وعَظُمَتِ الفِتْنةُ في ذَلكَ، وذكر أنَّه لمَّا عُوتِبَ احتجَّ لنفْسِهِ بما يُقْبَل مثلهُ.

---

a-a) زيادة من شرح العيون ورقة ١٠.

---

(١) راجع هذا الفصل أيضًا عند الحاكم الجشمي في شرح عيون المسائل، ورقة ٩-١٢.

وذَكَرَه الشَّيخُ أبو القاسِمِ البَلْخي[1] في أوَّل مَا جَرَى من الخِلاف يَومَ السَّقِيفَة، وإنَّما لَم يذكُرْه الشَّيْخُ أبو عليّ، لأنَّه لم يَسْتَقِرَّ فِيهِ الخِلافُ وزَالَ عَنْ قرْبٍ.

*
* *

١٤٣ /قالَ الشَّيخُ أبو عَلي: ثم حَدَثَ ثَانِيًا خِلافُ أصْحابِ الجَمَلِ عَلَى علي بن أبي طَالب ـ رَضِيَ الله عنه ـ فكانوا عَلى خَطأ عَظيم، وثَبَتَ نَدَامةُ القَوم. ٣
قالَ: ثم حَدَثَ الخِلافُ من مُعاوِيَةَ وعَمرو وأهْل الشَّام، وتُسُبِّبَ إلى ذَلكَ بقتْل عُثْمان. ٦

وذَكَر من مَثالب مُعاوية وإقْدامِه عَلَى الأُمُور العِظام ما يَطُولُ ذِكْرهُ، قالَ: ثُم حَدَث من بَعْدُ، عندَ تَحْكِيم الحَكَمَيْن، رَأْيُ الخَوَارِجِ وما أَظْهَرُوه من تَكْفير أَمِيرِ المؤْمِنينَ، حتَّى كان من أمِير المؤْمِنِين وابن عَبَّاسٍ في مُناظَرَتهما ما تَبيَّنَ به الحَقُّ، ٩ وامْتَدَّ مذهَبُهمْ هذا وعَظُم به الفَسَادُ إلى هذا الوَقْتِ.

قالَ: ثم حَدَثَ في آخِرِ أيَّام عليّ بن أبي طالب ـ رِضْوَانُ الله عليه ـ قَولُ ابنِ سَبأ، وإفْراطُه في وَصْفِه وتَعْظِيمه، واسْتنقاصُ كِبارِ الصَّحابَةِ، فبَلَغَ ذلك عليًّا ـ ١٢ رِضْوانُ الله عليه ـ فدَعَاهُ وزَجَرَهُ ونَفَاهُ عن الكُوفَة، فصَارَ إلَى المَدَائِن، وأقَامَ بها [٤ظ] إلى أنْ ماتَ عَليٌّ، فرَجعَ إلى الكُوفَةِ، واستَدعَى قومًا من أهْلِهَا، فبَقِيتْ مَضرَّتُه إلى الآن، وهي الوَقِيعَةُ في أصْحَاب الرَّسُول ـ عليه السَّلام ـ وأنَّ عَليًّا ـ ١٥ رَضِيَ الله عنه ـ مَنْصُوصٌ عليه.

---

[1] كتاب المقالات للبلخي ورقة ٦و.

*
* *

قال أبو علي : ثم حَدَثَ رأيُ المُجْبِرَة من مُعَاوِيَةَ لمَّا اسْتَوْلَى على الأمْرِ ورآهُم لا يَأْتَمِرُونَ بأمْرِه ، فجَعَلَ لا يُمكنه حُجَّة عليهم ، وأوْهَمَ أنَّ المُنْكِرَ لِفعْلِه قد ظَلَمَه ٣ فقال : « لو لم يَرَني ربِّي أهلًا لهذا الأمرِ ، ما تركني وإيَّاه ، ولو كرِهَ الله تعالى ما نَحْنُ فيه لغَيَّرَه » .

وكانَ إذا ذُكِرَ فيمنْ حاربَهُ الغَلَبَةُ يقولُ : كيفَ رَأيْتُم صُنْعَ الله ؟ فيُضِيفُ ذلك ٦ إلى الله تعالى وإرَادَتِه ، يَسْتَدْعي بذلك إلى تَقْوية باطِلِهِ ، وكان يقولُ : «أنا خازِنٌ من خُزَّان الله تعالى ، أعْطِي مَنْ أعْطاهُ الله تعالى ، وأمْنَعُ مَنْ مَنَعَهُ الله تعالى ، ولو كَرِهَ الله أمْرًا لغيَّرَهُ» .

*
* *

٩ قال أبو عَلِي : وحَدَثَ من مُلُوك بني أُمَيَّة مثلُ هذا القَوْلِ ، وذَكَرَ غَيْرُهُ عن مُعاوِيَةَ أنَّه قال : يا أهْلَ العِرَاق أتَرَوْني قَاتلْتُكم على الصِّيام والصَّلاة والزَّكاة ، وأنا أعْلَمُ أنَّكم تَقُومُون بذلك ، وإنَّما قَاتَلْتُكم على أنْ أتأمَّر عليكم ، وقد أمَّرَني الله عليكم .

١٢ /وحُكِي عنه أنَّه قال في خُطْبته : «إنَّما أنا خازِنٌ من خُزَّان الله ، أعْطي من أعْطَاه ١٤٤ الله وأمْنَعُ من مَنَعَهُ الله» . فقامَ إليه أبو الدَّرْدَاء[1] فقال له : «كَذَبْتَ يا مُعاوِيَةُ ، والله إنَّك لتُعْطي من مَنَعَه الله ، وتَمْنَعُ من أعْطاهُ» ، وكَذَّبه أيضًا عُبادَةُ بنُ الصَّامِتِ[2] .

---

[1] في شرح العيون ورقة ١١: أبو ذَرّ، وهو أبو ذرّ الغفاري، واخْتُلِفَ في اسمه اختلافًا كثيرًا وأرْجَحُ أسمائه : جُندُب بن جُنادَة، كان من كبار الصحابة وفضائلهم (أسد الغابة ٥:١٨٦)، وأبو الدرداء هو عُويمر بن مالك بن زيد، كان صحابيًّا جليلًا فقيهًا حكيمًا (أسد الغابة ٥:١٨٥).

[2] عُبادَةُ بنُ الصّامت بن قيس بن أصْرَمَ بن فهر الأنصاري الخَزْرجي، من كبار الصحابة-

وحُكِي أنَّه لم يكن من مُلوكِ بني أُمَيَّة مَنْ يقولُ بالإلْحاد عَلانيةً، إلَّا الوَليدُ بن يَزيدَ، فإنَّه بَلَغَ مِنْ أمْره أنَّه رَمَى المُصْحَفَ وقال: [الوافر]

أتُوعِدُني الحِسَابَ ولَسْتُ أدْري أحَقًّا ما تَقُولُ من الحِسَابِ ٣

فقُل لله يَمْنَعُني طَعامِي وقُلْ لله يَمْنَعُني شَرَابِي

وكان يأمُر جَوَارِيَهُ أنْ يُغَنِّينَ له بذلك. ومِمَّا قال ابن الزِّبَعْرَى[1]: [الرمل]

لَيْتَ أشْيَاخِي ببَدْرٍ شَهِدُوا جَزَعَ الخَزْرج من وَقْعِ الأسَلْ[2] ٦

وذُكِرَ عَن الحَجَّاج[3] من هذا الجِنْس أشْياءُ عَظِيمَةٌ، وأنَّه كان يقولُ: «خَلِيفَةُ الرَّجُل في أهْلِه أفْضَلُ، أم رَسُولُه في حاجَتِه؟» يُوهِمُ بذلك أنَّ عبد الملك [٥و] بنَ مَرْوانَ أفْضَلُ من رَسُولِ الله ﷺ. ٩

فهذا الأمْرُ، الذي هو الجبْرُ، نَشَأ في بني أمَيَّة ومُلوكِهم وظَهَرَ في أهْلِ الشَّام ثم بَقِي في العامَّة وعَظُمَتِ الفِتْنَةُ فيه، ومَنْ تأمَّلَ ما كانت عليه الصَّحابَةُ عَلِمَ عن رَبِّه تعالى أنَّه قال: «ابنَ آدَمَ، بفضْل نِعْمَتي قَوِيتَ عَلَى مَعْصِيتي، وبعِصْمَتي وعَوْني أدَّيْت إليَّ ١٢ فَرَائِضي، فأنا أوْلى بإحْسانِك منك، وأنت أوْلى بذَنْبك مِني. / فالخَيْرُ مني إليك بما ١٤٥ أوْلَيْتُك أبدًا، والشَّرُّ منك إليّ بما جَنَيْتَ عَليّ[a] فلي الحَمْدُ بذلك ولي الحُجَّةُ عليك».

---

a) بهامش الأصل: أظنُّه: نفسك (أي: بما دنيتَ عَلَى نفْسك)، وفي شرح عيون المسائل: بما جنيتَ ولي الحمد بذلك ...».

=وفقهائهم. تُوفِّيَ سنة ٣٤هـ بالرَّمْلَة بفلسطين، وقيل ببيت المقدس (أسد الغابة ٣:١٠٦).

[1] هو عبد الله بنُ الزِّبَعْرَى بن قَيْس بن عَدِيِّ السَّهْميُّ آخر شعراء قريش المعدودين، وكان يهجو المسلمين ويُحَرِّض عليهم كفَّار قريش، وأسلَمَ يوم الفتح (طبقات الشعراء ١٩٨، والأغاني ١٥: ٧٩، وسمط اللآلي ٢٨٧).

[2] البيت من قصيدة قالها عبد الله بنُ الزِّبَعْرَى في يوم أحُدٍ.

[3] هو الحجَّاج بنُ يوسُفَ الثقفي.

وعن أُبَيّ بن كَعْب[١] أنَّه سَمِع النَّبِي ـ عليه السَّلام ـ يقول : «الشَّقِيّ مَنْ شَقِي بعَمَلِهِ ، والسَّعِيدُ من سَعِدَ بعَمَلِه»[٢] .

٣ وعن ابن عبَّاس : «لا تقولوا إنَّ الله تعالى قد جَبَرَ العِبادَ على المعاصي فتُجَوِّروه ، ولا تقولوا إنَّه لم يَعْلَم ما العباد عامِلُوه فتُجَهِّلوه» . وعنه أيضًا أنَّه قال : «مَنْ أضافَ إلى الله تعالى ما تنزَّه عنه ، فقد أَعْظَمَ الفِرْيَة عليه» .

٦ ورَوَى أَنَسٌ[٣] عنه قالَ : «ما هَلَكَتْ أمَّةٌ قطُّ ، حتى يكونَ الجَبْرُ قولَهُم» .

وعن ابن عُمَر[٤] أنَّ رجلًا قام إليه فقال : «يا أبا عبد الرَّحمن ، إنَّ أقوامًا يَزْنون ويسرقُون ويشْرَبُون الخمُور التي حَرَّمَ الله ، ويَقْتُلون النَّفْسَ التي حَرَّمَ الله [a]، ويقولون ٩ كان ذلك في عِلْم الله ، ولم نَجِدْ منه بُدًّا» ، فغَضِبَ ، ثم قال : «سُبْحانَ الله العَظِيم ، قد كان ذلك في عِلْمِه أنَّهم يَفْعَلُونها فَلَمْ يَحْملْهُمْ عِلْمُ الله على فِعْلِها» .

حَدَّثني أبي عُمَرُ بنُ الخطَّاب أنَّه سَمِع رَسُولَ الله ﷺ يقول : « مثلُ عِلْمِ الله ١٢ كمَثلِ السَّماء التي أظلّتكُم ، والأرْض التي أقلّتكُم ، فكما لا تَسْتَطِيعون الخُروج من السَّماء والأرْض ، فكذلك مِنْ عِلْم الله ، وكما لا تَحْمِلُكُمُ السَّماءُ والأرْضُ على الذُّنُوب ، فكذلك لا يَحْمِلُكُم عِلْمُ الله عليها » .

---

a) في الأصل : التي حرَّم الله إلا بالحق ، وضَرَبَ بالشَّطب على « إلا بالحق » .

---

(١) أُبَيُّ بنُ كَعْب بن قَيْس بن عُبيد بن زَيْد بن مُعاويةَ الأنْصاريُّ الخَزْرَجيُّ ، صحابيٌّ جليل ، اختُلف في سنة وفاته والأرجح أنه توفيِّ سنة ٣٠هـ (أسد الغابة ١:٤٩) .

(٢) الحديث في شرح العيون ، بتقديم « السعيد .. والشقي .. » .

(٣) أَنَسُ بنُ مالك الأنصاريُّ ، خادِمُ رسول الله ﷺ اختُلف في وفاته ، فقيل سنة ٩٠ أو ٩١ أو ٩٢ أو ٩٣ للهجرة (أُسْد الغابة ١:١٢٧) .

(٤) عبد الله بنُ عُمرَ بن الخطاب القرشيُّ العَدَويُّ ، أسلم مع أبيه وهو صغير ، وشهد الكثير من الغزوات والفتوح ، رَوَى كثيرًا من حديث رسول الله وكان شديد الاحتياط والتَّوقي لدينه في الفتوى ، توفيِّ سنة ٧٣هـ (أسد الغابة ٣:٢٢٧) .

١٤٦ /ثم قال ابنُ عُمَر : «لَعَبْدٌ يعمل بالمَعْصِيَة ، ثم يُقِرُّ بذَنْبِه على نفسِه ، أحَبُّ إليَّ مِن عَبْدٍ يصُومُ النَّهارَ ويقومُ اللَّيْلَ ، ويَزْعُمُ أنَّ الله تعالى أوْلى بالخَطِيئَة منه» .

٣ ورَوَى أبو أُمامَةَ[1] عن رَسُولِ الله ﷺ : « وإذا كان يومُ القِيامَة يجمع الله تعالى الخلائِق في صَعِيدٍ واحِد ، فيُنادي مُنَادٍ من بُطنانِ العَرْش : ألا كلُّ مَنْ برأ الله تعالى من ذَنْبِه [٥ظ] وألْزَمَهُ نفسَهُ ، فليدخُلِ الجَنَّةَ آمِنًا غيرَ خائفٍ » .

٦ وعن الحَسَنِ[2] : من زَعَمَ أنَّ المعاصيَ مِنْ الله فقد أعْظَمَ الفِرْيَةَ على الله ، وتلا قولَ الله : ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الآية ٦٠ سورة القصص] .

٩ ورُوِيَ عن عليٍّ ـ عليه السّلام ـ أنَّه ﷺ كان إذا قامَ إلى الصَّلاة قال : « وَجَّهْتُ وَجْهِي» . وقال في جملته : « لَبَّيْكَ وسَعْدَيْك ، والخيرُ في يَدَيْك ، والشَّرُّ ليس إليك ، أنا بكَ وإليكَ ، تباركْتَ وتعالَيْتَ » .

١٢ وعنه ﷺ ، أنَّه سُئِلَ عن تَفْسِير « سُبْحان الله » فقال : « هو تَنْزيهُ الله عن كلِّ شرٍّ»[3] .

والمرويُّ عن أمير المؤمنين عليٍّ ـ عليه السّلام ـ أنَّه لمَّا انْصَرَفَ من صِفِّينَ ، قامَ إليه شَيْخٌ فقال له : أخبرنا عن مَسيرِنا إلى الشَّام ، أكان بقضاءٍ وقَدَرٍ ؟ فقال : ١٥ «والذى فَلَقَ الحَبَّة وبَرَأ النَّسْمة ، ما هَبَطْنا وادِيًا ، ولا عَلَوْنا تَلْعَةً ، إلَّا بقَضاءٍ وقَدَر» ، فقال ذلك الشَّيخ : «عند الله أحْتَسِبُ عَنَائي ، ما أحْسَبُ لي من الأجْر شيئًا ؟» فقال : «بل عَظَّمَ الله لكم الأجْرَ في مَسِيرِكُم ومُنْقَلِبِكم ، ولم تكونوا في شيءٍ من

---

[1] أبو أُمَامَة الباهِلي ، صُدَيّ بن عَجْلان . سَكَنَ مصر ثم انتقل منها إلى حِمْص فسكنها ومات بها سنة إحدى وثمانين ، وقيل سنة ست وثمانين ، وكان من المكثرين في الرِّواية عن رسول الله ﷺ ، وهو آخر مَنْ مات بالشَّام من أصحاب رسول الله ﷺ . (الاستيعاب ٢: ٧٣٦، ٤: ١٦٠٢) .

[2] الحسن البصري وستأتي ترجمته .

[3] العبارة في شرح العيون : هو تنزيهه من كل سوء .

حالاتكم مُكرَهين، ولا إليها مُضْطَرِّين»، فقال الشَّيْخُ: «وكيف ذاك والقَضَاءُ والقَدَرُ سَاقانا[a] وعنه كان مَسيرُنا». فقال أميرُ المؤْمِنين: «لعلَّكَ /تَظُنّ قَضَاءً لازِمًا وقَدَرًا حَتْمًا، لو كان ذلك لَبَطَل الثَّوابُ والعِقابُ والوَعِيد، وما كانت تأتي من الله لائِمَةٌ لِمُذْنِب، ولا مَحْمَدَةٌ لِمُحسِن، ولا كان المُحْسِنُ أوْلَى بثَوَابِ الإحْسَان من المُذْنِب، ولا المُسيءِ أولَى بعِقابِ الإسَاءَة من المحْسِن، تلك مَقالَةُ إخْوانِ الشَّيْطان وعَبَدَةِ الأوْثان، وخُصَماء الرَّحمان، وشَهَداءِ الزُّورِ، وهم قَدَرِيَّةُ الأمَّةِ ومَجُوسُها، إنَّ الله ـ تَبَارَكَ وتعالى ـ أمَرَ تَخْييرًا، ونَهَى تَحْذِيرًا، ولم يُكلِّف جَبْرًا، ولا بَعَثَ الأنْبياءَ ـ عليهم السلام ـ عَبَثًا، ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [الآية ٢٧ سورة ص]». فقال الشَّيْخُ: «وما ذلك الذي ساقنا؟ قال أمْرُ الله تعالى بذلك وإرادَتهُ. ثم قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الآية ٢٣ سورة الإسراء]. قال: فنهض الشَّيْخُ مَسْرورًا بما سَمِعَ وهو يقولُ:

[البسيط]

أنت الإمَامُ الذي نَرْجُو بطَاعَتِهِ ... يومَ النُّشُورِ مِنَ الرَّحْمَان رِضْوَانَا
أوْضَحْتَ من دِينِنا ما كان مُشْتَبِهًا ... جَزَاكَ رَبُّكَ عَنَّا فيه إحْسَانَا

[٦٦و] ومَشْهُورٌ عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق ـ رضي الله عنه ـ أنَّه سُئِل عن الكَلالَة، فقال: «أقولُ فيها برأيي، فإنْ كان صَوابًا فَمِن الله، وإنْ كان خَطأً فَمِنِّي ومِنَ الشَّيْطان».

ومثلُه عن عبد الله بن مَسْعُود، حيث سُئِلَ عن امْرَأةٍ ماتَ عنها زَوْجُها ولم يَفْرِض لها الصَّدَاق، أنَّه قال: «أقولُ فيها برَأيي»، على نَحْو ما قَدَّمْنا.

وكذلك عن غَيْرِهما من الصَّحابَة، فقد كان الأمْرُ ظاهِرًا عندهم في بابِ العَدْلِ كما نقوله، حتى حَدَثَ من مُعاوِيَة ومَنْ بعده ما حَكَيْنَا عنهم، وإنَّما أتوا في

---

a) كذا في الأصل ولعلها: وعنهما.

ذلك ؛ لأنَّه كان عندهم ؛ أنَّ القَضَاءَ والقَدَرَ معناهما الخَلْق ، فكل ما قَضاهُ الله وقَدَّرَهُ فقد خَلَقَه ، وكل ما خَلَقَهُ فقد شاءَه ، ولو عَلِمُوا أنَّ القَضاءَ قد يكون بمَعْنى الأمْر والإلْزام كقوله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ وقد يكون بمعنى ٣
الكناية والإخْبار والإعْلام ، كقوله تعالى : ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الآية ٤ سورة الإسراء] ، لوَجَبَ أنْ يتأوَّلُوا ما ذُكِرَ مِنْ
١٤٨ قَضَاء الله في كلِّ الأعْمال على معنى الجَبْر ، وفي/ العبادات على معنى الإلْزام ، ٦
فأمَّا حَمْلهم ذلك على الخَلْق ، ففيه إبطالُ الأمْرِ والنَّهْي ؛ لأنَّه تعالى إنْ كان يَخْلُق الكُفرَ والإيمان ، فلا وَجْه للتَّكْليف ، ولا للَّوْم والمَدْح ، ولا للثَّواب ، ولا العِقاب ،
كما إذا خَلَقَ لَوْنَ الإنْسانِ من سَوادٍ وبَياضٍ ، لا يَصِحُّ ذلك فيه ، وكيف يجوز أنْ ٩
يَخلُقَ الكُفْرَ فيهم ، ويَنْهاهُم عنه ، ويَزْجُرهم عن فِعْلِه ، ويُحاسِبُ عليه ويُسائِل عنه ؟[a] وكيف يَجُوزُ أنْ يَبْعَثَ الأنْبياء إلى خِلافِهِ وتَرْكِه ، وهو يَخْلُقُ ذلك فيهم ؟

*
* *

ثم نَشَأ قومٌ بعد بني أُمَيَّة فزَعَمُوا : أنَّ الله تعالى يَجُوزُ أنْ يُكلِّفَ ما لا يُطاقُ ، ١٢
وقالوا : إذا عَلِمَ الله في الكافِر أنَّه لا يُؤْمن ، لو كان قادِرًا على ذلك ، لكان قادِرًا على خِلافِ قَضَاءِ الله وقَدَرِه .
ويُحْكَى هذا القولُ عن يُوسفَ السَّمْتي[1] ، وأنَّه أخَذَ هذا القَوْلَ عن ضَرِيرٍ ١٥

---

a) في الأصل : منه .

---

[1] في الأصل : السمني (تصحيف) ، وهو أبو خالد بن عمر السَّمتي الليثي ـ ونسبته إلى « السَّمت » أي الهيئة كما في الأنساب للسَّمعاني واللباب لابن الأثير وتهذيب التهذيب ـ من أهل البصرة ، وكان له بَصَرٌ بالرأي والفتوى ، وهو أول من جلب رأي أبي حنيفة إلى البصرة ، كما أنه أول من وضع كتابًا في الشروط والوثائق الشرعية ، وكان أحَدَ رجال الجهمية . توفيِّ سنة ١٩٠هـ ، على خلافٍ في ذلك ، =

بوَاسِط[١] كان زِنْديقًا ثَنويًّا .

ثم كان فيهم مَنْ رَوَى لهُم في تَعْذِيبِ الأطفالِ خَبَرًا ، فَجَوَّزوا تَعْذِيبَ أوْلادِ المُشْرِكين في النَّار ، وإضافَةَ الظُّلْم إلى الله [٦٦ظ] تعالى ، ولا ظُلْمَ أعْظَم من تَعْذِيبِ الأطْفال أبَدَ الآبِدين ؛ لأنَّ آباءَهم كَفَرُوا .

والحَدِيثُ الذي رَوَوْهُ ، تأوَّلَه أهْلُ العَدْل على أنَّ خَدِيجَة سألت النَّبِيَّ ﷺ عن أطْفالِها البالِغِين في الكُفْر ، وبَيَّنوا أنَّ البالِغَ قد يُسَمَّى طِفْلًا ، فلا يَجوزُ لأجْلِ ذلك الخَبر ، أنْ يَعْدِلَ الإنْسانُ عمَّا ركَّبَ الله تعالى في عَقْلِه .

ورَوَوا عن أنَسِ بن مالِك ، أنَّه ـ صَلَّى الله عليه ـ سُئِل عن أطْفالِ المُشْرِكين فقال : « هم خَدَمُ أهْلِ الجَنَّةِ » .

/وبيَّنوا أنَّ تكليفَ ما لا يُطاقُ قبيحٌ ، بل بَيَّنُوا أنَّ عَلَى قَوْلِهم لا يُمْكن إثْباتُ العَبْد قادِرًا على شيء ، إنْ كان أفعالُهُ من قِبَلِ الله تعالى . ١٤٩

* * *

قال الشَّيْخُ أبو عَلي[٢] ـ رَحْمَةُ الله عليه ـ : فأمَّا التَّشْبِيهُ ، فإنَّما كان سَبَبُ حُدُوثِه في هذه الأمَّة ، أنَّ قُلوبَ العامَّة لا تَسْبِق إلَّا إلى ما تُصَوِّره . فلما تركوا النَّظَر وركبوا طريقَةَ التَّقْليد ، أدَّاهُم ذلك إلى ما قلنا ، ولو نَظَروا بعُقُولهم لعَلِمُوا أنَّ ما يَجُوزُ عليه الجَمْعُ والتَّفْرِيقُ والتَّبْديلُ والتَّغْييرُ ، لا يكُون إلَّا مُحْدَثًا ولَعَلِموا أنَّ مُحْدِثَ العالَم إذا كان هو الأوَّل ، أنَّه لا يجوزُ أنْ يكون إلَّا قديمًا ، مُخالِفًا

= وذكره الجاحظ في الحيوان ١: ٩٢، والبيان والتبيين ٢: ٢١٢.

[١] وَاسِطُ مدينةٌ بالعراق سميت بهذا الاسم لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة (ياقوت) .

[٢] أبو عَليٍّ محمدُ بن عبد الوهَّاب الجُبَّائي ، وسترد ترجمته فيما يلي ٢٧٧-٢٨٨.

للأَجْسامِ والأَعْراض ، وتعلَّقوا بالآيات المُتشابِهَة وتركوا أنْ يَتَأَوَّلوها على ما يُوافِقُ دليلَ العقل والآيات المُحْكَمَة في كتابِ الله تعالى . قال : ثم حَدَثَ قَوْمٌ من المُشَبِّهَة زَعَموا أنَّ الله تعالى جِسْمٌ ، وأنَّه على صُورة الإنْسان ، ورَوَوْا فيه خبرًا ، ٣ وهو : « إنَّ الله تعالى خَلَقَ آدَمَ على صُورَته »[١] . ورَوَوْا عنه ـ عليه السَّلام ـ أنَّه قال : « رأيتُ ربي بصُورة شابٍّ أَمْرَد ، جَعْد قَطَط » . وقال بَعْضُهُم : هو نُورٌ من الأَنْوار ، لقوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الآية ٣٥ سورة النور] ، وتعلَّقوا بالآياتِ ٦ المتشابهةِ ، وهو قولُه تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [الآية ٥ سورة طه] ، إلى ما شَاكَله . وخرَجوا بذلك عمَّا كان عليه الرَّسُولُ والصَّدْرُ الأَوَّل ، عمَّا نَطَقَ به الكتابُ من أنَّه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الآية ١١ سورة الشورى] ، على ما بَيَّنَّا . ٩

ورُوِيَ عنه ـ عليه السَّلام ـ : أنَّ قومًا مِنَ الأُمَمِ الخاليةِ أتوا نبيًّا من الأنْبياء ليُعَنِّتُوه ، فسألوه عن رَبِّه : ما هو ؟ ومن أي شيءٍ هو ؟ نُورٌ هو أو جَوْهرٌ أو ذَهَبٌ أو فِضَّةٌ ؟ فَسكَتَ عنهم ، فأرْسَلَ الله عليهم صَاعِقَةً من السَّماء فأهْلَكَتْهم . وهو قوله ١٢ تعالى : ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى [٧و] ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الآية ١٣ سورة الرعد] .

١٥٠ /ورُوِيَ أنَّ نَجْدَة الحَرُورِيَّ[٢] سأل ابنَ عبَّاس فقال : كيف مَعْرِفتك بربِّك ؟ ١٥ فقال : أعْرِفُه بما عَرَّفَني به نفسَهُ من [غير رؤية][a] وأصِفُه بما وَصَفَ به نفسهُ من غير

a) ما بين القوسين ساقط من الأصل ومثبت من شرح العيون ، لوحة ٣٦.

(١) نصُّ الحديث : « خلق الله آدم على صورته » ، رواه البخاري ومسلم وأحمد عن أبي هريرة (كشف الخفا للعجلوني ١: ٣٧٩) .

(٢) نَجْدَه بن عامر الحنفي الحَرُوري (نسبة إلى حَرُوراء : موضع على ميلين من الكوفة ، كان أول اجتماع للخوارج به) . كان رأس فرقة من الخوارج عرفوا بالنَّجدات ، قتله أصحابه سنة ٦٩هـ . (الفرق بين الفرق ٥٢ـ٥٣، والتنبيه والرد ٥٥) .

صُورَة ، لا يُدْرَك بالحَواسِّ ، ولا يُقاسُ بالقِياس [a]، مَعْرُوفٌ بغير تَشْبيه .

ورُوِيَ عن الضَّحَّاك[1] عن ابن عبَّاس قال : قال رَسُولُ الله ﷺ : « خَمْسٌ لا يُعْذَر بجَهْلِهِنَّ أحَدٌ : مَعْرِفَة الله تعالى ، أنْ يَعْرفه ولا يُشبِّه به شيئًا ، من شبَّه الله بشيءٍ فهو من المشركين ، والحُبُّ في الله والبُغْضُ في الله ، والأَمْرُ بالمَعْرُوفِ والنَّهْي عن المُنْكَرِ ، واجْتِنابُ الظَّلَمَةِ .

ورُوِيَ عن ابن عبَّاس في قَوْله تعالى : ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الآية ٩١ سورة الأنعام] ، قال : حيث وَصَفُوا الله تعالى بالصُّورة والأَعْضَاء ، والأَشْباه والأمْثال .

وعَنِ ابنِ مَسْعُود قال : ما عَرَفَ الله تعالى مَن شَبَّهَه بخَلْقِه .

وعن ابن عبَّاس في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [الآية ١٠٦ سورة يوسف] . قال : شَبَّهوا الله تعالى بخَلْقِهِ ، فأشركوا مِنْ حيثُ لا يعلمون .

وقال ﷺ : « الشِّرْكُ الخَفِي في أمَّتي ، يَدِبُّ كَدَبِيب النَّمْلَة السَّوْداء في اللَّيْلَة الظَّلْماء على الصَّخْرَة الصَّمَّاء » .

وقال ﷺ : « أشَدُّ النَّاسِ عَذابًا رَجُلٌ قَتَلَ نبيًّا ، وإمامُ ضَلالَة ، ومُمَثِّلٌ من المُمَثِّلِينَ » .

وعن أمير المؤمِنين ـ عليه السَّلام ـ أنَّه قال : اتَّقُوا أنْ تُمثِّلوا بالرَّبِّ الذي لا مِثْلَ له ، أو تُشبِّهوه بشيءٍ من خَلْقِه ، أو تُلْقُوا عليه الأوْهام ، أو تُعمِلوا فيه الفِكْرَ ، أو تَصِفُوه بالزَّوال والانْتِقال .

---

a) في شرح العيون : بالناس .

---

[1] لعله الضَّحَّاك بن مُزاحِم الذي يروي عن ابن عبَّاس ، والرواة ينفون ذلك .

١٥١ /وعن ابن مَسْعُود قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذابًا يوم القِيامَة المصَوِّرَة»[1]. قال الحَسَنُ: «هم الذين يُصَوِّرون الله تعالى بقُلُوبِهم، لأنَّ من صَوَّرَ تمثالًا لا يكون أشَدَّ النَّاسِ عَذابًا». ٣

وعن ابن مَسْعُودٍ قال: سُئِل النَّبِيُّ ﷺ: «أيُّ الذَّنْب أكْبر؟» فقال: «أنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وهو خَلَقَكَ، قال: ثم أيٌّ؟ قال: «أنْ تَقْتُلَ وَلَدَك خَشْيَة أنْ يَطْعَم معك». قال: ثم أيٌّ؟ قال: «أنْ تَزْني بحَلِيلَة جارِك». قال: فأنْزَلَ ٦ الله تعالى تَصْدِيقًا لذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ [٧ظ] إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الآية ٦٨ سورة الفرقان]. ٩

والمرويُّ عن عليٍّ ـ عليه السَّلام ـ أنَّه سَمِعَ رَجُلًا يَحْلف: «والذي احتَجَبَ بسَبْع سَموات»، فعَلاه بالدِّرَّة، ثم سأله فقال له: أكُفْرٌ بعد الإيمان؟! قال: أكفرٌ عن يميني، قال: لا. قال: إنَّك حَلَفْتَ بغير الله؛ لأنَّ من يَجُوز أنْ يَحْتجِبَ، لا ١٢ يَكون إلَّا جِسْمًا، والجِسْمُ لا بدَّ أنْ يكون غَيْرَ الله تعالى.

وكلُّ الأمَّة يَقُولون: إنَّ الله واحدٌ ليس كَمثله شيءٌ، فالمُشبِّهة تَنْقُضُ ذلك، ومن نَقَضَ ما نَزَلَ به الكِتابُ وصَحَّ فيه ذِكْرُنا مِنَ السُّنةِ والإجْماعِ، فهو خارِجٌ عن ١٥ المِلَّة.

ولا يَجُوزُ أنْ نقبَلَ في خِلافِ ذلك الأخْبارَ التي ذكرناها عنهم، وإنْ كان قد تأوّل بعضُ العُلماء ذلك، فقال: إنَّ رجلًا أخَذَ يَضْرب رجلًا على وَجْهه، فقال ١٨ النَّبِيُّ ـ عليه السَّلام ـ: «لا تَفْعلْ فإنَّ الله تعالى خَلَقَ آدَمَ على صُورَته»، فترك كثيرٌ منهم ذِكْرَ السَّبَب، فأدّاهُم ذلك إلى التَّشْبِيه القَبِيح؛ لأنَّه لو كان تعالى على

(١) في شرح العيون لوحة ٣٦: «المصورون»، ورواه البخاري ومسلم وأحمد.

صُورَةِ آدَم ، وعلى صُورَة أكثر الخَلْق ، لما صَحَّ القَوْلُ بأنَّه لَيْس كمِثْله شيءٌ ، ولما عُلِم من هذه الصُّوَر أنَّها مُحْدَثَة ، إذا جَوَّز المجَوِّز أنَّ مثلها قَدِيم ، ولَمَا صَحَّ أنْ يَفْعل تعالى - والوَقْتُ واحِد في الشَّرْق والغَرْب - الأفْعالَ ، ولا احْتاجَ إلى مكانٍ لم يَزل ، وقد عَلِمنا أنَّه كان ولا مَكَان . ولو جاز أنْ يكونَ على صُورَته ، لوَجَب أنْ يُوصَفَ بالأعْضَاء ، وبما يتَمَيَّز به الذَّكرُ من الأنْثَى ، ولَصَحَّ أنْ يكون له صاحِبةٌ ووَلَدٌ ، تعالى عن قَوْلهم عُلُوًّا كبيرًا . فمثل هذه الأخْبَار لا يجوزُ التَّصْديقُ بها إذا كانت مُخالِفَةً للأدِلَّة القاطِعَة .

/وأوَّلُ من تَجاسَرَ على هذا القَوْلِ بَعْدَ العامَّةِ ، هِشامُ بنُ الحكَم[٢] ، فقد رُوِيَ عنه سَبْعَةُ أشياء . وقد نَقَضَ عليه أبو علي - رَحِمَهُ الله - وغيرُهُ ، « كِتابَه في الجِسْم والرُّؤْيَة » ، وقد كان مُتَّهمًا في الدِّين ، ومجموع قوله في ذلك ، وفي حُدُوث العِلْم والقَوْل بالبَدَاء والرَّجْعَة ، يدلُّ على ذلك ، وكان ربما يُشَكِّكُ النَّاسَ في القرآن لِتَجْويزه عليه الزِّيادَةَ والنُّقْصانَ .

فأمَّا العامَّةُ ، فالأغْلَبُ فيهم تَرْكُ النَّظَر والتَّقليد ، لأنَّ بالنَّظَر يُدرَك إثْباتُ خالِق لا يَصِحّ أنْ يكونَ له مِثلٌ وشَبَهٌ ، ولا يَجُوز عليه الأعْضاءُ والجَوارِح .

وقد بيَّنا وبيَّنَ المشايخُ [٨و] - رَحِمَهُم الله - فسادَ ما يتأوَّلون عليه الآيات المُتَشابِهَة ، فإنَّ القرآنَ نَزَلَ بلُغَة العَرَب ، وفيه المجَاز والحَقِيقَة ، كما قال : ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الآية ١١ سورة الأنبياء] . وكما قال : ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الآية ٥٨ سورة الإسراء] ؛ إنَّ ذلك ذكر للقَرْية ، والمُراد به أهْلُها من المُكَلَّفين ؛ لأنَّ العَذابَ لا يَصِحّ ولا يَحْسُن إلَّا فيهم ، فهَلَّا تأوَّلُوا قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الآية ٢٢ سورة الفجر] على

---

[١] كذا بالأصل ، ولا لزوم لها .

[٢] انظر ترجمته فيما تقدم .

أنَّ المُراد به : جاءَ أمْرُ رَبِّك ، أوَ ليس قد تأوَّلوا قوله : ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الآية ٢٣ سورة المائدة] على مثل ذلك ، وتأوَّلوا قَوْلَه : ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [الآية ٢٦ سورة النحل] على أنَّ المُراد به غيره ، فكذلك سَائِر ما نَذْكُرُه ، يجب أنْ يُتأَوَّلَ على مُوافقَة الأدلَّة القاطِعَة . وإنَّ مَنْ بَقِيَ الزَّمانَ الطَّويل يَعْتَقِد هذا التَّشْبِيه ، فحالُه أشَدُّ من حال من يَعْبد الأصْنام ، لأنَّ من وَصَفَ رَبَّه وخالِقَهُ بخلَافِ صِفَتِه ، فهو أعْظَمُ جُرْمًا مِمَّن جَحَدَه أصْلًا ، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا .

فإنْ قِيلَ : كيف يَصِح إثْباتُ ما يَخْرُجُ عن صِفَة ما يُشَاهد ؟

/قيلَ له : إذا كان قسمةُ العَقْل تَقْتَضِي أنَّه بمِثْل صِفَته أوْ لَيسَ كذلك ، وعَلِمنا أنَّه لو كان بمثل صِفَته لكان مُحْدَثًا ، ولكان في ذلك نَفْيُه ونَفْيُ الخَلْق ، فالوَاجِب أنْ تُثْبَت لا بمثل صِفَتها ، لأنَّه كان يعلم بالدليل ، فيجب إثْباتُه على ما يَقْتَضِيه الدَّليل ، ثم إنَّه حَصَل فيمن خالطَ المتكلِّمين طائِفَةٌ ، واسْتوْحَشوا من مُباينة العامّة ، لما في ذلك من فَسادِ النَّاس عليهم ، وعَلموا أنَّ الذي قالوه لا يصح ، عَدَلُوا إلى أنَّ الله تعالى يُوصَفُ بالأعْضاءِ ، وتلك الأعْضاءُ مُخالِفَة لهذه الأعْضَاء ، حتى قالوا : له يَدَان ، وكلْتا يَدَيْه يَمِينٌ ، وحتى قالوا : هو مستَوٍ على العَرْش ، لا على الوَجْه المعقُول في الاسْتِواء ، وهذا أبْيَنُ فسادًا من الأوَّل ؛ لأنَّ من قال بالأوَّل ، عَلِم ما أثْبَت ونَفَى ، ومن قال بالثَّاني ، جَهِلَ ذلك .

وكانوا يَمْتَنعونَ من أنَّ الله تعالى مَحَلٌّ للحَوادِث مع ذلك ، ويقولون بأنَّ هذا القَوْلَ كُفْر ، حتى حَدَّثَ قَوْمٌ يُنْسَبون إلى ابن كَرّام[1] ، فجَوّزُوا كَونَه مَحلًّا

---

(١) محمدُ بنُ كرَّام شيخ الكرَّامية ، وهي فرقة من المجَسِّمة ، كان له في خراسان من الأتباع المتقشفين ما يزيد على عشرينَ ألْفا ، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين . تُوفي سنة ٢٥٥هـ (الفرق بين الفرق ١٣٠ـ١٣٧، والتبصير في الدين ٩٩ـ١٠٤، والفصل ٤: ٢٠٤، وتلبيس إبليس ٨٩، وعقد الجمان-

للحوادِث ، حتى إنَّ عندهُم [٨ظ] أنَّه لا مُحْدَث يُحْدِثه الله تعالى ، إلَّا ويُحدِثُ فيه ما يكون مُوجِبًا لذلك ، وظَنُّوا أنَّه تعالى إنَّما يَخلُق الخَلْقَ لمعنى فيه ، وكذلك ٣ سائِر الأفْعال ، كما لا يَفْعَل في غيرنا إلَّا بعد فِعْل يفعلُه في بَعْضنا . ولو عَلِموا أنَّ ذلك إنَّما يَصح فينا ؛ لأنَّا نَقْدر بقُدْرَةٍ حَالّة فينا ، لا يَصِح أنْ نَفْعَل بها إلَّا على هذا الوَجْه ، ومع اتِّصالٍ مَخْصُوصٍ بيننا وبين ما نفعلهُ ، وأنَّه تعالى إذا كان قادرًا لذاتِهِ ، ٦ صَحّ أنْ يَخترِعَ الأفْعالَ اخْتِراعًا ، لَمَا ارْتَكبوا هذا المَذْهَب الشَّنيع .

وهذه المَذَاهِبُ الباطِلةُ ، إذا حَدَثَتْ وتَمَسَّكَ بها قومٌ لا تزال تَزْدادُ فَسَادًا ؛ لَمَا تَفرَّع عليها ، فقد عَلِمْنا أنَّ مذهَبَ الخَوارِج أولًا كيف حَدَثَ ، ثم كيف تشَعَّبُوا ٩ حتى صَارَت فِرَقُهم تكاد لا تُحْصَى ، والخَطَأُ اليَسِير رُبَّما يؤدِّي إلى عَظِيم ، فكيف إذا صارَ في نَفْسه عَظِيمًا ؟ وإنَّما أتوا من جِهَة تَرْك النَّظَر .

*

* *

قال الشَّيْخُ أبو عَلِيٍّ ـ رَحْمَةُ الله عليه ـ : ثم حَدَثَ رأيُ المُرْجِئَة ، والسَّبَبُ في ١٢ [٨و] ذلك أنَّ أوَائلهم تأوَّلوا القُرْآنَ على غيرِ وَجْهِه ، ورَوَوْا أخْبارًا ، ومَالَتْ قُلُوبُهم /إلى ما هو أسْهَلُ وأطْيَبُ للنَّفْس ؛ لأنَّ اعْتِقادَ الوَعِيد يَغْلُظ[a] على النَّفْس ؛ لما فيه ١٥٤ مِنَ اليأسِ مِنَ الرَّحْمَةِ ، مع الإصْرار ، وفي الإرْجَاءِ إطْمَاعُ النَّفْس[b] مع ذلك في

a) في شرح عيون المسائل ورقة ١٢: «مما يغلظ».
b) في شرح عيون المسائل ورقة ١٢: «إطماع المصر».

=وفيات سنة ٢٢٥) . وله ترجمة واسعة في تاريخ دمشق لابن عساكر ، وراجع ترجمته أيضًا في الوافي بالوفيات للصفدي ٤:٣٧٥ـ٣٧٧.

الغُفْران ، ولذلك كَثُرَ القائِلون بالإرْجاءِ ، وقَلَّ المتمَسِّكُون بالوَعِيد ، وتَعَلَّقوا بقَوْله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [الآية ٤٨ سورة النساء] فيقالُ لهم : إنَّه تعالى قد تَوَعَّد بالعِقاب أَهْلَ الصَّلاة خاصَّة بقوله : ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ الآية [الآية ٤ سورة النور] ، وبقوله : ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا﴾ الآية [الآية ٩٣ سورة النساء] ، وبقوله : ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ﴾ الآية [الآية ١١ سورة الأنفال] ، وبقوله : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾ الآية [الآية ١٠ سورة النساء] ، فيجب إثبات الوَعِيد فيهم ، فأوجَبَ في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [الآية ٤٨ سورة النساء] ، ويحمل قوله : ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ على صَغائِر المَعَاصي .

والمَرْوِيُّ عن الحَسَن أنَّه قال عن ذلك : أمَا عَرَّفك الله مَشِيئَتَه يا لُكَعُ بقوله : ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [الآية ٣١ سورة النساء] . ويمكن في جَوَاب ذلك [٩و] أنَّه تعالى مَيَّزَ بين الشِّرْك وبين غيره ، وأنَّ الشِّرْكَ لا يَزُولُ عِقابُه إلا بالتَّوْبَة ، وغيره قَدْ يزول عِقابه مَرَّة بالتَّوْبة ، ومرَّة بلا تَوْبَة ، ولذلك قال : ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ ، فَقَيَّدَه بالمشيئة .

وقد ثَبَتَ عنه ـ عليه السَّلام ـ وعن الصَّحَابة مثل قولنا ، نحو ما رُوي عنه ـ عليه السَّلام ـ أنَّه قال : « مَنْ قَتَلَ نَفْسَه بحَدِيدَةٍ فحَدِيدَتُه في يده يَجَأ بها نفسه في نارِ جَهَنَّم خالدًا مُخَلَّدًا فيها أبدًا » ، وذَكَر فيمن تَحَسَّى سُمًّا فقتل نفسه مثلَ ذلك .

ورُوي عنه ﷺ قال : « إذا كان يَوْمُ القيامَةِ ، فأوَّلُ مَنْ يُدْعى رَجُلٌ جَمَعَ القرآن ، فيقول الله تعالى : عبدي ، ألم أعلِّمْك ما أنزلْتُه على رسولي ؟/ فيقول : بلى ، فيقول : فماذا عَمِلتَ فيما علِمْتَه ؟ فيقول : كنت أقومُ الليل والنهار ، فيقول الله تَبارَكَ وتعالى : كَذَبْت ، ولكن أرَدْت أنْ يُقالَ : فلانٌ قارئٌ وقد قيل ذلك ، وليس لك عندنا شيءٌ ، وذَكَرَ مثلَهُ في صَاحِب المال ، وفي المُجاهِد مثله . ثم قال ﷺ : « أولئك الثَّلاثةُ أوَّل خَلْق الله تعالى يَدْخُلون النار » .

ورُوي عنه أنَّه قال : « أوَّلُ ثَلاثَةٍ يدْخُلون النار : أميرٌ مسلّط ، وذو ثَرْوَةٍ مِنْ مالٍ لا يؤدِّي حُقُوقَ الله ، وفقيرٌ فاجِر » . ورُوِي عنه أنَّه قال : « إيّاكُم والزِّنا فإنَّ فيه سُوءَ الحِسَاب ، وسَخَطَ الرَّحمن ، وخُلودَ النّار » .

ورُوي عنه أنَّه قال : إذا صارَ أهْلُ الجَنَّة إلى الجَنَّة ، وأهْلُ النَّارِ إلى النَّارِ ، نادَى مُنادٍ بينهما : يا أهْلَ الجَنَّة ، خُلودٌ فلا مَوْت ، ويا أهْلَ النَّار خُلُودٌ فلا مَوْت » .

ورُوِيَ عنه ـ عليه السَّلام ـ أنَّه قال : « من انْتَسبَ إلى غير أبيه فالجَنَّةُ عليه حَرَام » .

ورُوِيَ عن أبي بكْرٍ الصِّدِّيق ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « إنَّ الله تعالى حَرَّمَ الجَنَّة على كلِّ جَسَدٍ غُذِّي بحَرَام » .

ورُوِيَ عنه ـ عليه السَّلام ـ أنَّه قال : « مَنِ اقْتَطَعَ مالَ امرئ مُسْلم ، حَرَّمَ الله عليه الجَنَّة وأدْخَلَهُ النَّار » .

ورُوِيَ عنه أنَّه قال : « صِنْفان مِنْ أهْلِ النَّار لم أرَهُمَا بَعْدُ : قومٌ يضربون النَّاسَ معهم سِياطٌ كأذْناب البَقَر ، ونساءٌ كاسيَاتٌ غانياتٌ عاريَاتٌ مائِلاتٌ مُمِيلاتٌ ورؤوسُهُنّ كأسْنمة البُخْت[1] [٩ظ] المائلة ، لا يَدخُلون الجَنَّة ولا يَجدُون رِيحَها » .

وعنه ﷺ قال : « لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَن كان في قَلْبِه مِثْقالُ حَبَّة من خَرْدَلٍ مِنْ كِبْر » .

وعنه ﷺ : « خَمْسَةٌ لا يَدْخُلون الجَنَّة : مُشْرِكٌ وكافِرٌ وعاقٌّ ومَنَّانٌ ومُدْمِنُ خمْرٍ » .

وعن كعْبِ بن عُجْرَةَ أنَّه قال : قال ﷺ : « يا كَعْبُ لا يَدْخل الجَنَّة من نَبَتَ لَحْمُهُ من الحَرَام ، النَّارُ أوْلَى به » .

وعنه ﷺ : « لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ لا يأمَن جارُه بَوَائِقَه » .

---

[1] البُخْت : الإبل الخراسانية .

١٥٦ /وإنَّما نَذْكر هذه الأَخْبارَ ، وإنْ كان أكثرُها أخْبارَ آحادٍ ، لِيعْرف مَنْ قَرأ كتابَنا أنَّ التمسُّك بالسُّنَّة طريقتُنا ، وأنَّ هؤلاء القَوْم إذا احْتَجُّوا بذلك فقد أخْطأوا ، وإلَّا فَطَرِيقَتُنا في هذا الجِنْس ، التَّعلُّقُ بأدِلَّةٍ قاطِعَةٍ ، نَحْو ما ذكرْناه مِنَ القُرْآن ، وكَنَحْو إجْماعِهِم على أنَّ الله تعالى صادِقٌ في إخْبارِه ولا يُخْلِفُ الميعاد ، فلا يَظُنَّ بعضُهُم أنَّ ذلك قد خَرَجَ ممَّا عليه السُّنَّة والجَماعةُ .

* * *

وقال الشَّيْخُ أبو عَليٍّ ـ رَحِمَهُ الله ـ : « ثم حَدَثَ قومٌ من أهْلِ الإرْجاء ، أفْرَطُوا فيه وقالوا : لا يَضُرُّ مع الإيمانِ عَمَلٌ ، كما لا يَنْفَعُ مع الكُفْرِ عَمَلٌ » .

ورَوَوْا أنَّه ـ عليه السَّلام ـ قال : « لا يدخُلُ النَّارَ من كان في قَلْبِه مِثْقالُ ذَرَّةٍ من الإيمان » .

قال ـ رَحِمَهُ الله ـ : وكيف يَصِحّ ذلك ، ومَعْلومٌ أنَّ مَنْ آمَنَ بالله وكَذَّبَ برسُوله ، في قَلْبه شيءٌ مِنَ الإيمان ، ومع ذلك هو مِنْ أهْلِ النَّار ، لشَهَادة الكِتاب وكلِّ ما ذكرناه من قَبلُ من دلالةِ الكتاب ، والأخْبارُ المَرْويَّة عن الرَّسُول ﷺ تُبْطِلُ هذا القَوْلَ .

ويُوجِبُ هذا القَوْلُ أنَّ مَنْ آمَنَ بالله تعالى ، يَكُون مُغْرًى بالمعاصي ؛ لِعلْمِهِ بأنَّها لا تضرُّه ، وأنَّه غير مَزْجُورٍ عن ذلك .

* * *

قال الشَّيْخُ أبو عَليٍّ : ثم حَدَثَ بعد ذلك قَوْلُ من أنْكَر خَلْقَ القرآن من المُشَبِّهَةِ ، والذي أدّاهم إلى ذلك اعْتِقادُهم أنَّ إلَهَهُم كصُورَة الإنْسان له قَلْبٌ

ولِسانٌ ، وأنَّ كلامَه في قَلْبِه قبل أنْ يتكلَّم [١٠و] بلِسانِه فيكون قَدِيمًا ، ولا يَجُوزُ أنْ يكون فيه ما هو مُحْدَث[1] . ثم [إنَّ] ابن كُلَّابٍ قال : « لو كان مَوْجُودًا وهو ٣ غير مُتَكلِّم لكان ساكِتًا أو أخرَسَ ، وإنْ لم يُثبِت له لِسانًا وفَمًا » .

والمحْكِيُّ عن شَيْخنا أبي هاشِم أنَّه سُئِلَ عن هذه المسألة : هل فيها خِلافٌ في أيَّام الرَّسُول والصَّحابَة أم لا ؟ فقال : في أيَّام الرَّسُول وأيَّام الصَّحَابة كان النَّاسُ /على ١٥٧ ٦ قَوْلين ؛ فمن لا يؤْمِن بالرَّسُول يَقُول في القُرْآن : إنَّه فِعْلُك يا محمد ، وأنت بفصَاحَتِكَ تُورِده علينا ، ويُنْكِرون أنْ يكُونَ من قَوْلِ الله تعالى .

وقال آخرُون : بل هو مِنَ الله ، فلم يكن بينهم خِلافٌ في أنَّ القرآن فِعْلٌ ، وإنَّما ٩ اخْتَلَفوا : هل هو من فِعْلِ الله أو فِعْلِ مُحَمَّد ؟ فهذا بَيِّنٌ أنَّ هذا الخِلافَ حادِثٌ ، ويُقَالُ : إنَّه حدَثَ في أيَّام أبي حَنِيفَة وأصْحابِه ، وأنكَرُوا ذلك على مَنْ قالهُ ، ومن اعْتَقَدَ فيه ، أنَّه تعالى ليس كمثله شيْء ، يَعلمُ أنَّ هذا القُرآن مُحْدَثٌ كسَائِر الأعْراض ، وما في ١٢ كِتابِ الله مِنَ الآيات الدّالة على حَدَثه لا تكادُ تُحْصَى ، كقوله تعالى : ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [الآية ٤٧ سورة النساء] ، ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الآية ٣٨ سورة الأحزاب] ، وقوله : ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الآية ١٢ سورة ١٥ الأحزاب] . وما وُجِد قَبلَهُ غيرُه ، لا يجُوزُ أنْ يكونَ إلَّا مُحْدَثًا ، وقوله : ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ [الآية ١٠٩ سورة الكهف] ، يَدُلُّ على ذلك وأنَّه مُحْكَم مُفَصّل مُوصّل مُنَزّل مُرَتَّب ، فيه نَاسِخٌ ١٨ ومَنْسُوخ ، ومُتقدِّم ومُتَأخِّر ، ويَجُوزُ عليه الزِّيادةُ والنُّقْصان ، ويَشْهَدُ جَمِيعُه لما ذكرناه . فأمَّا هذا القُرْآنُ المَتْلُو فلا شُبْهَة أنَّه مُحْدَثٌ ؛ لأنَّه لا يُعْقَل إلَّا وهو حُرُوف ، يَتَقَدَّمُ بَعْضُه بَعْضًا ، فلو كان قَدِيمًا لم يكن على هذا الوَصْف .

---

[1] العبارة في شرح عيون المسائل : ثم ذكر ابن كُلَّاب : أنه لو كان غير متكلِّم لكان أخْرَس أو ساكتًا ولم يُثبت له لسانًا ولا قلبًا ، ولم يجعل الحروف كلامًا ، بل جعله صفة له .

ولمَّا عَرَف ما ذكرناه مَن اخْتَلطَ بالمُتَكلِّمين من هؤلاء المخالِفِين عَدَلَ إلى أنْ قال : إنَّ كلامَ الله الذي لا يُشْبِه مُحْدَثًا مَخْلوقًا ، هو غير هذا المَسْمُوع ، وأنّه كلمةٌ واحِدةٌ لا يَصِحّ فيه زِيادَةٌ ولا نُقْصان ، فقلنا لهم : ليس كلامُنا مَعَكُم إلَّا في حُدُوثِ هذا القُرْآن وأنَّه مَخْلُوقٌ ، وقد أقْرَرْتم بذلك ، وزدْتُم علينا بأنْ نَفَيْتُم كَوْنَه كَلامًا لله تعالى ، وقُلْتُم : لا يَجُوزُ أنْ يَكُون تعالى مُتَكلِّمًا به ، وإنَّما يَكُون [١٠ظ] متكلِّمًا بذلك الكلام ، فَلم يَبْق بيننا وبينكم إلَّا أنْ نُعرِّفكم حَقِيقَةَ الكلام ، فيَفْسُدُ ما قُلتُمُوه ؛ لأنَّ حَقِيقَته تُنْبئ عن حَدَثه ، وعن كَوْنِه فِعْلًا للفاعِل ، وكلُّ ذلك مَبْسوطٌ في الكُتُب .

ورُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ ما يُصَدِّقُ ذلك بقوله : « كان الله ولا شيءَ ثم خَلَقَ الذِّكْرَ »[1] .

١٥٨ /ومِمَّا رُوي عنه في قوله : « ما خَلَقَ الله من سَمَاءٍ ولا أرْضٍ ولا عَرْشٍ ولا كُرْسي أعْظَمَ من آيةٍ في سُورَة البَقَرَة : ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [الآية ٢٥٥ سورة البقرة] .

*
* *

قال الشَّيْخُ أبو عَلي : ثم حَدَثَ قَوْمٌ مِمَّن يقُولُ بالرُّؤْيَةِ ويُنكِرُ التَّشْبِيه ، وإنَّما كان أوائِلُهم يقولون بالرُّؤْيَة مع التَّشْبِيه ، ثم مَنْ بعدُ ، لما عَرفُوا فسَادَ القَوْل بالتَّشْبِيه ، ثَبَتوا على القَوْلِ بالرُّؤْيَة للإلْف والعادَة ، واحتَجُّوا بقوْله : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الآية ٢٢ سورة القيامة] ، وهذا لا حُجَّة لهم فيه ؛ لأنَّ النَّظرَ ليس هو الرُّؤْية ، فتُحْمَلُ الآية على النَّظَر إلى الثَّواب أو الانْتِظار ، كما رُوِيَ عن كثيرٍ من الصَّحابَة .

وبَيَّنَ ـ رَحِمَهُ الله ـ أنَّ قَوْلَهم هذا أدَّاهُم إلى التَّصْدِيق بأخْبارٍ رَوَوْها ، نحو : « إنَّ ربَّ العالمين يتجلَّى لِعبَادِه يومَ القِيَامَة ويَكْشِفُ عن سَاقِه ويقول :

[1] كشف الخفا ٢: ١٣٠، وفيه سنده وطرق روايته ؛ وانظر كذلك القاضي عبد الجبار : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، الجزء السابع خلق القرآن .

أنا رَبُّكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك » ، إلى غير ذلك ممَّا يَدْخُلُ في بابِ السُّخْف .

٣ وأقْرَبُ ما رُوِي في ذلك ، أنَّ النَّبيّ ﷺ قال : « تَرَوْن ربَّكُم كما تَرَوْن القَمَرَ لَيْلَة البَدْر ، لا تُضامُون في رُؤْيَته » . وقد قال أصْحابُنا : إنَّ خَبَرَ الوَاحِد لا يُقْبَلُ في مثل ذلك ، وإنَّما يُقْبَلُ خبَرُ الواحِد فيما طَرِيقُهُ العَمَلُ .

٦ وقالوا : لَوْ قالَ النَّبيّ ـ عليه السَّلامُ ـ ذلك ، لتأوَّلْناهُ وحَمَلْناهُ على العِلْم ، وأنَّه ـ عليه السَّلام ـ بَشَّرَ أصْحابَه بأنَّهم يَعْرِفُون رَبَّهم في الآخِرَة ضَرُورَةً بلا كُلْفَةٍ ونَظَرٍ ورَوَوْا في مُقابَلة ذلك أخْبارًا مُخالِفَة .

٩ فهذا أيضًا قولٌ حادِثٌ بعد الصَّحِيح من القَوْلِ المرْويّ عن الرَّسُول ﷺ وعن الصَّحَابة ، فقد ثَبَتَ أنَّه ﷺ سُئِلَ عن ذلك فقال : « نور ، أنَّى أَراه ؟ » مُنْكرًا لذلك ، ومُنَبِّهًا على أنَّ الذي يُرَى هو الجِسْم وما في الجِسْم من اللَّوْن .

١٢ / [١١و] وَرُوِي عن عائِشَةَ أنَّها لمَّا سَمِعَتْ بأنَّ القَوْمَ يقولون بأنَّ الله يُرَى قالت : لقد قَفَّ شَعْرِى ممَّا قُلْتُموه ، ودَفَعَتْ ذلك بقوله : ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الآية ١٠٣ سورة الأنعام] . ١٥٩

*
* *

١٥ قال أبو عَليّ : ثم حَدَثَ من بَعْدهم من يقولُ بحُدُوثِ القُرْآن ، ويُنْكِرُ أنْ يكون مَخْلُوقًا ؛ لأنَّه ظَنَّ أنَّ الخَلْقَ معناهُ أنَّه حَيَوانٌ يَجوزُ عليه المَوْت ، وبَيَّنَ فَسَادَ ذلك بأنَّ المَخْلُوقَ هو الذي فَعَله فَاعِلُه على مِقْدارٍ يعرفهُ ، لا أنَّه حَدَثَ منه على وجْهِ

١٨ المُجازَفة والتَّبْخِيت ، ولذلك صارَت أفْعالُه كلُّها مَوْصُوفَةً ، كالسَّمَوات والأرْض والمَوْتِ والحَيَاةِ وغيرهما ، به .

*
* *

ومن جُمْلَة ما حَدَثَ بعد الصَّدْرِ الأَوَّل، مُخالَفَةُ المُرْجِئَة في المَنْزِلَة بين المَنْزِلتَيْن؛ لأَنَّ قَوْمًا قالوا: إنَّ مُرْتَكِبَ الكَبِيرة كافِرٌ، وهم الخَوَارِج؛ وقال قومٌ: هو مؤمنٌ، وهُمُ المُرْجِئةُ، وإنْ كان فيهم من يقُولُ هو مؤْمِنٌ حقًّا، وفيهم من يقولُ مقيِّدًا: إنَّه مؤمِنٌ بإيمانِه، وإنَّما أُتُوا هؤلاء من جَهْلِهم بالإيمان والكُفر، والظَّاهِر عن الرَّسُول ﷺ أنَّه قال في الإيمان: «أنَّه قوْلٌ وعَمَلٌ»، وأنَّه قال: «لا يَزْني الزَّاني حين يَزْني وهو مؤْمِنٌ، ولا يَسْرِقُ السَّارِقُ حين يَسْرق وهو مؤْمِنٌ». قال: «لا إيمانَ لمن لا أمانَة له، ولا دِينَ لمن لا عَهْدَ له». وقال: «الإيمانُ بِضْعٌ وسبعون بابًا، أعْلاها شَهادَةُ أنْ لا إله إلَّا الله، وأدْناها إماطَةُ الأَذَى عن الطَّرِيق».

ويُقالُ: إنَّ هذا القَوْلَ حَدَثَ في أيَّام الحَسَنِ بنِ محمَّد بن الحَنَفِيَّة، وإنَّه أوَّلُ من أظْهَرَه.

ثم قال قَوْمٌ من بَعْدُ: إنَّ الإيمانَ هو العِلْمُ على الجُمْلَة فقط، ومنهم من قال: هو العِلْمُ المُفَصَّل، ومنهم من قال: هو القَوْلُ وَحْده، ومنهم من قال: هو قولٌ مَخْصُوصٌ. والذي ثَبَتَ بالدَّليل مِنَ القُرآن والسُّنَّة والإجْماع، / أنَّ هذه العِبَاراتِ كلَّها إيمانٌ ودِينٌ وإسْلامٌ؛ لأنَّه لا خِلافَ أنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلاةَ يوصَفُ بأنَّه ناقِصُ الإيمان، ولذلك قال تعالى في شأنِ [١١ظ] القِبْلَةِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [الآية ١٤٣ سورة البقرة]، وهو الصَّلاة إلى بَيْتِ المَقْدِس.

وقد رُوِيَ من الآثار غيرُ ما قَدَّمْناه، وهو قولُه ـ عليه السَّلام ـ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمون من يَدِه، والمؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ على دِمائِهم وأمْوالِهم، والمهاجِرُ مَن هَجَرَ السَّيِّئاتِ». وقوله: «لا يؤْمِنُ بالله إلَّا مَن يأمَنُ جارُه بَوَائِقَه».

وعنه ـ عليه السَّلام ـ : « مَنْ مَشَى مع ظالِم ليُعينَه يَعلمُ أنَّه ظَالِمٌ خَرَجَ من الإسْلام » ، وقال ﷺ : « ليقرأن القُرْآن من أمَّتي قَوْمٌ يَمرُقُون من الإسْلام كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمْيَة » . ٣

ورُوِي عن عليٍّ ـ عليه السَّلام ـ أنَّه قال يومَ الجَمل ، أو يوم صِفِّين ، لرَجُلٍ غَلا في القَوْل ، فقال : « لا تَقُولوا لهم كَفَرَةٌ إنَّما هُم قَوْمٌ زَعَمُوا أنَّا بَغَيْنا عليهم ، وهم بَغَوْا علينا » . ٦

ورُوِيَ عن عَمَّار بن ياسِر ، أنَّه قال : « لا تَقولُوا كَفَرَ أهْلُ الشَّام ، ولكن قُولُوا : ظَلَمُوا وفَسَقُوا » .

٩ ورُوِي عنه ﷺ : « إنَّ التُّجَّار هم الفُجَّار » فقالوا : « يا رَسُولَ الله أليس قد أحَلَّ الله البَيْعَ ؟ » قال : « بَلَى ، ولكنهم يَكْذِبون ويَحْلِفُون » . وقال : « ألا إنَّ الفُسَّاقَ هم أهْلُ النَّار » ، قيل : « يا رسُول الله ومَنِ الفُسَّاق ؟ » قال : « النِّساء » . قال الرَّجُل : « أليس أمَّهاتُنا وأخَواتُنا وأزواجُنا من النِّساء ؟ » قال : « بَلَى ، ولكنهن إذا أُعْطِين لم يشْكُرن ، وإذا ابْتُلين لم يَصْبِرْن » . ١٢

وما رُوي عنه ـ عليه السَّلام ـ مِنْ أنَّ الكَذِبَ مُجَانِبٌ للإيمانِ ، وأنَّه يَهْدي إلى الفُجُور ، يدُلُّ على ما قُلْناه . ١٥

وإنَّما أوْرَدْنا هذه الأخْبار ، وهي قَلِيلَةٌ من كثير مِمَّا رُوي في هذا الباب ، ليُعْرَفَ أنَّ قَوْلَنا هو القَوْلُ الأوَّل ، وأنَّ الخِلافَ في ذلك حَدَثَ مِنْ بَعْد ، على ما ذَكرْنا ، وإلَّا فالقرآنُ يَشْهَدُ بما نقولُه ؛ لأنَّه تعالى / جَعَلَ مِنْ وَصْفِ المُؤْمِن ما لا يتأتَّى من الفَسَقَةِ ؛ لقَوْلِه تعالَى : ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [الآية ٧١ سورة التوبة] ، ولقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [الآية ٢ سورة الأنفال] ، ولقوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ الآية [الآية ١ سورة المنافقون] ، ولقَوْلِه تعالى : ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا ١٨ ١٦١

عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الآية ١٢٨ سورة التوبة] ، ولم يكن رَءُوفًا رَحِيمًا بمن يُقيمُ عليه الحَدّ من أَهْلِ الكَبائِرِ وبمن يَلْعَنهُ . وقولُه تعالى : ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ [١٢و] ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [الآية ٨٥ سورة آل عمران] ، يَدُلُّ على ما نَقُوله ؛ لأَنَّ الإيمانَ إنْ كان غيرَ الإسْلام والعِبادَات أو كان فيها ما لَيْس من الإيمان والإسْلام والدِّين ، فيَجِب أنْ لا يكُونَ مَقْبُولًا .

فإنْ قِيلَ : كَيفَ تقولُونَ : إنَّ هذا المَذْهَبَ حَدَثَ مِنْ بَعدُ ، ومعْلُومٌ أنَّ قولَهم بالمَنْزِلَةِ بَيْن المَنْزِلَتَين ، أحْدَثَه وَاصِلُ بنُ عَطَاءٍ ؟

قِيلَ له : إنَّ قَوْلَه هو الذي حَكَيناه ، وإنَّما شَدَّدَ في أيّامه لما ظَهَرَ من الخَوَارج تَكْفِيرُ أهْلِ الكبائِر ، ومنَ المُرْجِئَة أنَّهم مُؤْمِنون ، ولتَشدُّده وُصِفَ بأنَّه أحْدَثَ هذا القَوْل ، وإنَّما أَحْدَثَ التَّصْنِيفَ فيه والرَّدَّ عليهم .

ويبيِّن ذلك أنَّه لا خِلَافَ مِنْ قبلُ أنَّ المُرْتَكِبَ للكبائِر فاسِقٌ ، وأنَّه يَسْتَحِقُّ اللَّعْن ، وإنَّما قال قَوْمٌ فيه بأنَّه كافِرٌ أو مُؤْمِنٌ ، ولا دَلِيلٌ لهم على ذلك ، فالذي قُلْناهُ هو المُجْمَعُ عليه ، وقد رُوِّينا عن أمير المؤمنين ـ عليه السَّلام ـ مثلُ ذلك .

*

* *

ثم حَدَثَ بعد ذلك مَنْ جَوَّزَ البَدَاءَ فقال بحُدُوثِ العِلْم ، وذلك مُخالِفٌ للعَقْل ؛ لأنَّ العِلْمَ لو كان حادِثًا ، لكان لا بد له من فاعِلٍ مُحْدِث ، والفاعِلُ المُحْدِث لا يَصِحّ أنْ يَفْعَلَ العِلْمَ إلَّا وهو عالِمٌ ؛ إمَّا بالمَعْلُوم أو بالدَّليل ، وإمَّا بطَرِيقَةِ النَّظَر ، ولذلك يَصِحُّ مِنَ العاقِلِ ولا يَصِحُّ مِمَّن ليس بعاقِلٍ ذلك ، فلابدّ من أنْ/ لو فَعَلَ الله تعالى العِلْمَ لنفسه من القَوْل بأنَّه كان عالِمًا من قَبْل ، فإنْ كان عالمًا من قبْلُ بعِلْم مُحْدَث ، أدَّى إلى ما لا غايةَ لهُ ، وإنْ كان بعِلْم قَدِيم ، فقد صَحَّ أنَّه لا قَدِيمَ إلَّا الله ، وإنْ كان عالمًا لنفسه وَجَبَ أنْ يَعْلَمَ كلَّ مَعْلُوم ؛ لأنَّه ليس بَعْض

المَعْلُوماتِ بأنْ يَعْلمَه أولَى مِن بعض ، إذْ جَميعُ المَعْلُومات يَصِحُّ أنْ تكون مَعْلُومةً له ، وعلى هذا الوَجْه قال تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [الآية ٧٦ سورة يوسف] ، ولو كان تعالى ذَا عِلْمٍ لوَجَبَ أنْ يكون فَوْقه مَنْ هو عَلِيمٌ ، وذلك يَسْتحِيل .

فإنْ قيلَ : كيف يَعْلمُ ما لم يُوجَد ، والمعلُومُ لا يُعْلم ؟

قيل له : إنَّ المَعْلُومَ كالمَوْجُود في أنَّه يَصِحّ أنْ يَعْلَمَه ، وعلى هذا الوَجْه يَصِحّ منَّا أنْ نَفْعَلَ الكِتَابة ونتكلَّم باللُّغة العَرَبية ، وإنْ كانا في حالِ عِلْمِنا بهما مَعْدُومَين .

*
* *

ثم حَدَثَ قومٌ قالوا : لا يكون تعالى عالمًا قادرًا إلَّا بعِلْم وقُدْرَةٍ أزَليَّيْن ، وهذا نَقْضُ التَّوْحِيد ونَقْضٌ لقوله تعالى : [١٢ظ] ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الآية ٣ سورة الحديد] ، ونَقْضٌ لما عليه الأُمَّة ، مِنْ أنَّه تعالى واحِدٌ . وهذه المذاهِبُ الحادِثَة التي ذَكْرناها هي كالنَّقْضِ لما جاءَ به الرَّسُولُ ﷺ ، ولما ثَبَتَ من الكتابِ والسُّنَّة .

فَصْـلٌ

فى تَرْتِيبِ عُلَمَاءِ المتكلّمين

مَعْلومٌ أنَّ مَنْ نَظَرَ في الأَخْبَارِ ، عَلِم أنَّ مَنْ صَنَّفَ وتَبَتَّل للردِّ على المُخَالِفين بالكُتُب الكثيرة ، هو أبو حُذَيْفَة واصِلُ بنُ عَطَاء . وقد كان الحَسَنُ بن أبي الحَسَن البَصْرِيُّ صَنَّفَ كتابًا[١] عند مَسْأَلة عبد المَلِك بن مَرْوان ، بيَّن فيه ما يقولُه مِنَ التَّوْحِيد والعَدْل ، وبيَّن أنَّ مَنْ تقدَّم مِنَ الصَّحابَة ، إنَّما عَدَلوا عن ذلك لأنَّه لم يكن فيما بينهم مُخالِفٌ وصَاحِبُ شُبَهٍ ، وأنَّا إنَّما احْتَجْنا إلى ذلك ، لظُهُورِ الجَبْرِ وكثرةِ التَّشْبيه ، وفي أيَّامِه ظَهَرَ من غَيْلان ما ظَهَرَ مِنَ العَدْلِ والتَّوْحِيد ، فقد كان يَدْعُو إلى الله بقَوْلِه ورَسائِله .

/والمَرْوِي عن ابن عَبَّاس أنَّه كَتَبَ إلى قُرَّاءِ المُجْبِرَة بالشَّام : ١٦٣

« أمَّا بَعْد ، فإنَّكم تأمُرُونَ النَّاسَ بالتَّقْوى وتَنْهَوْنَهُم عن المعاصِي ، وبكم ظَهَرَ العَاصُونَ ، هل منكم إلَّا مَن يَفترِي على الله ، يَحْمِلُ إجْرامَه [عليه][a]، ويَنْسِبُها إليه ، وهل فيكم إلَّا مَنِ السَّيفُ قِلادَتُه ..» ، والرِّسَالَة طَوِيلة .

وقد صَحَّ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال في خُطْبَتِه[b]: « ألا إنَّ ربِّي أمَرَني أنْ أعَلِّمَكم ما جَهِلْتُم ممَّا عَلَّمَني ، كل ما نَحَلْتُ عِبَادي فهو لهم حَلال ، وإنِّي خَلَقْتُ

a) إضافة اقتضاها السياق . b) في شرح العيون لوحة ٧٣: « في خطبة في العدل طويلة » .

[١] سيرد هذا الكتاب ضمن ترجمة الحَسَن البَصْري فيما يلي ١٨١. ومنه نُسَخٌ مخطوطةٌ على حِدَة في المكتبات (مثلا نسخة آيا صوفيا رقم ٣٩٩٨) ونَشَرَهُ ريتّر سنة ١٩٣٣ H. Ritter, *Der Islam* I (1933), pp.67-82.

عِبَادي حُنَفَاء كُلَّهم ، فَاخْتَالَتْهم الشَّياطِينُ عن دِينِهم ، وحرَّمَتْ عليهم ما أَحْللتُ لهم ، وأَمَروهُم أنْ يُشْرِكوا بي ، وإنَّ الله نَظَرَ إلى أَهْلِ الأَرْضِ وقال : يا محمَّد إنِّي إنَّما بَعَثْتُكَ لأَبْتلِيَك وأَبْتَلِيَ بك ، وأَنْزَلْتُ عليك كِتابًا لا يَغْسِلُه الماءُ » .

ورُوِيَ عن أبي بكر الصِّدِّيقِ ، أنَّه خَطَبَ عند مَوْتِ رَسُولِ الله ، فَذَكَر في خُطْبَتِه : إنَّ الله تعالى بَعَثَ محمَّدًا ـ عليه السَّلام ـ والعِلمُ قليلٌ شَرِيد ، والإسْلامُ غَرِيبٌ طَرِيدٌ ، والعَرَبُ أُمِّيُّون لا يَعْرِفون الرَّبَّ ، فلمَّا بُعِثَ ، رَحِمَهُم بمكانه ، فلمَّا تُوُفِّيَ رَكِبَ الشَّيْطانُ مِنهم مَرْكَبه ، وتلا قَوْلَه : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُۚ [١٣و] أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْۚ﴾ [الآية ١٤٤: سورة آل عمران] ، ثم قال : « وقَدِ ارتدَّ مَنْ حَوْلَكم مِنَ العَرَب ، فَوَالله لا نَزالُ نُجاهِدُ على أَمْرِ الله ، حتى يُنجِزَ الله وَعْدَه » . ثم قال : « قَضَاءُ الله الحَقُّ ، وقولُه لا خُلْفَ فيه » ، وتلا قوله : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الآية ٥٥ سورة النور] .

فأمَّا أَمِيرُ المؤمنِينَ ـ عليه السَّلام ـ فَخُطَبُه في بَيَانِ نَفْيِ التَّشْبيه ، وفي إثْباتِ العَدْلِ أَكثَرُ مِن أنْ تُحْصَى ، وقد حَكَيْنا من قَبلِ ذلك ما يُغْني .

ولما كَثُر في أيَّامِ واصِل بنِ عَطَاءِ الخَوَارِجُ ، وطائِفَةٌ مِن المُرْجِئَة ، وقومٌ غَلَوْا في التَّشيُّع ، أَخَذَ في الردِّ عليهم ، وفي الرَّدّ على جَهْم بنِ صَفْوانَ ، وكان من جُملة مَن يَختلِف إليه ويَأْخُذ منه ضِرارُ بنُ عَمرو . ثم خُذِل من بَعْدُ واعْتَقَد الجَبْرَ ، ومنه نشأ هذا المَذْهَبُ ، وفَشَا في النَّاس ، فصَنَّفَ وصَنَّفَ أصْحابُه ، ولما ذكرناه أَخَذَ ابن الرَّوَنْدِي يُشَنِّعُ على أَصْحابِنا بذِكْرِ مَذاهِبَ اخْتُصَّ بها ضِرَارُ بنُ عَمْرِو ، من حَيْث اخْتَلَطَ بأصْحابِنا على ما ذكرناه .

١٦٤ /ومَعْلُومٌ أنَّ فِرَقَ الأمَّة في الجُمْلَةِ: المُعْتَزِلَة، والخَوَارِج، والمُرْجِئَة، والشِّيعَة، والنَّوَابِت. وأنَّ مَذْهَبَ الخَوَارِج حَدَثَ في آخِرِ أيَّام أمير المؤْمِنين، وكذلك الإرْجَاء، فأمَّا التَّشيُّعُ الظَّاهِر الذي كان في أيَّام الصَّحابَة وبعدَهُم، فإنَّما كان أنَّ ٣ بَعْضَهُم يُقدِّمُ أميرَ المؤْمِنين في الفَضْلِ، وبعضَهُم مُخالِفٌ في ذلك.

فأمَّا الكلامُ في النَّصّ عليه ـ عليه السَّلام ـ في الإمَامَة، فهو حَادِثٌ[1]، وأحْوَاله ـ عليه السَّلام ـ ممَّا كان عليه قبل أنْ بُويعَ له وفيما ظَهَرَ له بعد البَيْعَة كلّها يدُلُّ أنَّه ٦ لا نَصَّ في ذلك.

وإذا نَظَرَ النَّاسُ في العُلُوم، نَظَرُوا كيف تَفَرَّعَ العِلْمُ، وكيف أخَذَ الأخِيرُ عن الأوائل؛ فقد صَنَّفوا في أخْذِ القِرَاءات، وكيف أخَذَها الصَّدْرُ الثَّاني عَنِ ٩ الأوَّل، والثَّالِثُ عَنِ الثَّاني، وكذلك فقد عُلِم أنَّ أهْلَ العِراق أخَذُوا العِلْمَ عن أبي حَنِيفَة، وهو أخَذَ ذلك عن حَمَّادٍ، وحَمَّادٌ عن إبراهيم، وإبراهِيمُ عن أصْحَابِ عبد الله بن مَسْعُود، وأصْحابُه عنِ ابن مَسْعُودٍ، وكذلك أهْلُ ١٢ الحِجَاز أخَذُوا العِلْمَ عن مَالِكٍ [١٣ظ] وغَيرِه، واتَّبَعوا في ذلك الفُقْهاءَ السَّبْعَةَ، الذين أخَذَ عنهم رَبيعَةُ الرَّأي وأبو الزِّناد وغيرُهما، والفُقَهاء السَّبْعة أخَذُوا عن أصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ. وإذا نَظَرْتَ إلى المُتَكَلِّم لم تَجِد مَنْ يُسنِدُه مَذْهَبَه على ١٥ هذا الحَدِّ إلَّا المُعْتَزِلَة.

والمحكِيُّ عن أبي الهُذَيْل، أنَّه قد أخَذَ هذا العِلْمَ عن عُثْمان الطَّوِيل، وأخَذَ [هو] عن واصِل بن عَطَاء وعَمْرو، وأخَذَ وَاصِلُ بن عَطاء وعَمْرٌو عن أبي هاشِم بنِ ١٨ محمَّد ابن الحَنَفِيَّة، وأخذ أبو هاشِم عن أبيه محمَّدِ ابنِ الحَنَفِيَّة، وأخذ محمَّدٌ عن أبيه عَلِيِّ بن أبي طالِبٍ ـ عليه السَّلام ـ وأخَذَ عَلِيٌّ عن النَّبِيِّ، صلَّى الله عليه.

---

[1] قبالتها بالحاشية ما نصُّه: المراد بالنَّصّ من يعتقد بالإمامَة من التَّصريح بلفظ: أنَّه عليه السلام إمام، وأنَّ الصحابة اضطروا إلى معرفة المراد بالآيات والأخبار التي هي أدِلَّة الإمامة.

ثم إنَّ أصْحابَ أبي الهُذَيْل ، كَثُروا ، بطولِ عُمُرِه وثَباتِه على التَّدْرِيس والدُّعَاءِ إلى الله ، وكان من أَشَدِّهم تَقدُّمًا أبو يَعْقُوبَ الشَّحَّام ، فأخذ عنه الشَّيْخ أبو عليّ ،
٣ وإن لَقِي غيرَه مِن الكِبَار ، وأخَذَ عن أبي عَلِيٍّ ابنهُ أبو هاشِمٍ ، وأخَذَ عن أبي هاشِم جَماعَةٌ من المتقدِّمِين ، كأبي عَلِيِّ بنِ خَلَّاد ، وكالشيخ أبي عبد الله البَصْرِيِّ وغيرهما ، ثم كذلك إلى هذا الوَقْت ، فَمَن فَكَّرَ في الأسَانِيد ، عَلِم أنَّ طَرِيقَة
٦ المُعْتَزِلَةِ في ذلك أقوى لو كان طَرِيقُ عِلْمِهم التَّقليدَ ، فكيف وطريقُهُم في ذلك الأدِلَّة القَاطِعَة ، وقد بيّنوها بِحُجَجِ العَقْلِ والكِتابِ والسُّنَّةِ والإجْماع ؟!.

١٦٥ /فإنْ قِيلَ : فإنَّ المخالِفِينَ يَزْعُمُون أنَّ ابتداءَ مَذْهَب المُعْتَزِلَةِ مِنْ جهةِ واصِلِ بنِ
٩ عَطَاء ، وأنَّ ما كان عَلَيه الصَّدْرُ الأوَّل والثَّاني غَيرُ ذلك ، فكيف يَصِحّ ما ادَّعَيْتم ؟

قِيل له : بَيَّنَّا مِنْ قَبلُ أنَّ واصِلًا لم يكن منه إلَّا التَّشَدُّد في الكلام ، عَلَى من أحْدَثَ التَّشْبِيهَ والخارجيّة والإرْجَاء ؛ لأنَّه إنَّما أبْطَلَ ما أحْدَثُوه ، على ما تقدَّم ، من
١٢ طَرِيقة الصَّدْر الأوَّل والثَّاني ، فكيف يَصِحُّ ويَثْبُتُ ما حَكَيْته . وهذا كما نعلم أنَّ الفُقَهاءَ والكُتَّابَ لم يَخْتَرِعُوا ما صنَّفوه مِنَ الفِقْه ، بل أخَذُوه عمَّن تقدَّم ، وإنْ كان قد حَصَلَ لهم مِن التَّصْنِيف والتَّفرِيع ما لم يحْصُل لمن تقدَّم ، وهذا هو المعْتَادُ في
١٥ ظهورِ العِلْم ؛ لأنَّه لا تزالُ طائِفَةٌ تأخُذُ عمَّن تَقدَّمَها [١٤و] وتَزِيد ، ثم يَسْتَمِرّ ذلك فيهم ، فعلى هذا الوَجْه أُخِذ هذا العِلمُ مِن وَاصِل بن عَطَاء ؛ فالمحْكِي عنه أنَّه كان يُمْلي مسائِلَه في الرَّدِّ على المخالِفِين ، وقد حُكِي عنه أنَّه صنَّف كِتَابًا عَلَى الثَّنَوِيَّة ،
١٨ ترجمه بألفِ مسألة ، وأنَّه وُجِدَ من ذلك جُزءٌ كَبيرٌ كان فيه ثمانون مسألةً ، وقد كان بخُرَاسان قومٌ من الثَّنَوِيَّة سألوا جَهْمًا عَنْ مسألةٍ فغَلِط فيها ، وكَتَبَ إلى وَاصِلٍ فأجابَه بالصَّحِيح ، فأوْرَدَ عليهم ، فقالوا له : مِنْ أين لك هذا الجَوابُ ؟ فَذَكَر واصِلًا ، فخَرَجَ القَوْمُ إلى حَضْرَته وسَمِعُوا كلامَه وأسْلَمُوا .

فَصْلٌ

في مَدْحِ الاعْتِزَالِ

وقد ذَكَرَ محمَّدُ بن يَزْدَاذَ الأَصْبَهَاني في « كتاب المَصَابِيح » : أنَّ كلَّ أرْبابِ المَذَاهِب ، نفَوْا عن أنْفُسِهم الألْقابَ إلّا المُعْتزِلَة ، فإنّهم تبجَّحُوا به ، وجَعَلُوا ذلك عَلَمًا لِمَن يتمسَّك بالعَدْلِ والتَّوْحِيد ، واحْتُجَّ في ذلك أنَّه تعالى ما ذكره إلَّا في الاعْتِزَالِ مِنَ الشَّر ، كقولِهِ تعالى في قِصَّة إبراهيم ، عليه السَّلام : ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الآية ٤٨ سورة مريم] ، وقَولِهِ تعالى في قِصَّة أصْحابِ الكَهْف ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ الآية [الآية ١٦ سورة الكهف] .

وذَكَرَ أن المُعْتزِلَة هم المُقْتَصِدَة ، فاعْتَزَلتِ الإفْراطَ والتَّقْصِيرَ ، وسَلَكت طريقَ الأدِلَّة ، وذَكَر أنَّ المُعْتزِلَة الأُولَى هم أصْحابُ محمد ﷺ ، لأنَّهم كانوا يدًا واحِدَةً يَتولَّى بعضُهم بعضًا ، واتَّفقُوا على هذه الأصُول .

/ورُوِيَ عن حُذَيفة بن اليَمَان ، أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال : « مَن اعْتَزَلَ مِن الشَّرِّ سَقَطَ في الخَيْر » . ١٦٦

ورُوِيَ عن سُفْيانَ الثَّوْري عن أبي الزُّبير عن جابر ، أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال : « افتَرَقَتْ بنو إسْرائيل على اثنتين وسبعين فِرْقَةً ، وستَفْتَرِقُ أمَّتي على ثَلاثٍ وسَبْعين فِرْقةً ، أبَرُّها وأتْقاها الفِئَةُ المُعْتَزِلَة » . قال : « ثم قال سُفْيانُ لأصْحابِه : تَسَمُّوا بهذا الاسْم ، لأنَّكم قد اعْتَزَلْتُم الضَّلالَة [a]. فقيل له : قد تَسَمَّى بذلك عَمْرو بن عُبَيْد وأصْحابُه . وكان بَعْد ذلك لا يَذْكر في الحَدِيث هذا القَولَ ، بل يقول : واحدةٌ مِنها نَاجِيَة .

a) في شرح العيون ٢٩، وابن المرتضى ٢: « الظلمة ».

ورُوِي عن عُثْمان الطَّويلِ قال : لَقِيت قَتَادَة فقال لي : [١٤ظ] يا عُثْمانُ ، ما حَبَسَكَ عَنَّا ؟ لعلَّ هذه المُعْتَزِلَةَ حَبَسَتْك عَنَّا ، قال : قُلتُ : نعم ، حَدِيثٌ سَمعتُك تَرْويه عن رَسُولِ الله ﷺ ، قال : وما هو ؟ قال : سَمِعْتُك تقولُ : قال رَسُولُ الله ﷺ : « ستَفْتَرِقُ أُمَّتي على فِرَقٍ ، خَيْرُها وأَبَرُّها المُعْتَزِلَةُ » . فأنا اليوم مِمَّن لَزِمَه هذا الاسْم[١] .

فإنْ قيلَ : كيف يَصِحُّ ما ذكرتم ؟ وإنَّما وَقَعَ هذا الاسْمُ على عَمْرو بنِ عُبَيْد وأصْحابه بعد الحَسَنِ ، لمَّا اعْتَزَلُوا حَلْقَة الحَسَنِ ، من حيث غَلَبَ عليها قَتَادَة ، وكان قَتَادَةُ يُشيرُ إلى من يَطْلُبهم فيقول : هؤلاء المُعْتَزِلَة .

قيلَ له : إنَّه لا يَمتنع أنْ يقول ذلك ﷺ ، مَدْحًا لمن يَقَع هذا اللَّقَبُ عليه ، وإنْ كان ظُهورُ هذا اللَّقَبِ إنَّما يكون لسَبَبٍ بعدَ ذلك ، فإذا عُلِم مِنْ هذا الفَريقِ أنَّه المتمسِّكُ بالحَقِّ ، وعُلِمَ أنَّه لم يتمسَّك به من حيث اللَّقَب ، عُلِمَ فيمن تَقَدَّمهم أنَّهم كانوا على الحَقِّ ، إذا كان المَذْهَبُ واحدًا .

وقد قِيلَ : إنَّه إنَّما وُصِفَ واصِلٌ وعَمْرو بذلك ، لأنَّ الغالِبَ في الزَّمَان كان الخَوَارِجُ الذين يُكَفِّرون أهْلَ الذُّنُوب ، ومن تَبِعَ الحَسَنَ الذين سَمَّوْهم مُنافِقين ، ومن كان يَزْعُم أنَّهم مؤمنون . فَلما بيَّنَّا أنَّه فاسِقٌ ولا يُوصَفُ بشيءٍ مِنْ هذه الأوْصاف ، سَمَّوْهم مُعْتَزِلَةً ، مِنْ حيث اعْتَزَلُوا عن هذه المَذَاهب وتَمَسَّكوا بما كان عليه الإجْمَاع .

ومتى قِيلَ : فهم الذين سَمَّوْا أنفسهم بذلك . قيل له : إنَّ اللَّقَبَ قد يَلْزَمُ مِن قِبَل الغَيْر كما يَلْزم من قِبَل النَّفْس ، والأَقْرَبُ هو الأوَّل ، فلمَّا سَمَّوهم بذلك وكَثُر ، صار لَقَبًا لهم على ما ذكرنا[٢] .

---

[١] طبقات المعتزلة لابن المرتضى ٤ـ ٥.

[٢] راجع مناقشة ذلك في فِرق الشيعة للنوبختي ، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي .

١٦٧

/فَصْلٌ

في ذَمِّ القَــــدَرِيَّة

إنْ سأَلَ سائِلٌ فقال : لِمَ صِرْتُم بالمَدْح ، من حيثُ وصَفْتم أنفُسَكم بأنَّكم مُعْتزِلَة ، أوْلى بالذَّمّ من حيث زَعَم المخالِفُون لكم أنَّكم قَدَرِيَّة ، وقد ثَبَتَ عنه ـ صلَّى الله عليه ـ في غير خَبَرٍ ذَمُّ ذلك ، حتى رُوِي عنه أنَّه قال : « القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هذه الأمَّة » . ٣ ٦

قِيلَ له : إنَّ هذا اللَّقب لم يَثْبُتْ لنا كثَباتِ ذلك اللَّقَب ؛ لأنَّا نَزْعُم أنَّ ذلك لَقَبٌ لِمَن يُخالِفُنا في العَدْل ، ونَزْعُم أنَّ أفْعالَ العباد من خَلْقِ الله ، وأنَّها بقضائِه وقَدَرِه ، فكيف يلزمنا [١٥و] على أمْرٍ ثابِتٍ مُجْمَعٍ عليه ، ما فيه ما ذَكَرْنا مِن الخِلاف . ٩

وبَعْدُ ، فإنَّا لم نَجْعَل اللَّقبَ دَلالةً على أنَّ مَذْهَبَنا حقٌّ ، بل صِحَّة المَذْهَب تَتْبَعُ صِحَّة الدَّلِيل ، وإنَّما أوْردنا ذلك لِيُعْلَم أنَّ اللَّقَبَ مُوَافِقٌ للمَذْهَب . ١٢

فأمَّا القَدَرِيَّةُ ، فهم الذين يَزْعُمون أنَّه تعالى قَدَّرَ المعاصِيَ ، وجَعَلُوا ذلك كالعُذْر للعاصِي ، حتى اعْتَقَدَ بعضُهم أنَّه لا يَقْدِر ولا يَصِحّ منه غَيْر ما قَدَّرَ الله تعالى له ، ولا يَجُوزُ أنْ يُوصَفَ بذلك إلَّا مِنَ الإثْباتِ لا مِنَ النَّفْي ، وأصْحَابُنا نَفَوْا المعاصِيَ عن الله وهم أثْبَتُوها، فيجب أنْ يكون اللَّقَبُ لهم لازِمًا ، من حيث قالوا : إنَّه لا مُقدِّر للمعاصي إلَّا هو تعالى . وعلى هذا الوَجْه لُقِّبَ الخَوَارِج بأنَّهم مُحَكِّمَة ، لَمَّا قالوا : لا حُكْمَ إلَّا لله تعالى . ويُبَيِّنُ ما قلنا أنَّه لا شُبْهة في أنَّ هذا اللَّقَبَ ذَمٌّ ، فليس يَخْلُو مِنْ أنْ يكون واقِفًا على من يُثْبته تعالى مُقَدِّرًا لأفْعالِه ، ومعلومٌ أنَّ ذلك قَوْلُ الكُلِّ ، وإنْ خالَفُوا في أفْعالِ العِبَاد ، وقالوا إنَّها مَخْلُوقَة لله تعالى ، فقد زَعَمُوا أنَّا نَقْدِر عليها وقد يُقَدِّرُها ، فإنْ كان هذا اللَّقَبُ مأخوذًا من ١٥ ١٨

ذلك وقَولُنا وقَولُهم سواء ، فلِمَ صِرْنا به أحقَّ منهم ؟، فلم يَبْق إلَّا أنَّ اللَّقَبَ لهم من حيث أثْبتوا ما نَفَيْنا ، وهو قولهم : إنَّه لا مُقدِّر للمَعاصي سِواهُ من حيث ٣ خَلَقَها .

وبَعْدُ ، فإنَّ هذا اللَّقَب مَوْضُوعٌ للذَّمِّ ، وقد صَحَّ أنَّ مَنْ برَّأ نفسه مِنَ المَعْصِيَة ونَزَّهَها عنها ، وحَمَلَ ذَنْبَهُ على الله تعالى ، فهو أحَقُّ بالذَّمِّ مِمَّن برَّأ الله وحَمَل ذَنْبه ٦ على نفْسِه . وقد صَحَّ في كِتابِ الله تعالى ، أنَّه تَبرَّأ مِن المعاصي وأضافَها إلى فاعِليها وإلى الشَّيْطان ، فكيف يُجْعَل المَذْمُومُ لمن هذا قَولُه ، ويُنفَى عمَّن يقولُ في كلِّ فاحِشَةٍ إنَّها من خَلْقِ الله تعالى ، ولولا أنَّها خَلْقُه وقضاؤه وقَدَرُه على هذا ٩ الوَجْه لم يكن ولم يَقع ؟، ويُبيِّنُ ذلك أنَّ مِنْ مَذْهَبِ القَوْم ، متى لامَهُم لائِم على قَبيحٍ ارْتَكبوه ، جَعَلوا عُذْرَهُم أنَّ ذلك وَقَعَ بِقَدَرِ الله تعالى ،/ حتى إنَّ أحَدَهُم رُبَّما ١٦٨ يَذكر ذلك إذا رأى الفَواحِشَ ، فصارُوا يَلْهَجُون بهذا الذِّكْر على طريقة العُذْر ، ١٢ [١٥ظ] فهم بهذا اللَّقَبِ أحَقُّ مِن هذا الوَجْه .

ومن عَجِيبِ أمْرِهِم ، أنَّهم يَرْوُون أنَّ مُوسَى ـ عليه السَّلام ـ عاتَبَ آدَم ـ عليه السَّلام ـ على ما وَقَعَ منه من المَعْصِية التي بها أُخْرِجَ مِن الجَنَّة ، فقال له آدم : ١٥ أتلومُني على أمْرٍ قد قَدَّرهُ الله تعالى عَلَيَّ قبل ذلك بألْفَيْ عام ؟ قالوا عن رَسُولِ الله : « فحَجَّ آدَمُ موسَى » . وهذا يُوجِبُ عليهم أنَّ مُوسَى كان قَدَرِيًّا ، وكذلك رَوَوْا في جِبْريل ومِيكائيل . ومِن جَهْلهم التَّعَلُّقُ بمثل ذلك ؛ لأنَّه يُوجِبُ في كلِّ ١٨ كافِرٍ ومُشْرِكٍ وفاجِرٍ أنْ لا يُلام ؛ لأنَّ ما أتاهُ كان مكتوبًا عليه ، على ما ذَكَرَ الله في كتابِه : ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [الآية ٥٣ سورة القمر] . وإنَّ طائِفَةً يَبْلُغُ جَهْلُها هذا المَبْلغ ، لَحَقِيقٌ أنْ يُلْصَقَ بهم كلُّ ذَمٍّ وكلُّ لَقَبٍ مذموم .

فَصْـلٌ

آخَرُ في القَـــدَر

قالوا على وَجْهِ الذَّم لعُلَمائِنا : إذا أنتم تكلَّمْتم في إثْبات العَدْل ونَفْي القَبَائح عن ٣
الله ، وأكَّدتم القَوْل في ذلك ، دَخَلْتم فيما رُوي عَنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال في القَدَر :
« إنَّه سِرُّ الله فأمْسِكوا عنه ، وإنَّه بَحْرٌ عَمِيقٌ فاجتَنبوه » . وهذا من أعْظَم الخَطأ ؛
لأنَّ المرادَ بذلك لا يصِحُّ أنْ يكون ما ذَكَروه ، لِمَا تضمَّنَه مِن النَّهْي عن بَيانِ الحَقِّ ٦
مِنَ الباطل ، لأنَّه لا مَذْهَبَ إلَّا ويَجِبُ فيه بيانُ الحَقِّ مِن الباطِل ، إذا كان مِمَّا عليه
دَليلٌ ، وكيف يَصِحّ ما تأوَّلوا عليه ؟!

وفي عُلمائِنا مَنْ قال : إنْ صَحَّ الخَبَرُ ، فالمرادُ به الكَفُّ عن الكلامِ فيما لا ٩
دَليلَ لنا عليه مُفَصَّلًا ، نحو أنْ يقولَ قائلٌ : لماذا أمْرَضَ الله ـ تعالى ـ بعضَ عِبادِه
وأفْقَرَهُ وأعْمَاهُ وأزمَنَه دون بَعضٍ ؟ وكل ذلك مِمَّا نَعلَمُه صَلاحًا في الجُملةِ ، ولا
نعرِفُ وجْه التَّفْصيل فيه . فمن فَصَّلَ ذلك وقال : هو صَلاحٌ في كذا وفَسَادٌ في ١٢
كذا ، أو ليس فيه صَلاحٌ فقد أخطأ . وعلى هذا الوَجْه قلنا للقَرَامِطَة : إنَّ تعليلَ
كلِّ عبادةٍ جَهْلٌ ، وإنَّ الواجب أنْ نعلَمَه صَلاحًا وأنْ لا نُفصِّله ، لأنَّ عِلْمنا أنَّ
الله تعالى لا يَفْعل بعبادِه إلَّا ما يَنْفَعُهم ، ما لم يَسْتَحِقُّوه بمَعَاصِيهم ، يُغْني عَن ١٥
هذا الكلام .

١٦٩ /وقد قال بَعضُ عُلمائِنا بأنَّه [١٦٦و] تعالى يُوصَفُ بأنَّه يُقَدِّرُ المعاصِيَ ، بمعنى بيان
حُكْمِها ، كما يُقدِّرُ الطّاعاتِ على هذا الوَجْه ، إلَّا أنَّ ذلك مُخْتَلَفٌ فيه ؛ لأنَّا ١٨
نقول : إنَّه قدَّر الطَّاعات ، بمعنى أنَّه لَطَفَ فيها ، وسَهَّلَ السَّبيلَ إليها ، وفي المعاصِي
لا يُمكِن ذلك ، فإنَّما يقالُ قدَّرها مقيّدًا ، يُرادُ أنَّه أخبَرَ عنها وبيَّن حالَهَا ، وهذا كما
نقولُ فِيما يظهر مِن الوَلَدِ مِن العِلْم والعَمَل الموافق للعِلْم ، إنَّه مِنْ أبيه ، لَمَّا كان

بتَدْبِيره وصَلَ إلى ذلك ، ولا يُقالُ في تَخلُّفِه إنَّه مِنْ أبيه ، إذْ كان ذلك على وَجْهِ الاتِّباع لشَهْوَتِهِ والمخالفَةِ لأبيه ، وهذا ظاهِرٌ في هذا الباب .

٣

فَصْلٌ

في القَضَاء والقَدَر

إنْ قِيلَ : إنَّ قولَكُم إنَّ العَبْدَ يفعلُ الخَيْرَ والشَّرّ ، ويصحّ أنْ يختَارَ أحدَهُما على

٦ الآخر ، يُوجِبُ أنَّ في الأمور ما يَقع لا بقَضَاءِ الله وقَدَرِهِ ، والأمَّة مُجْمِعةٌ على خِلافِ ذلك ، لأنَّهم يقولون في كلِّ شيء : إنَّه بقَضَاء الله وقَدَرِه .

قِيلَ لهُ : إنَّ الكلامَ على المعنى لا على العِبارات . فنقولُ لهذا السَّائِل : ما

٩ المُرادُ بأنَّ الإيمانَ والكُفْرَ لا يكُونُ إلَّا بقَضَاءِ الله ؟ أتَعْني بذلك أنَّه مِنْ خَلْقِه في الكافِرِ والمؤمِن ، وأنَّه لولا خَلْقُه لما صَحَّ مِنَ العَبْدِ ذلك ؟، فهذا ما ثَبَتَ بالدَّليل فَسادُهُ ، لأنَّه يُوجِبُ أنْ لا أمْرَ ولا نَهْيَ ولا تَكْليفَ ولا ثَوَابَ ولا

١٢ عِقَاب .

وقد حَكَيْنا فيما تقدَّمَ عن عَلِيٍّ ـ عليه السَّلام ـ أنَّ ذلك لا يصحّ إضافَته إلى القَضَاء والقَدَر على هذا الوَجْه ، فأمَّا إنْ قِيلَ إنَّه بقضاءِ الله ، بمعنى الكتابة والخَبَر ،

١٥ فذلك جَائِزٌ شائِعٌ ، لكنه بعيدٌ مِن حيث إنَّ الإطْلاق يُوهِم المذهبَ الأولَ ، وهو مِنَ الخطأ العَظِيم ، فإنَّه أُرِيد بذلك لا قضاء ، بمعنى الإلْزام ، كقوله : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الآية ٢٣ سورة الإسراء] . فذلك لا يصحّ إلَّا في الطَّاعات

١٨ الواجِبَة ، ، ونحن نُطْلِقُ ذلك فيها دون المعاصِي والمبَاحَات ، ثم نقول للقوم : إنَّ هذه المسألةَ مِنْ أقوى ما يَبْطل به قولُكُم ، وذلك أنَّ الأمَّة [١٦ظ] مُجْمِعةٌ على أنَّه يجب على العَبْدِ الرِّضا بقَضَاءِ الله .

١٧٠ /ورُوِيَ عنه أنَّه ـ صَلَّى الله عليه ـ قال : « قال الله تعالى : من لم يَرْضَ بقَضَائي ولم يَصْبِر على بَلائي ولم يَشْكُر عَلَى نَعْمائي ، فلْيَطْلُب ربًّا سِوَاي » .

٣ فيقولُون : إنَّ الواجبَ أنْ تَرْضَوْا بقَضَاء الله الذي هو كُفْر وفَاحِشة ، أو لا يَقُولون بذلك . فإنْ لم يَقُولوا به ، أخْرَجُوه مِن أنْ يكُون دَاخِلًا فيما قَضَاهُ الله ، وصَار قولُهُم كقَوْل الثَّنَوِيَّة والمجُوس ، إذْ لم يرضَوْا بالآلام والأمْراض . وإنْ قالوا : نَرْضى به ، فَهُو ٦ كُفْر ؛ لأنَّه لا خِلافَ أنَّ مَن رَضِي بالكُفْر فهو كافِر ، وهذا يُوجِبُ عليهم ألَّا يقولوا في الكُفْر والفَوَاحِش : إنَّها بقَضَاءِ الله ، لِمَا يلزمهم على ذلك ، فصار القَضَاءُ بمَعْنى الخَلْق لا يَصِحّ في أفْعال العِباد ، وبمعنى الإلزام لا يصِحُّ إلَّا في العِبادَات الوَاجِبَة ، ٩ وبمعنى الإخبار يصِحُّ في الكُل ، فيجب أنْ يُقيَّد القَوْلُ فيه على ما قَدْ بيَّنَّا ، ونحن نُورِدُ الآن كلَّ ما يَزْعُمون أنَّا لا نقول به ، ممَّا يُشَنِّعون به علينا ، إنْ شاءَ الله .

فَصْلٌ

١٢ في : لِمَ خَلَقَ الله الخَلْقَ ؟

إنْ قِيلَ : متى قُلْتُم : خَلَقَ الله مَنْ كلَّفه للعِبادَة والرَّحْمَة ، كان ذلك نَقْضًا لقَوْلكم : إنَّه كلَّفَه مع العِلْم بأنَّه يُهلِك نفْسَه .

١٥ قِيلَ له : إنَّ مِن قولنا إنَّه ما خَلَقه خَلْقًا يَصِحّ أنْ ينتفع ، إلَّا لينْفَعه بالوَجْه المُمْكِن فيه ، فمَن لا عقْلَ له خَلَقَه لِينْفَعه بالإحْسَانِ والتفضُّل ؛ لأنَّه لا يمكن فيه النَّفْعُ الذي هو الثَّواب ، لأنَّه إنَّما يستحقُّ بما يأتيه مِنَ العِبادة ، وذلك لا يَتأتَّى إلَّا في ١٨ العاقِل المُمْكِن ، وقد يَجُوز أنْ يخلُقَه لينفعه بالأعْوَاض ، إذا كان ـ تعالى ـ قد كلَّف ، وأحْوَجَ المكلَّفَ إلى ألْطافٍ ، لا يصحّ إلَّا فيمن ليس بمكلّف ، كالأمْراض والأسْقام ، نحو أنْ يَعْلم تعالى في الوَالِد أنَّه لا يَصْلح في العبادَةِ والطَّاعَة ، إلَّا بأنْ يُخرِج وَلَده ويُحْوِجه إلى مُدَاواته .

وأمَّا المكلَّفُ ، فإنَّه تعالى [١٧و] خلقَه للعِبادَة ، ومَعْلُومٌ أنَّ ذلك لا يصِحُّ فيه إلَّا بتقديم التَّفَضُّل ، لأنَّه إذا ابتَدَأه بالعَقْل والقَدَر ، صَحَّ أنْ يخلقه لذلك .

٣ فإنْ قِيلَ : كيف يكون نافعًا لمن يعلم أنَّه يَعصِي ويَكْفُر ، مع أنَّه لولا التَّكْليف لكان مِنْ أهْل الجنَّة بالتفضُّل ؟

قِيلَ له : إنَّ هذا السُّؤال إنْ كان صادرًا عَنْ خَارجٍ مِنَ الدِّين وجاحِدٍ لله تعالى ،

٦ عرَّفناه أنَّ الأصْلَ الأوَّل ، إثْبات القَدِيم وإثْبات عِلْمه وحِكْمته/ وإذا بيَّنا ذلك ، ثم [١٧١] عَلِمْنا أنَّ الأمْرَ المَنْهي عنه وَقَعَ على وَجْهِ الطَّوْعِ والاخْتِيار فلا بُدَّ مِن اعتِرَافه بذلك ، وأنَّه حَسَن ، وإنَّما يَجُوزُ أنْ يسألنا عن وَجْه حُسْنه ، إذْ قد ثَبَت حُسْنُه بما قدَّمناه ،

٩ فتبيَّن أنَّ وَجْهَ حُسْنِه أنَّه تَعْرِيضٌ لمنفَعَة لا ينالها العَبْد ، ولا تَحْسُن منه إلَّا بإتْعاب النَّفس ، واخْتِيار ذلك في التَّعَبُّد عَلَى إلْفٍ وعادةٍ وهَوًى وشَهْوة وإهْمال النَّفس ، فإذا لم يتمَّ ذلك إلَّا بتكليفِه ، وحَسُن ذلك كما يَحْسُن مِنَ الوالد تَعْرِيضُ ولَدِه

١٢ بإتْعَاب النَّفْس في الآداب للمنازل العَظِيمة التي لا تُنالُ إلَّا بهذه الآداب ، لكن الأبَ قد يَفْرح بما يأتيه الولدُ من الموافَقَة ، ويغتمُّ بما يأتيه مِنَ المخالَفَة ، فكما يلزمه أنْ يُعَرِّض ولده لهذه الآداب ، يَلْزَمه أنْ يتحرَّر من الغَمِّ إذا هو عَصَاه ، وليس كذلك

١٥ حاله تعالى ؛ لأنَّ المنافِعَ والمضارَّ لا يَجُوزَان عليه ، فليس وَجْه الحِكْمة في تكليفه للعَبْد إلَّا ما يَرْجع إليه خاصَّة .

وقد حكَيْنا عن عُمَر بنِ الخطَّاب أنَّه شبَّه عِلْمَ الله تعالى بأنَّ العَبْدَ يكْفُر ، في أنَّه

١٨ لا يؤثِّر في اسْتِحْقاق العِقاب بكُفْره ، وفي حُسْن ذلك بأنَّه لا يكْفُر إلَّا والسَّماءُ فَوْقه والأرضُ تحْتَه ، ولَمْ يُؤثِّر في هَذا البَاب . وهذا المعْنَى هو الذي يقوله علماءُ المتكلِّمين ، من أنَّ العلمَ تابعٌ للمعلوم ، لا أنَّ المعلُومَ تابعٌ له ، فصار ما يَحْسن ولا عِلْم ، يَحْسن مع العِلْم .

فإنْ قِيلَ : في أيِّ ما يُؤثِّر عِلْمه تعالى فيما يكلِّف العَبْد ؟

قِيلَ له : إنَّما يُؤثّر في أنَّه يَجِب أنْ يَجْعله بحيث يَصِحّ أنْ يفعل ، وبحَيْث إنَّ دواعِيَه تُقَوِّي إلى فِعله ؛ لأنَّ تكليفَه ، [١٧ظ] لا يَحْسُن إلَّا مع ذلك ، فأمَّا ما عَدَاه فلا مَدْخَلَ له في هذا الباب .

فإنْ قِيلَ : هَلَّا قلتم : إنَّه إنَّما يتمكَّن بعِلْم الله تعالى .

قِيلَ له : لا ، لأنَّه قد صَحَّ في العُقُول أنَّ أحَدَنا قد يَعْلَم مِن غيره أنَّه لا يَفْعَل وإنْ كان متمكِّنًا مِن أنْ يفْعَل ، فلَوْ كان بالعِلم يتمكَّن ، لما صَحَّ ذلك ، ولأنَّ النَّاسَ يذمُّون المرْءَ إذا فعل قبيحًا ، لأنَّه فَعَلَه مع القُدْرَة على تَرْكه ، لا لأنَّ غيره عَلِمَه منه ، وعلى هذا الوَجْه يحْسُن مِنَّا ، مع العِلْم بأنَّ أهْلَ الرُّوم لا يؤمنون ، أنْ نُريد منهم ذلك ونأمُرَهم به .

ثم يقالُ : إنَّه تعالى كما عَلِمَ أنّه يَهلِك بالكُفْر ، فقد عَلِم أنَّه متمكِّنٌ من تَرْكه غاية التمكُّن ، وأنَّه أُتِيَ مِنْ قِبَل نَفْسه ، كما قال تعالى : ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الآية ٧ سورة الإسراء] .

/١٧٢

فَصْلٌ

في قَوْلِهم لنا : كيف يَجُوزُ أنْ يُقَوِّيَ الله تعالى على الكُفْر والمَعَاصِي

إنْ قِيلَ : إنْ كان الله تعالى خَلَقَ الكُلَّ مِنَ المكلَّفِين للعِبادَة ؛ لقوله : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الآية ٥٦ سورة الذاريات] ، وللرَّحمة ؛ لقوله : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [الآية ١١٩ سورة هود] فكيف يصِحُّ أنْ يمكِّنَهم مِنْ تَرْكه كما مكَّنهم مِنَ الأمْرين ليستحق الثَّوابَ ، إذا اخْتار إتْعَاب النَّفْس في العبادةِ ، فأمَّا في غير ذلك فقد فرَّق بينهما مِنْ حيث زَجَرَ عن تَرْكِ العِبَادةِ بغايةِ الزَّجْر ، كمَا رَغَّبَ في العِبادةِ بغاية الرَّغْبة ، ولو أمْكَنَ

التكليفُ وحَسُنَ بأنْ يمكِّن مِنَ العبادَة ولا يمكِّن مِنْ ترْكها ، لفَصَلَ بينهما كما ذَكَرت ، يُبيِّن ذلك أنَّه لمَّا كانت الصِّحَّةُ والمَرَضُ ممَّا يتولَّى الله فِعلَه ، لم يَجُز أنْ
٣ يُؤمَر العَبْد بأحَدِهما وينهَى عن الثَّاني ، ولذلك لا يجُوزُ الأَمْرُ والنَّهْيُ مع المَنْع الشَّديد ، وقد كان في أصْحابِنا مَنْ لا يُطلِق القَولَ بأنَّ الله تعالى قَوَّى العَبْد على المَعْصِيَة ، وزَعَمَ [١٨و] أنَّ ذلك يُوهِمُ إرَادَته لذلك ، وهذا بعيد ؛ لأنَّ القُدْرَة إذا
٦ كانت قُدْرةً على الإيمان والكُفْر ، فهي أيضًا قُوَّةٌ عليها ، فكما يقالُ : أقْدَرَه على الأَمْرَيْـن ، يقالُ قَوَّاهُ عليهما .

ثم يُقالُ لمن سأل عن ذلك ، أليست الآلَة بعينها يمكن أنْ تَفْعَل بها الطَّاعَةَ
٩ والمعصية ، كاللِّسان في الكلام ، واليد في البَطْش ، والرِّجْل في المَشْي ، ولم يَجُز أنْ يقال : لو كان حكيمًا لما أعْطاه الآلَة للعِبادة ، فكذلك القَول في القُوَّة ؟

فَصْـلٌ

١٢
فيما يُشَنِّعُون علينا في المَشِيئة

إنْ قِيلَ : أَيَصِحُّ أنْ يكون للعَبْد مَشِيئَةٌ في الكُفْر والمَعْصِية ؟ أوَ ليس ذلك إنْ أَجَبْتُم به ، يُوجِبُ أنَّ مَشِيئة العَبْد في ذلك أنْفَذُ مِنْ مَشِيئَة الله تعالى ؛ لأنَّ الله ـ
١٥ تعالى ـ عندكم شاءَ مِنَ العَبْد أنْ يَفْعل الإيمان ، فلم يتمّ ذلك وشاءَ العَبْدُ الكُفْر ، /فتمَّ ١٧٣ مَشيئتُه في الكُفْرِ ، وهَلَّا قُلْتُم أنْ لا مَشِيئةَ للعَبْدِ أصْلًا ، أو أنَّ مَشِيئَةَ العَبْد هي تَمَنٍّ وشَهْوةٌ ، لتسلَمُوا عمَّا أوْرَدْناه عليكم مِن التَّشْنيع .

١٨ قِيلَ له : إنّ عِلْمَنا بأنَّا نشاء ما نأتيه ونَفْعَله في حالة الفِعْل ، وقَبْل حالِهِ ضَرُوري ، لأنَّه لا يمكن دَفْعه ، وأنَّا قد نَشاء الفِعْل فنَفْعل ، وقد نَشَاء فلا نَفْعل ، وأنَّ ذلك صَحِيحٌ فينا ، وما نعلم باضْطِرار ، فلا يَصِحّ أنْ يقَعَ فيه سؤال .

فإنْ قِيلَ : لا ندفَعُكم عن ذلك ، بل نقول : إنَّ كلَّ المعلُوم أنَّه يقع ، فالعَبْدُ يَصِحّ أنَّ يشاءه ، والله تعالى يشاءُ ذلك . وإنَّما نُنْكِرُ قولكم : لم يشأ ما نَهَى عنه وأنَّ العَبْدَ يَشَاؤه ويَفعله . وقولكم بأنَّ الإيمان قد لا يَشاؤه العَبْدُ ، فلا يفعله وإنْ شاءَه الله ، لما فيه مِنْ نَفاذ مَشِيئة العَبْد دون مَشيئة الله . ٣

قِيلَ له : إنَّا نَعْلَم مِنَ أنفسنا أنَّا نريد أنْ نَفْعل في المستقْبَل صَلاةَ الفَرْض والنَّفْل ، ثم قد لا نفْعَله هوًى ، ولبعض الوُجُوه ، فبَطُلَ ما ذكرته ، فإنْ قال : هذه المَشيئة منكم ليست مَشِيئة في الحقِيقَة ، إذا لم يقع ما أرادَه ، وإنَّما هي شَهْوَةٌ وتمنٍّ . قيلَ له : إنَّا قد نَجِد مِنْ أنفسنا مَشِيئَةَ [١٨ظ] ذلك على الوَجْه الذي نجده في مشيئَتِنا لِمَا نفعله ، فلا يَصِحّ ما ذكَرْتَه . ٦ ٩

وبيْن المَشِيئَة والإرادةِ والشَّهْوَةِ فَرْقان ؛ وذلك لأنَّا نُرِيدُ ونَشَاءُ ما لا يَصِحّ أنْ يُشتَهى ، كإتْعاب النَّفس . وقد نَشْتَهي ما لا يَصِحّ أنْ نُريده ، ونُريدُ شيئًا ولا نُريدُ ما هو مثله ، ولا نَشْتَهي شيئًا ولا نَشْتَهي ما هو بِمِثل صِفَته ، وقد قال الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ﴾ [الآية ٣٧ سورة المائدة] . ١٢

فإنْ قِيلَ : فيَجب أنْ تُطلِقوا القَوْلَ بأنَّ مَشِيئة العَبْد قد تكون أنْفَذَ مِن مَشِيئَة الله تعالى .

قِيلَ له : ذلك لا يُطْلَقُ ؛ لأنَّ مَشِيئَةَ الله تعالى ، إذا كانت في مقدوره ، فلا بُدَّ مِنْ وقوعه ، وإذا كانت في مَقْدُورِ العباد على وَجْه الإكْراه فكَمِثل ، وإذا كان على وَجْه الطَّوْع والاخْتيار ، فالفعل مِنَ العَبْد ، وأمَّا إرادة الله تعالى على وَجْه الطَّوْع لِيستَحقّ به الثَّواب ، فلابُدَّ مِنْ أنْ يصحَّ مِنَ العَبْد أنْ يَفْعل وأنْ يترك . وقولُ القائل في المَشِيئة إنَّها نافِذَة ، ليس بحقيقة ؛ لأنَّ المرادَ إنْ صَحَّت هذه اللَّفْظَة ، أنَّ مرادَها لابدَّ مِن أنْ يَقَع ، ووقوعُ مُرادها لا يكون بهذه المَشِيئة ، وإنَّما يكون لقُدْرَة فاعله ، فكيف يَصِحّ حقيقَةُ هذا القَوْل ، وإنَّما يَصِحّ ذلك فيما يشاؤه القادِرُ من جِهَة نفسه والموانِع زَائِلة ، وكل ذلك يُسقِطُ ما سألوا عنه . ١٥ ١٨

١٧٤

/فَصْـلٌ

في نِسْبَة الطَّاعات إلى الله، ونَفْي نِسْبَة المَعَاصِي عنه

إنْ قِيلَ: إذا كنتم تَذْهبون إلى أنَّهما مِنْ فِعْل العَبْد، وليس لله تعالى فيهما صُنْع، فكيف يَصِحّ أنْ تُضِيفوا أحَدَهُما إليه دون الآخر، وهلَّا نفَيْتُموهما جميعًا عنه، أو أضَفْتموهما جميعًا إليه.

قِيلَ له: إنَّا قد نُسوِّي بينهما في نَفْيِهِمَا جميعًا عَنْ الله تعالى، خَلْقًا وصُنْعًا وإحْداثًا، ويُخْطئ مَنْ يُضِيفهما أو أحدَهُما إليه على هذا الوَجْه. فيزعُم أنَّ ذلك يُبطِل الثَّوابَ والعِقابَ والمَدْح والذَّمّ والأمْر والنَّهْي، ويُوجِبُ أنَّ حالَهُما كَحَال الصِّحة والسَّقم واللَّون والطُّول، في وجوب إضافتهما إليه، وزوال الأمر والنَّهْي والحَمْد والذَّم، فإنَّا نُضيفُ إلى الله تعالى ما هو طَاعَة، ولا نُضِيفُ المعصيةَ إلَّا إلى نفس العاصِي وإلى الشَّيْطان، وإنَّما [١٩و] قُلْنا ذلك لأنَّه لا خِلافَ بيْن الأمَّة مِمَّن تقدَّم وتأخَّر، في إضافة الطَّاعَة إلى الله ـ تعالى ـ بأنْ يُقَال هي مِن عند الله، ولأنَّه معروفٌ في اللُّغَة، حُسْن إضافَة آدَاب الولَدِ إلى أبيه، وعلم المَرْء إلى مَنْ يَدْرُس عَلَيه.

فإنْ قِيلَ: ولأيِّ وَجْهٍ صَحَّت هذه الإضَافَة؟

قِيلَ له: لأنَّ ذلك وَقَعَ بأمْره وتَسْهيله وإلْطافِه، فلمَّا كان هذا حالَه، أُضِيفَ إليه كما تُضاف آدابُ الولَدِ إلى أبيه، إذا تَسَبَّب إلى ذلك بوجوه الأسْباب وإرادَة منه، فأمَّا المعاصي فهي بالضِّد مِمَّا ذكَرْنا؛ لأنَّ الله تعالى زَجَر عنها وكرِهَها ونَهَى عنها ولَطَفَ في تركها، فلم يَجُز إضافتها إليه، وعلى هذا الوَجْه، قال الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [الآية ٧٩ سورة البقرة]، إلى غير ذلك من الآيات.

فإنْ قِيلَ : أَلَيْسَ الله ـ تعالى ـ ذَمَّ هذه الطَّرِيقَة بقولِهِ : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ﴾ [الآية ٧٨ سورة النساء] ، فَنَسَبَها إليه على سَوَاءٍ .

٣

١٧٥ /قِيلَ له : إنَّ الآيَةَ وَارِدَة لا في فِعْل العَبْد ، بل فيما ينزل مِنَ السَّرَّاء والضَّرَّاء والخِصْب والجَدْب .

٦ والمَرْوِي أنَّهم كانوا يقولون في السَّرَّاء إنَّها مِنَ الله ، وفي الضَّرَّاء إنَّها بشُؤم محمَّد ـ صلى الله عليه ـ فأنْزَلَ الله تعالى هذه الآية ، وبيَّنَ ذلك مِن بَعْدُ بقوله : ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [الآية ٧٩ سورة

٩ النساء] ، ولا يجوز أنْ يكُون المُرادُ بهذه الحَسَنةِ والسَّيئةِ ، نفْسَ ما تقدَّم ، فإذًا يجب أنْ يكون المُرادُ بهما ما يقعُ مِن العَبْد ، المُراد بالأوَّل ما يكُون منه تعالى .

فإنْ قال : أتقولون إنَّ هذه الإضافَة حَقِيقَةٌ ؟

١٢ قِيلَ له : قد صارَت بالتَّعارُفِ كأنَّها حقيقةٌ فيما يفْعَله العبد مِنَ الطَّاعات ، لكنه لما كان حَقِيقَة بالتَّعارُف ، لم يَجُز أنْ يُقاسَ عليه ، فنقول : إنَّها مِنَ الله تعالى ، على الوَجه الذي ذكرناه ، ولا يقولون إنَّها من صُنْعِه ، ولا إنَّها مِنْ قِبَله . ونقتَصِر على

١٥ ما وَرَد به الكِتَاب ، وحَصَل فيه التَّعارُف .

[١٩ظ] فإنْ قِيلَ : أوَ ليس يقالُ في الغِنَى ، إنَّه مِنَ الله ، وإنْ لم يَقَع بالأمْر والنَّهْي ؟

١٨ قِيلَ له : يقالُ ذلك لأنَّ إضافَتَه إلى الله تعالى أقْوى ؛ لأنَّ نَفْسَ ما صارَ به غَنِيًّا مِنْ فِعْله ، وأسبابه أيضًا مِنْ قِبَلِه ، ولذلك لا نقولُ في الرِّزقِ الحَرَام ، إنَّه مِنَ الله تعالى ، فهذه طريقةُ القول في هذا الباب ، ولمثل ما قدَّمْنا أضَفْنا المعاصِيَ إلى الشيطان ، لَمَّا كان يدعو إليها بالوَسْوسة وغيرِها ، وأضَفْناها أيضًا إلى نفسه ، ولذلك يُلام عليه ، فكذلك قال الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن

دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [الآية ٢٢ سورة إبراهيم].

٣ فإنْ قِيلَ: فلماذا حَسُن أنْ يُلامَ مع ذلك؟

قِيلَ له: لأنَّ الدُّعاء إلى الكُفْر والتَّسبب إلى فِعْله يَقبُحُ، فيستحق اللَّوْم، ومتى صارَ إلى القَبُول، كان لَوْمُه أعْظَمَ.

٦ /فَصْــلٌ ١٧٦

فِيمَا يَسْأَلُونه في خَلْقِ إبْلِيس

إنْ قِيلَ: إنْ كان الله ـ تعالى ـ يُرِيدُ مِنْ عِبَادِه فِعْلَ ما كلَّفَهُم، فلِمَاذا خَلَقَ ٩ إبْلِيسَ مع كونه داعيًا إلى خِلافِه؟ وهلَّا خَلَّى بيْنَ العِبَاد وبَيْن العِبَادة من دُونِ خَلْقِ إبلِيسَ؟ وهلَّا أزالَ مُعادَاتَه لَهُم بوجْهٍ مِنَ الوُجُوه؟

قِيلَ له: إنَّ إبْلِيسُ في بابِه بمنزلة شياطين الإنْس الَّذِين يَدْعُون إلى المعاصِي ١٢ ويَبْعَثُون عليها، وصارَ مُكلَّفًا مأمورًا بتَرْك ذلك كالإنْس الذين ينتَصِبُون للدُّعاء إلى الضَّلال والفَسَاد.

فإنْ قِيلَ: فالمسألةُ واحِدَةٌ في الكلّ، فما الجَوَاب؟

١٥ قِيلَ له: قدْ بيَّنَّا أنَّه ـ تعالى ـ مُحْسِنٌ إلى العَبْد بتكْلِيف ما يَعْلم أنَّه يُعْصَى فيه، وإبْلِيسُ مِن جُمْلتهم، لكِنَّه في مَعْصِيته يتردَّدُ بين ما يخُصُّه وبين ما يتعدَّاه، وقد كلَّف الله العبادَ بتَرْك القَبُول منه، كما كلَّفهم بتَرْك القَبُول مِنَ المضِلِّين عَنْ الدِّين.

١٨ واختَلَفَ مَشايخُنا، فقال بعضُهم: إنَّه تعالى لو عَلِم أنَّ مَنْ يَدْعُوه إبْلِيسُ وجنودُهُ إلى المعصِيَة يَفْعل منها ما لَوْلا دُعَاؤهم لما فَعَل، لكان يَمْنعه مِنْ ذلك أشدَّ مَنْع، لكنَّ المعلومَ أنَّ دُعاءه لا يُؤثِّر.

وقال بَعضُهم : يَجُوز أنْ يُؤَثِّر ؛ بأنْ [٢٠و] يصعُب على المرء عند دُعائه المخالَفَة ، ولولا دُعاؤه لما صَعُب ذلك ، فيكون بمنزلة زِيَادة القُدْرة في أنَّه يجوز تَغيُّر التكليفِ به ، وعلى الوجهين جميعًا ، لا يلزم ما ذكَرته من قُبْح خَلْق إبْليس ، والتَّخْلِية بَيْنه وبين العباد ؛ لأنَّه تعالى قد نَفَعَ الكُلَّ بالتَّكْليف ، وفَعَلَ بالكُلِّ نهايَةَ ما يَدْعُو إلى الطَّاعَة والفَوْز بالثَّواب ، فأَبَوْا إلَّا إهْلاكَ أنفسهم ، فمِنْ قِبَلهم أُتُوا ، لا مِن قِبَل الله تعالى ، كما أنَّ مَنِ اتَّبع الآباء في الضَّلال أُتِي من قِبَله لا من قِبَل مَنِ اتَّبعه ، وعلى هذا الوَجْه قال الله ـ تعالى ـ حاكِيًا عن الشَّيْطان : ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [الآية ٢٢ سورة إبراهيم] .

فَصْلٌ

في أنّه كَيْفَ يُوَسْوِس

إنْ قِيلَ : أيَصِحُّ ما يُرْوى « إنَّ الشَّيطان يَجْري مِن ابن آدَمَ مَجْرى الدَّم » ، إلى سَائِر الرِّوايات في ذلك . وكيف يَصِحُّ أنْ يمكِّنه الله تعالى مِن ذلك ؟

قِيلَ له : إنَّه لِلُطْفِ بِنْيته وخِلْقَتِه يُمْكنه ما لا يتمكَّن بعضُنا مِن بَعْضٍ . وكذلك القولُ في لُطْفِ آلاته ، ولا يَصِحُّ والحالُ هذه أنْ يُوَسْوِسَ إلَّا بأنْ يُقرِّب بَيْن مَوْضع الفِكْر والسَّماع ، وإنَّما يُفارِق الشَّياطِينُ مِنَ الإنْس في أنَّ هؤلاء لا يتمكَّنُون مِن الدُّعاء وإنْ تَقرَّبوا هذا القُرْب ، ومعلومٌ أنَّ الدُّعاءَ المسموع إذا كان الدَّاعي يُشاهَد ، أشَدُّ تأثيرًا من دُعاء مَنْ لا يُشاهَد ، فليس في تمكُّنِهم ما يُؤدِّي إلى قُبْح تكليفِ هذا العاصِي ؛ لأنَّه من قِبَل نفسه أُتِي فيما فَعَل ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم﴾ [الآية ٢٢ سورة إبراهيم] .

ومِن طَرَائف الأمُور أنَّ هؤلاء المُجْبِرَةَ والنَّوابِت رُبَّما رَوَوْا عن رَسُول الله ـ صلَّى الله عليه ـ أنَّه قال : « لو أرادَ الله ـ تعالى ـ ألَّا يُعْصَى ، لَمَا خَلَقَ إبْلِيس » ، فيَجْعَلُون ذلك دِلالة على أنَّه تعالى أرَادَ المَعَاصِيَ .

يقالُ لهم : فَجوِّزوا قولَ من يقولُ إنَّه تعالى بَعَثَ الأنْبياءَ للإضْلال ، لمثل هذِه العِلَّة ، فمِن أيْن صِحَّة النُّبوَّة ؟ ومن أين صِحَّة الكِتَاب وحُسْن ما فيه مِنَ الأمْرِ والنَّهْي ؟ وقد صَحَّ [٢٠ظ] أنَّه تعالى نَهَى عن المَعَاصِي ، فلماذا يَزجُر عنها أشدَّ زَجْر ؟ فلابد أنْ يكُون كارِهًا لها ، فإنْ جازَ أنْ يَنْهَى عن المعاصِي جازَ أنْ يَنْهى عنها وأنْ يَخْلق إبْليس ، وإذا جازَ أنْ يَنْهى عنها مع خَلْقه لإبليس ، جاز ألَّا يُرِيدها مع خَلْقه له .

واعْلم أنَّ تَرْكَ المَعْصِية ، مع مُعَالجة النَّفْس ومُخالَفَة الهَوَى والشَّهوةِ ، يكون ثَوابُه أعْظَمَ ، فكذلك مع مُخالَفَة الشَّيطان ومُراغَمَتِه ، فلا يمتنع أنْ يكون الصَّلاحُ مع المكلَّفين خُلِقَ مِنَ المَعْلُوم أنَّ هذا حالُهُ معهم ، لهذا الوَجْه الذي ذكرناه .

/ويَكُون المعلُوم في تكْلِيف إبْليسَ ، أنَّ الصَّلاحَ له والعُدُولَ عن دُعاء النَّاس ، وأنَّه لو فَعَلَ ذلك ، لكان ثَوَابه أكْثر ، ففي خَلْقه ، والحَالُ ما ذكرنا ، هذه الفائدةُ التي كانت لولا خَلْقُه لما حَصَلتْ ، فهذا طريقَةُ الكلامِ في هذا الباب . ١٧٨

وبَعْدُ : فإذا كانت وَسْوَسته لا تُوجِبُ القَبُول ، وإنَّما تَدْخُلُ في أنْ يكُونَ ضالًّا بقَبُوله لا بالوَسْوسة ، فمِنْ قِبَل نفسِهِ أُتِيَ ، وصارت الوَسْوسةُ بمنزلَةِ ظُلْم المَوَسْوِس ، وقد ذَكر ـ تعالى ـ في غَيْرِ آية ، ما يدلُّ على ما قلنا ، كنَحْو قَوْله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ * قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓا۟ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ * وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الآيات ٣١-٣٣ سورة سبأ] .

فإنْ قِيلَ : كيف يصِحُّ ما قُلْتُم ، مع قَوْلِه تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [الآية ٢٧٥ سورة البقرة] ، وذلك ظاهِرٌ في أنَّه يؤثِّر ؟ ٣

قِيلَ له : لو كان هذا على ظاهِرِه ، لما صحَّ قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى﴾ [الآية ٢٢ سورة إبراهيم] ، وأزَالَ اللاَّئِمَة عن العاصي . وقد عَلِمْنا فَساد ذلك ، والمرَادُ أنَّ آكِلَ الرِّبا يلحَقُه مِن الحَيْرة ما يلحَقُ ٦ المَوْسُوس [٢١و] إذا كان سَوْدَاوِيًّا ؛ لأنَّه يَصيرُ بمَنْزلة مَنْ حُمِلَ على ذلك ؛ لاعْتِقادِه وفَسَاد فِكْره ، وذلك معلومٌ مِن حال مَنْ تغلِبُ السَّوْداءُ عليه .

فَصْـلٌ ٩

في إضَافَةِ الخَيْرِ والشَّرِّ إلى الله

إنْ قِيلَ : أَلَيْس المعلُوم على لِسان الأُمَّة أنَّ الخَيْرَ والشَّرَّ مِنَ الله ، وأنَّ الخَيْرَ والشَّرَّ بقَضاءِ الله وقَدَرِه ، ولا شَرَّ أعْظَم من الكُفْر والمعاصي ، فقولوا إنَّهما مِنَ الله تعالى ، ١٢ وإلَّا خَرَجْتم عَنِ الإجْماع .

١٧٩ /قِيلَ لَهُ : إنَّ الخَيْرَ هو النَّفْعُ الحَسَنُ وما يُؤدِّي إليه ، والشَّرَّ هو الضَّررُ القَبيحُ وما يُؤدِّي إليه في الأصْل ، ويَجْري على غيره مَجَازًا ، ولذلك يُقالُ في الضَّرر الحَسَنِ ١٥ إنَّه شَرٌّ ، ولذلك لا نَصِف ما يفعله الله ـ تعالى ـ مِنَ العِقاب في الآخرة ، ولا ما أمَرَ به في الدُّنْيا مِنَ الذَّم ، وإقامَة الحُدُود وغيرها ، بأنَّه شَرٌّ . وعلى هذا الوَجْه لا يُوصَفُ تعالى بأنَّه شِرِّير ، وإنْ أكْثَرَ مِنَ المَضارِّ الحَسَنة . ومَنْ وَصَفَهُ بذلك أو قال ١٨ هو مِنَ الأشْرار ، يكون كافرًا . فإذا صَحَّ ذلك ، وثَبَتَ أنَّه لا يفعل القَبِيح ، كان من باب الضَّرر وغيره ، لم يجُزْ أنْ يُقال إنَّه ـ تعالى ـ يَفْعلُ الشَّر ، ولما كان ما ينزل

بالمؤمن مِنْ مَرَضٍ وفَقْرٍ ومُصِيبَةٍ منها ، لِمَا يَقَع به من المضَارِّ القَبِيحَة كالظُّلم وغيره ، تَوهَّم النَّاسُ الذين يَقِلُّ تمييزُهُم ـ وقد عَلِمُوا أنَّ ذلك من قِبل الله تعالى ـ أنَّه يَجُوزُ ٣ أنْ يقال : خَلَقَ الله الشَّرَّ والخَيْرَ ، ومتى يُبيِّنُ لهم أنَّ كلَّ ذلك من باب المصَالح ، وممَّا للمَرْء فيه أغْرَاضٌ ، وله في الصَّبْر عليه ثَوَاب ، على ما ذَكرناه في « كتاب الشُّكر والصَّبر » ، عَلِمُوا أنَّ ذلك الوَصْفَ لا يَلِيقُ بالله ، وإنَّما يَسْتَجِيزُ إطْلاق ٦ ذلك ، مَنْ يَزْعُمُ أنَّ أفْعالَ العِباد مخلوقَةٌ لله تعالى ، وذلك لو ثَبَتَ ، لكان الصَّحِيحُ أنْ يُقال ذلك مُطْلقًا ، مع أنَّ القَوْمَ يَتحرَّزون مِنْ ذلك ، وإنْ كان مَذْهَبُهم نَقِيضَه .

فإنْ قِيلَ : فيجب ألَّا يقُولوا في الخَيْرِ الذي هو مِنْ أفْعالِ العِباد ، إنَّه مِنَ الله ـ ٩ تعالى ـ، إذا لم يُطْلقُوا في الشَّر مِنْ [٢١ظ] أفْعالهم .

قِيلَ لهُ : قد بيَّنا القَوْل في ذلك ، وإنَّما يُضافُ إليه مِنْ حيث أمَرَ به ولَطَف فيه ، على ما تقدَّم القَوْلُ فيه ، وإنَّ الشَّرَّ بالضِّدّ مِن ذلك ، فلا يجوزُ إضافتُهُ إلى الله ـ ١٢ تعالى ـ أصْلًا ، كأنَّه لم يَحْصُل من قِبَله فِعْل ، ولا حَصَل دواعي ذلك الفِعْلِ من قِبَله ، بل حَصَل من جِهَته الزَّجْر ، فكيف يَصِحُّ أنْ يُنسَب إليه ؟

فأمَّا قولُ القائِل في الشَّرِّ : إنَّه بقَضَاء الله ، فمتى أرادَ به الأمْراضَ والفَقْرَ ، فهو ١٥ مُصِيبٌ بالإضافة ، مخطِىءٌ في وَصْفِه بأنَّه شَرّ بالإطلاق ، وإنْ أرادَ المعاصِيَ مِنْ أفْعال العِباد ، فهو مُصِيبٌ بأنَّه شَرّ ، مُخْطِىءٌ بالإضافَة بالإطْلاق . لكنه يُجوز أنْ يُقيّد فيقول بقضائه مِنْ جِهَة الإخْبار والكِتَابة ، وذلك كما بيَّنا مِن قَبلُ ، وكذلك ١٨ القولُ في الشَّرِّ أنَّه مِن قَدَر الله ، لأنَّه أريدَ به أنَّه خَلَقه على مِقْدار ، كما قال الله تعالى : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [الآية ١٠ سورة فصلت] ، فَخطأ عَظِيم ، وإنْ أُريدَ به أنَّه/ بَيَّن أحْكامَ القَبِيح والشَّر ، كما يَبَيِّنُ الخيَّاط تَقْدِيرَ الثَّوْب ، أو بمعنى كَتَب وأخبَرَ ١٨٠ عنه ، كما قال تعالى : ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الآية ٥٧ سورة النمل] ، فذلك جائِز ، لكنه يَجِب أنْ يُقيّد على ما قَدّمنا .

فَصْـلٌ

آخَرُ يتَّصِل بِه

فإنْ قِيلَ : أفَتَقُولون في إبْلِيس إنَّه خَيْرٌ أو شَرّ ، فإذا لم يَجُز كونُه خَيْرًا ، فيجب أنْ يكون شرًّا ، فإذا كان الله ـ تعالى ـ خَلَقه ، فالله خالِقُ الشَرِّ ، ورُبَّما سألوا مثلَ ذلك في الحَيَّات والعَقَارب ، وسائرِ ما يُؤذِي مِنَ السِّباع وغيرِهَا ، فإنْ قلنا ليس بشَرٍّ ، شنَّعوا بذلك علَيْنا ، وإنْ قُلْنا هو شَرٌّ ، ألزمونا أنْ يكون الله ـ تعالى ـ فاعلًا للشَّرّ ، وأنْ يُضافَ إليه ، وإنْ لم يكُن فعلَه .

وجوابُنا في ذلك : أنَّ جِسْمَ إبْلِيسَ الذي هو خَلْق الله ، ليس بشَرٍّ بل هو خير ؛ لأنَّه تعالى خَلَقه لكَيْ ينفعَهُ ، وإنَّما الشَّرّ ما يقع منه مِنَ القَبِيح ، وكذلك القول في كل حَيٍّ يُؤذِي ، فكيف يَلْزَم ما قالوه ، ثم نَنْظُرُ فإنْ كان من حيثُ التَّعارف ، يقال فيما يغلِبُ عليه طَرِيقةُ الشَّرّ : إنّه شر ، فذلك ممّا يُقال فيه على وَجْه المجاز ، [٢٢و] ولولا ذلك لوجَبَ وَصْفُ فاعلِهِ بأنَّه شِرِّير ومِن الأَشْرار ، ويتعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا .

فإنْ قِيلَ : فما الفائِدَةُ في خَلْقِ الله ـ تعالى ـ هذه الأشْيَاءَ الضَّارَّةَ المؤْذِيَةَ كالحَيَّات والعَقَارِب وغيرِها ؟

قِيلَ : إنَّه تعالى خَلَقَها بحيثُ يَعْرِفُ العُقَلاءُ شِدَّة الاحْتِراز منها ، فعُلِم أنَّ عند عَمَلِهم بذلك ـ مع أنَّ ضرَرَها بالإضافَة إلى ضَرَر العِقاب يسير ـ يكونون أقْربَ إلى الاحْتِراز مِنَ المعاصِي ، وهذه فائِدَةٌ عَظِيمَةٌ ، وإنَّما الذي يَصِف هذه الأشياءَ بأنَّها شرٌّ ، هم الثَّنويَّة والمجُوسُ ، ولهذا أثبتُوا لها فاعلًا غيرَ فاعِلِ الخيرِ . وقد بيَّنا في الكلام عليهم ، أنَّ ذاتها ليست بِشَرٍّ ، وأنَّ الشَّرّ فِعْلها كما نقوله في الكافِرِ والعاصِي .

فإنْ قِيلَ: كيف يَصِحُّ منها الشَّرُّ وهي لا عَقْل لها؟

/قِيلَ له: إنَّ الشَّرَّ والقَبِيح قد يَقَع مِمَّن لا عَقْل له فلا يُؤاخَذ به عَلَى وَجْه الذَّم ١٨١

٣ والعِقَاب، كما يُؤاخَذ العاقِل، وإنْ كان قد يَلْزمه العِوَض كما يَلزَم النَّائِمَ، إذا كَسَر إناءَ غيرِه، وعلى هذا الوَجْه، قال ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ عن ثلاثةٍ: عن النَّائم حتى يَسْتَيْقظ، وعن المجْنُون حتى يُفِيق، وعَنِ الصَّبِي حتى يَحْتَلِم».

٦

فَصْلٌ

آخَرُ يتَّصِلُ به

إنْ قِيلَ: إذا خَلَقَ الله ـ تعالى ـ الصُّوَرَ القَبِيحَةَ عِندَكُم، ولا يَجُوز أنْ يُذَمّ

٩ بذلك، فكيف قُلْتم لنا: لَوْ فَعَل الظُّلم لوَجَب أنْ يُلام، وَلَوُصِف بذلك؟

فجوابُنا: أنَّ الصُّوَر هي حَسَنةٌ في الحقيقة، وإنَّما يُوصَف بذلك؛ لأنَّ النَّاظِرَ إليها لا يستَحْسِنها، لا لأنَّ ذلك قَبِيحٌ في الحقيقَةِ، ولذلك نجد المشَوَّهة السَّوْدَاء

١٢ يستَحْسِنها مَنْ هو مِنْ جِنْسها، وإنَّ لم يَستَحْسنها غيرُه، وليس كذلك ما يقبُح في الحقيقة؛ لأنَّ كلّ أحدٍ إذا عَلِم وَجْه قُبْحه يعلمه قَبِيحًا، ولا يَلزمُنا مَنْ سأل عنه السَّائلَ، ويُقال له: قد تكُون مِشْية الإنْسانِ قَبِيحةً، وخَطُّه قبيحًا من حيثُ

١٥ المنْظر، ولم يُوجَب أنْ يُوصَفَ بالذَّم، كما يُوصَف بذلك لو فَعَل الظُّلمَ والجَوْر والفَسادَ، فهذا طَرِيقةُ الكلامِ في ذلك.

فَصْلٌ

في قَوْلِهم : إنَّ الكَلَامَ بِدْعَة

٣

[٢٢ظ] إنْ قِيلَ : إنَّ الذي يَخُوضون فيه مِنْ أبْوابِ الكلام خارجٌ عن طريقَةِ الصَّحابة والسَّلفِ ، وقد كانوا يَعُدُّون ذلك بِدْعَةً ، فكيف يصِحُّ أنْ يَعُدُّوه عِلْمًا ، ٦ وما يُؤدِّي إليه حقًّا ، بل ما أنْكرتُم أنَّ الذي يَصِحّ هو التَمسُّك بالظَّاهِر ، الذي صَدَرَ عنه السَّلفُ ، وبالقرآن والسُّنة والإجْماع ؟

وبَعْدُ : فقد رَأيتُمُ الكَثِير ممن خَاضَ في الكَلامِ تحيَّر ، وقَادَه ذلك إلى الضَّلال ، ٩ وأنَّ ذلك مَنْ يَسْلم مِنْه مَنْ لم يَخُضْ فيه ، وكيف يصحّ في ذلك أنْ يكُونَ حقًّا ، والفاقَةُ إليه شديدةٌ ، مع العلم بأنَّه ـ صَلَّى الله عليه ـ مع طُولِ أيّامه ، لم يُحْكَ عنه في ذلك إلَّا اليسيرُ ، مع كَثْرة ما بيَّن من الشَّرائع .

١٨٢ /فإنْ قُلْتم : إنَّ ما يُؤدِّي الكلام إليه معلومٌ بالعَقْل ، فقد ثَبَت عنه ـ صَلَّى الله عليه ـ من الآداب التي عُرِفت بالعَادَة أشْياءُ كثيرةٌ ، ولم يُحْكَ عنه مثلها في الجزء ١٢ والطَّفَر والحَدَث والقِدَم والبَقاء والفَنَاء والكُمُون والمُدَاخَلة .

قِيلَ لهُ : قد بيّنا من قَبْل أنَّ الله ـ تعالى ـ بَعَثَ الأنبياء ليُبَيِّنوا للنَّاس المصالِحَ الشَّرْعية ، فهذا الذي يجبُ لأجْله البَعْثَة ، لكنهم لَمَّا لَمْ يصحّ لهم هذا الأمْرُ الذي بُعِثوا لأجْله إلَّا بَعْدَ المعرفة بالله تعالى وتَوحِيدِه وعَدْلِه ، دَعَوْا إلى ذلك لهذا الوَجْه . ١٥ ولمَّا كان طَرِيق معرفة الله ـ تعالى ـ وعَدْلِه مُتقرِّرًا في عُقُولِ العُقَلاءِ ، يدُلّ عليه ما يجدُونه مِنْ أنفُسِهم ومِنْ غيرِهم ، كما نَبَّه الله ـ تعالى ـ بقوله : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الآية ٤ سورة الجاثية] . وبقوله : ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الآية ٢١ سورة الذاريات] . فلو أنَّ الأنبياء ـ عليهم السَّلام ـ بيّنوا لَهمُ الأدِلَّة

العقليّة ، لكانوا لا يَعْرِفُون إلَّا بقَدْر ما نبَّه الله في كِتابِه عليه مِنْ هذه الآيات وغيرها ، ممَّا لا يَكادُ يُحصَى ، فكان ذلك مُغنِيًا عن تَفْصِيلِ ما يُورِدُه المتكلِّمون .

٣ وإنَّما خاضُوا مِنْ الكلامِ ، في أبْوابٍ خارِجةٍ عَنْ جُمْلة ما يَدُلّ على التَّوْحِيد والعدْلِ ، لَمَّا كثر المخالفُون ، وكَثُرَت شُبَهُهُم ، وأحْدَثوا في دين الله ما قد بيَّنَّا مِن [٢٣و] قبلُ ، فأحْوَجُوا لذلك العلماءَ إلى حَلِّ تلك الشُّبَه وما يتَّصل بها ، فعلى هذا ٦ الوَجْه كَثُر منهم الخوضُ في ذلك ، ولهذا كَثُر مِن أهْل الفَرائض التَّفْريعُ على ذلك ، ومِنْ أهْل الفِقْه التَّفْريع على أبْواب المُكاتَب والمدبَّر والرُّهُون وغيرِها . ثم لم يَجُز لعائب أنْ يَعِيب ذلك من حيث كان ما أورَدُوه كَشْفًا للجُمَل وتفريعًا عليها ، ٩ فكذلك القول فيما يُورِدُه المتكلِّمون .

وبَعْدُ : فإنَّ هذا القائِل لا يَخلُو مِنْ أنْ يُوجِبَ معرِفَة الله ـ تعالى ـ وتوحيدِه وعَدْلِه ، أو لا يُوجِبَ ذلك ، ويقول : إنَّ ذلك قد يُعلَمُ باضطرارٍ أو إلْهام ، أو على ١٢ وَجْه التَّقْليد بالخبَر ، فإذا صَحَّ أنَّ التَّقْلِيدَ ليس بطريقٍ للعِلْم ؛ لأنَّ الباطِل كالحقِّ في ذلك ، وصحّ أنْ لا إلْهام ولا ضَرُورَةَ في هذا الباب ، لما نعلَمُه مِنَ الاخْتِلاف الشَّدِيد في الله ـ تعالى ـ وصِفاته وعَدْله ، لم يَبْقَ/ إلَّا أنَّ معرفته تكون واجِبَة مِنْ ١٨٣ ١٥ جِهَة العَقْل ، فإذا كان المتكلِّم إنَّما ينبِّه على هذه الأدِلَّة ، ويُبطِل الشُّبه الوارِدَة فيها ، فكيف يصحُّ الطَّعنُ في ذلك .

[٢٣ظ] وقد بيَّنَّا القولَ في ذلك في « نَصِيحَة المتَفَقِّهَة » ، وبيَّنَّا أنَّ الواجِبَ على ١٨ كل من يَطْلُبُ عِلمًا أنْ يُقدِمَ على هذا العِلْم ، لكن مَنْ يَفْعَل ذلك ربَّما اقتصَرَ على معرِفَة جُمَلٍ مِن الأدلة ، فيكفِيهِ ذلك ، ما لم تَعرِضْ له شُبهةٌ ، ورُبَّما أمْعنَ في ذلك وبلَغ فيه الغايَة ، ويكون ذلك في بابِهِ أوْلى مِنَ الإمْعَانِ في غيرِهِ مِنَ العلومِ ؛ لأنَّ كلَّ عِلْم يَشْرُف بشَرَف معلومِهِ ، ومَعْلومُ عِلْم المتكلِّمين هو الله ـ تعالى ـ وما يَخْتصُّ به ، ولأنَّ هذا العِلْم لا يَخْتَلف باخْتِلاف الأعْصار واللُّغات والأحْوال ،

وغيرُه مِن العُلُوم قد يختَلِف بذلك ، ولأنَّ هذا العِلْم أصْلٌ لسائِرِ العلوم الدِّينيَّة ، يستقلُّ بنفسه ، وليس كذلك سائرُ العُلُوم ، ولذلك ما بَعَثَ الله نبيًّا إلَّا وابتدأ بالدُّعاء إلى معرفة الله ـ تعالى ـ وعِبادَتِهِ ، ولذلك لم يَرِد في القرآن شَيءٌ مِن العُلُوم أكثر ٣ مما وَرَدَ من الأدِلَّة الدَّالَّة على الله ـ تعالى ـ حالًا بعد حَالٍ ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ [٢٤و] وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الآية ١٨٥ سورة الأعراف] . وقوله : ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الآية ٤٥ سورة الأنفال ، الآية ٦ ١٠ سورة الجمعة] ، ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الآية ٤٢ سورة الأحزاب] . ولذلك ذمَّ المُعْرِضِين عَنِ الذِّكْر في الآيات بقوله : ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الآية ١٠٥ سورة يوسف] ، فإذا كان الوارد في ٩ القرآن آيةً واحدةً في الكتابة ، وفرّع العلماءُ عليها مُجلَّدةً ، وكذلك غيرُه ، ولم يُعَبْ ذلك على فاعِلِه ، بل عُدَّ مَدْحًا ، فكيف يُعابُ المتكلِّم مع كثرةِ ما نبَّه الله ـ تعالى ـ عليه من ذِكْر الآيات الدالَّة عليه وعلى توحيدِهِ وعَدْلِه ، وعلى غير ذلك مِنْ ١٢ مسائل الكلام .

فإنْ قِيلَ : ولماذا وُصِف مَنْ ينظُرُ في هذا الجِنْس بأنَّه متكلِّمٌ ، والفَقِيهُ والنَّحْوي والأديبُ معلومٌ بأنَّه متكلِّمٌ . ١٥

قِيلَ له : كان شيخُنا أبو إسْحاقَ يقولُ : إنَّما خُصَّ المتكلِّمُ بذلك ، لكثرة ما ينبغي أنْ يتكلَّمَ بذلك ، كي تستقِرَّ في قَلْبه هذه الأمورُ الغائِبَةُ ، وكان يقولُ :/ هذا ١٨٤ هو العِلْم دُون سَائر ما يَخُوض فيه الفُقَهاء ؛ لأنَّ الفِقْه على ضَرْبَيْن ، أحدهما : طريقُهُ القَطْعُ ، والمتكلِّم يُشارِك الفقيهَ فيه . والآخر طريقُهُ الاجْتهادُ وغالِبُ الظَّن ، ١٨ فهو الذي يَختصُّ به الفقيهُ . وكان يقول في النَّحْو واللُّغة : إنَّ ذلك عِلْمٌ بكلام العَرَبِ ، وأكثره مبنيٌّ على الحِكَايات ، وكان يقول في الطِّب : إنَّ أكثَرَهُ مَبْنِيٌّ على تجربةٍ غيرِ مقطوعٍ بها ، أو على خَبرِ مَنْ يُخبِر بذلك .

فأمَّا قولُهم : إنَّ الكلام بِدْعةٌ ، فخطأ منهم ولا يُحتَجُّ عليها بقول الجاهِل المُخْطِئ ، وطَالَما قيل : مَنْ جهل الشَّيءَ عاداه ، وأكثَرُ مَنْ يَعِيب ذلك أصْحَاب ٣ حَمْل وتَقليدٍ ، ومن تَبع الإلْفَ والعادةَ ، أو يَطلبُ أنْ يكُون متبوعًا لرئاسةٍ ، وكل هؤلاء لا يُعتدُّ بطريقَتِهم .

فإنْ قِيلَ : كيف انْصَرَفَتِ الصَّحابةُ عَنْ ذلك ومَنْ بَعْدَهم مع الذي وصَفْتُموهم ٦ به مِن الفَضْل ؟

قِيلَ له : لأَنَّهُمْ اقتَصَرُوا على تَنْبِيه الكتاب ، وعلى [٢٤ظ] [ما] تَقرَّر في العقول ، وإنَّما أورَدُوا ما مسَّتِ الحاجةُ إليه .

٩ وقد بيَّنَّا ما رُوِيَ عن النَّبيِّ ـ عليه السَّلام ـ وغيرِه في ذلك ، ما يُكذِّب مَنِ ادَّعَى عليهم أنَّهم لم يَخُوضوا فيه ، ولو أنَّ عائبًا عاب على الفُقَهاء أو على أهل النَّحْو ما وقعوا فيه بمثل ذلك ، لَمَا صحَّ ، فكيف يَصِحّ ذلك في الكلام ؟

١٢ فإنْ قِيلَ : فقد رُوِيَ عَنْ كثير مِنَ المتكلِّمين أنَّهم نَهَوْا عن الخَوْض في دَقِيقِ الكلام .

قِيلَ له : من رُوِيَ ذلك عنه فمُرادُهُ العُدُول عمَّا لم يكلَّف به إلَّا اليسيرُ مِنَ ١٥ النَّاس إلى ما يكثُرُ نَفْعهُ ، لا أنَّهم في الحَقِيقَة نَهَوْا عَنْ بيانِ الحَقَائِق والكَشْف عَنِ الدِّلالةِ وحلِّ الشُّبَهِ ، ولو ثَبَت عن بَعْضِهم ذلك ، لكان مَعْدودًا في الخطأ ، فلا يَجُوز أنْ يُحتجَّ به .

١٨ وكذلك الكلام عليهم ، إنْ قالوا إنَّ عِبارات المتكلِّمين لم تُوجَدْ في كلام الرَّسُول ﷺ والسَّلَف ، وذلك لأنَّ الحاجَةَ اشْتَدَّت بهم إلى ذلك ، عند حُدُوث أبْواب الخِلافِ ، وعند اخْتِلاط كثيرٍ مِنَ المُلْحِدِين بأهْلِ الإسْلام ، ومثل ذلك لا يُعابُ ، كما لا يُعابُ على الفُقَهاء وأهْلِ الأدبِ ، فمَعْلومٌ مِن حَالِ السَّلَف أنَّهم لم يُقَسِّموا الكلام إلى أنَّه اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى ، ولا قسَّمُوا ذلك/ كما قَسَّمَه ١٨٥

أَهْلِ النَّحْوِ ، فكيف يُعابُ ذلك على المتكلِّمين الذين وَصَلُوا بلَطِيفِ النَّظَرِ ، إلى معانٍ لَطِيفةٍ ، احتِيجَ فيها إلى أَلْفاظٍ مُشَاكلة لها!

فإنْ قِيلَ : إنّما يُذَمُّ ذلك لأنَّ المتكلِّمَ يخُوضُ فيما يَخْتَصُّ الله ـ تعالى ـ بالعِلْم به .

قِيلَ له : إنَّ مَنْ يَفْعل ذلك فيما لا دَليلَ عليه ، فهو مُخْطِىء . ولا يجب إذا أخطأ في شيْءٍ أنْ يكُونَ مُخْطئًا في غيره ، كمن قال لنا : إذا كان الله ـ تعالى ـ قادِرًا على كلِّ شيء ، فبيِّنُوا كل أجْناس المقْدُورَات ، أو أَعْدَادها ، يكُونُ مُخْطِئًا ، وإنْ قال : بيِّنُوا وَجْهَ المصَالحِ مُفَصَّلًا فيما تَعبَّد الله العبَادَ به ، كان مُخْطِئًا ، ولا يَجِب أنْ نُخطِّئه إذا قال لنا : إذا كان قادرًا عالمًا فيَجب أنْ يكُونَ حيًّا ، وأخَذَ يدلُّ على ذلك . وكذلك لو سُئِلَ فقيل ، دُلَّ على أنَّ هذه [٢٥و] الصِّفات يَسْتَحِقُّها لذاته لا لِعِلَلٍ قَديمَةٍ ، وَجَبَ أنْ يَدُلَّ على ذلك ، فإذا لم يُمكِنِ الكَشْف عَنْ ذلك ، إلَّا ببيان أصُولٍ بها يُعلم ما يسْتَحِقُّ الذَّات لِذَاته ، وما يستحقُّ لِعلَّة ، وَجَبَ بيانُ ذلك ، لأنَّ بعض ذلك يتَّصِلُ ببعضٍ . وقد رُوِيَ عن كثيرٍ مِنَ المتكلِّمين وغيرِهم أنَّهم عِندَ التَّوبَة ، قالوا ما يدُلُّ على أنَّهم لم يَخُوضوا إلَّا فيما كانَ مُرَادهم به نُصْرةَ التَّوحِيدِ والعَدْل دُون ما سِوَاه . وهذه طريقةٌ مَعْلومةٌ في عُلَماء أهْلِ الدِّين .

فَصْـلٌ

في نِسْبَتِهِم المُعْتَزِلَةَ إلى الخُرُوجِ عَنِ التَّمَسُكِ بالسُّنَّةِ والإِجْمَاع ، وأنَّهُمْ لَيسُوا مِن أهْلِ السُّنَّة والجَمَاعَة ٣

فإنْ قِيلَ : قَدْ صَحَّ أنَّ التَّمسُك بالسُّنَّة والجَماعَة مَدْحٌ ، وأنَّ خِلافَ ذلك ذَمٌّ ، كيف يَصِحُّ كونكُمْ على صَوَابٍ ، مع مُفارَقَتِكُمُ السُّنَّة والجَمَاعَة ؟ فإنْ قُلْتُم : لَمْ ٦ نُفارِقْ ذلك ، بيَّنا لكم بأنَّ الجَمْعَ العظِيمَ مِنَ المُصَدِّقِينَ لمحَمَّد ﷺ ، هُمُ المخالِفُون لكُمْ ، وأنَّ عَدَدَكم يَقِلُّ في جَنْب عَددِ الجَمَاعة ، وكذلك القَوْل في السُّنة ؛ لأنَّ كُتُبَكم خالِيةٌ من سُنَنِ الرَّسُول ، وكذلك كلامُكُم ، وليس كذلك المخالِفُون لكُم ، ٩ فكيف يَصِحّ ادِّعَاء القَوْلِ بالسُّنَّة والجَمَاعَة .

واعْلَمْ أنَّ كثيرًا مِمَّن يُشنِّع بمثل ذلك لا يَعرِفُ حقيقَةَ السُّنَّة والجماعَة ، فكيف يَجُوزُ أنْ يُحتَجَّ بكلامِهِ ، ومعنى السُّنَّة إذا أُضِيفَتْ إليه ـ صَلَّى الله عليه ـ/ هو ما ١٨٦ ١٢ أمَرَ ليُدَام عليه ، أو فَعَله ليُدَام الاقتِدَاءُ به ، فمَا هذا حالُهُ يُعَدُّ سُنَّةَ الرَّسُول ﷺ . وإنَّما يَقع هذا الاسْم على ما ثَبتَ أنَّه قالَهُ أو فَعَله ، فأمَّا ما يُنقَل مِنْ أخْبارِ الآحادِ ، فإنْ صَحَّ فيه شُروطُ القَبُول ، يقالُ فيه إنَّه سُنَّةٌ ، على وَجه التَّعارُفِ ، لأنَّا إذا لم ١٥ نَعْلم ذلك القَوْلَ ، أو ذلك الفِعْل ، فالقولُ بأنَّه سُنَّة يقبُحُ ؛ لأنَّا لا نأمنُ أنْ نكُونَ كاذبِينَ في ذلك ، وعلى هذا الوَجْه لا يَجُوز في العَقْلِ أنْ يقُولَ في خَبَرِ الواحد ، قال رَسُولُ الله قَطْعًا ، وإنَّما يجوزُ أنْ يقُولَ : رُوِي [٢٥ظ] عنه ـ صَلَّى الله عليه ـ ١٨ ذلك .

وأمَّا الجَماعَةُ ، فالمُرَادُ به ما أجمَعَت عليه الأمَّة ، وثَبتَ ذلك مِن إجْماعِها ، فأمَّا ما لم يثْبُت مِمَّا لم يَجُزِ التَّمَسُّكُ به ، فهو بمَنْزِلَةِ أخْبارِ الآحادِ ، وإذا صَحَّ ما ذكرناه

مِنْ الجُمْلة ، فالمتَمسِّك بالسُّنَّة والجَماعة هُم أصْحابُنا والحَمْدُ لله ، دون هؤلاء المشَنِّعِين ، الذين ـ عند التَّحْقِيقِ ـ لا يُمَيِّزون ما يَقُولون . وقد رُوِي في « كتاب المَصابِيحِ » عَنِ ابن مَسْعُودٍ أنَّه قال : الجَماعة ما وافَقَ طاعة الله وإنْ كان رَجُلًا واحدًا .

ورُوِي عَنْ أمير المؤمنِينَ ـ عليه السَّلام ـ أنَّه سُئِل عن السُّنَّة والبِدْعة والجَماعة والفُرْقة ، فقال : السُّنَّة ما سَنَّه محمَّد ﷺ ، والبِدْعة ما خالَفها ، والجَماعة مُجامَعة أهْلِ الحَقِّ وإنْ قلُّوا ، والفُرْقَة مُتابَعَة أهْلِ الباطِلِ وإنْ كَثُروا .

رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قال : « ستفترَقُ أمَّتي على ثَلاثٍ وسبْعين فِرْقة ، كلُّها في النَّار إلَّا واحِدَةً » . قيل يا رَسُول الله : ما تلك الواحِدةُ ، فقال ـ عليه السَّلام ـ : « هو ما عليه أنا وأصْحابي » . فثبت أنَّه يَجب أنْ يُقالَ في الجَماعة إنَّها المحِقَّة وإنْ قَلَّتْ ، وقد مَدَحَ الله ـ تعالى ـ القَلِيل وذمَّ الكَثِيرَ ، في كثِيرٍ مِن الآيات كقوله : ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الآية ٤٠ سورة هود] ، وقوله : ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [الآية ٢٤ سورة ص] ، وقوله : ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [الآية ٦٦ سورة النساء] ، ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ﴾ [الآية ١٠٢ سورة الأعراف] ، ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الآية ١١٦ سورة الأنعام] ، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الآية ٤٧ سورة الطور] ، إلى غير ذلك من الآيات .

١٨٧ /فإنْ قِيلَ : أليسَ المعْلُوم أنَّ القَائِلَ إذا قال : فُلانٌ من أهْل السُّنَّةِ والجَماعَةِ ـ أنَّ المُرادَ بذلك أصْحابُ الحَدِيث والمُشَبِّهةُ ؟

قِيلَ له : إنَّه لا يَمْتَنع أنْ يكْثُر ذلك في أصْحابِهم ، وذلك لا يَمْنَع مِنْ أنَّ حقيقة ما ذَكَرنا ، ولَوْ أنَّ قائلًا قالَ لأحَدِنا : أنتَ مِنْ أهلِ السُّنة والجَماعَة ، وكان البَلَدُ يغلِبُ عليه هؤلاء المشَبِّهَةُ ، لم يَحْسُن منه أنْ يَقُولَ : نَعَم ، حتى يَتبيَّنَ المُرادَ ، فإذا لم يكُنْ لهذا الكلام غَلبَةٌ ، فالأصْلُ فيه ما قَدَّمناه .

وإذا قِيلَ : إنَّ فُلانًا مِنْ أهْل الجَماعَة [٢٦و] فقد يَجُوز أنْ يُرادَ به مِنَ المتمسِّكين بما أجْمَعُوا عليه المتأسِّينَ بِهِم ، وقد يَجُوزُ أنْ يُرادَ به أنَّه مِنْ أهْلِ الحَقِّ الذي يَنْبَغي ٣ للجَمَاعة أنْ يكُونوا عليه .

فإذا أُرِيدَ به الوَجْه الأوَّل ، فيجب أنْ يُنْظَر في موافَقةِ الإجْماع ، فمن وَافَقه يُوصَفُ بذلك دُون مَنْ خالفَهُ ؛ وإنْ أريدَ الوَجْه الثَّاني ، وجَبَ أنْ يُوصَفَ بذلك ٦ بأنَّه الحقُّ ، وإنْ كان واحدًا أو عددًا قليلًا ، فهذه طَرِيقة الكلام في هذا الباب .

فَصْلٌ

في ذِكْر السَّواد الأعْظَمِ ، والقِلَّة والكَثْرة

٩ إنْ قِيلَ : فقد قال رَسُولُ الله ﷺ : « عليكم بالسَّواد الأعْظَم » ، « ومَن أرادَ بحْبُوحَة الجَنَّة فلْيَلْزم الجَمَاعَة » ، إلى غير ذلك فكيف يصِحُّ في مَذْهبِكم أنْ يكون حقًّا ، وإنَّما أنتم في الخَلْق الكثير بمَنْزِلة الجُزء من الألْفِ ؟

١٢ قِيلَ له : قد بيَّنا ـ فيما تقدَّم ـ أنَّه مَدَحَ القَليلَ في آياتٍ وذمَّ الكثيرَ .

ورُوِّينا عن عَلِيٍّ ـ رَضِي الله عنه ـ أنَّه قال : إنَّ الحَقَّ لا يُعْرَف بالرِّجال ، اعْرِف الحَقَّ تَعْرف أهْلَه .

١٥ وصَحَّ أنَّ النَّبِيَّ ـ عليه السَّلام ـ لمَّا بُعِثَ كان هو المحِقَّ ، وكل المشركين مع كثرتهم على باطِل . والمُعَاهَد إذا دَخلَ الحَرْبَ كان هذا حالُه ، فكيف يَجُوز التَّعَلُّقُ بالكَثْرة ، وإنَّما أَرادَ ـ صَلَّى الله عليه ـ بقوله : « عليكم بالسَّواد الأعْظَم » : من هو ١٨ مُصَدِّق به دُون الكُفَّار ، ومن صَدَّق به ، فقد بَيَّنَ أنَّ إجْماعَهُم حُجَّة ، ولا سَواد أعْظَم مِنْ سَوَادهم ، فهذا هو المراد بـ « الأعظَم » ، إذْ لا يَجُوز أنْ يريد بذلك من يَجْحَد النُّبُوَّة . يَخْرج عن طَرِيق الإسْلام ، وإذا ثَبَتَ ذلك لم يكن عليهم مُعوَّل إذا

فارَقُوا الأدلَّة وخَرجُوا عن طَرِيقَةِ الكِتاب ، وعمَّا كان عليه الرَّسُول ـ عليه السَّلام ـ والصَّدْر الأوَّل . وقد بيَّنا ذلك فيما تَقدَّم فلا وَجْه لإعادته .

١٨٨ /وبَعْدُ : فإنَّ المرْءَ إذا نَظَرَ إلى السَّواد الأعْظَم ، الذي هو الخلْق الكَثِير ، رأى فيهِمُ الخَوَارج [٢٦ظ] والمُرْجِئة ، ورَأى فيهِمُ الشِّيعَة وأصْحابَ الحَدِيث الذين يدخُل في مثلِهِمُ النَّابِتَة . ويَرَى فيهِمُ المعتَزلَة ! فكيف يصحُّ ، ومذاهِبُهم متضَادَّة ، أنْ يتَّبِعهم ؟ ولِمَ صارَ اتِّباع مَن يقول : إنَّ الله ـ تعالى ـ يُرَى ويَسْتوِي على العَرْش ، أوْلى ممَّن أحالَ ذلكَ ؟ وهل هذه الطَّرِيقةُ إلَّا طَرِيقةُ من يَدِين بالتَّقليدِ ، ويتَّبع من يُعظِّمه مِن رُؤَسَائه ، ولا فِرْقَة إلَّا ولها رُؤُوس ، ومَعلومٌ أنَّ الكَثيرَ قد يقع منهم الخَطأُ ، ومِن القَلِيل الصَّوابُ ، ولو لم يكن فِيما يُصحِّح ما قُلناه إلَّا ما اقْتَصَّ الله ـ تعالى ـ مِن خَبرِ نُوح وسائرِ الأَنْبِيَاء ، وأنَّ الَّذِين اسْتجابُوا لهم قَليلٌ ، بالإضافة إلى مَن فَارقَهُم ، لَكَفَى .

وَبَعْدُ : فإنَّه يُقَالُ لهم : لو دُفِعَ أَحَدُكم إلى نَفْع وضَرَرٍ له في دُنياه ، لكان لا يَتَّبع إلَّا أهْل البَصَرِ والأمانَةِ وإنْ قَلُّوا ، دون الكثرة ، فكيف يَسُوغُ لكم اتِّباع الكَثْرةِ ، الذين إذا تَبِعناهم وجَدْناهُم منهَمِكِين في طريقَةِ الجَهَالة .

وبَعْدُ : فإذا كان للحَقِّ طريقٌ مِنَ الأدِلَّة ، فالواجب أنْ يتبعَ ذلك الطَّرِيقَ ، دون الجَمْع الكثير الذي قد يَصحُّ كَونُهم ضالِّين عَنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ ، كما يَصِحّ كونهم مُصِيبِين لها ، يُبيِّنُ ذلك أنَّ في أصْحابِ النَّبِيِّ ﷺ من كان يُحب فيما يُحَدِّث الرُّجوع إليه وإلى قوله ، أو إلى ما أنْزلَ الله ـ تعالى ـ في كِتابه ، وَتَرْكَ الجَمْع الكثير ، لِمَا ثَبتَ أنَّ قولَهُ هو الحُجَّة . فكيف يَصِحّ لمن خالَط جماعَة مِنْ أصْحاب الحَدِيث أنْ يَحْتَجَّ بما وَجَدَ عليه البَعْض منهم .

وكما أنَّ فيهم رُؤساءَ ، والفُقَهاء أيضًا كذلك ، ولِكُل فِرْقةٍ كمِثل ، فكيف يَتَّبع مَنِ المعْلوم مِنْ حاله لو حَضَر لَكَان لا يكُون قَوْلُهُ حُجَّة ، ويترك لذلك أدِلَّة العَقْل وكلام الرَّسُول ؟

فإنْ قِيلَ : فأنتُم تُوجِبُون في الأَخْبار اتِّباع الجَمْع الكَثِير دُون القَلِيل ، فهلَّا جازَ في سائِر الدِّين ؟

٣ قِيلَ له : إنَّما يُوجَب ذلك إذا حَصَل لنا العِلْمُ بصِحَّة ما أخبَرُوا ، بأنْ يحْصُل في خبَرِهم شَرطُ التَّواتُر ، فتكُون الحُجَّة في ذلك عِلْمنا دُونهم ، كما نَعْلم أنَّ الحُجَّة في مُشاهَدتِنا عِلْمنا ، ولو أنَّ القَلِيلَ حصَلَ فيهم شَرْطُ التَّواتُر دُون الكَثِير [٢٧و] لاتَّبعْناهم ،

٦ ولو كان ذلك الخَبَرُ مِمَّا تَجُوزُ الشُّبهةُ فيه لما اتَّبعنا الكَثِير ولا القَلِيل ، والدِّيانَات يَجِبُ أنْ تُعْرفَ صِحَّتُها دُون وُقُوعِها ؛ لأنَّ المَذاهِبَ صَحَّتْ أو بَطَلَت هي واقِعةٌ .

١٨٩ /وإنَّما الكلامُ فيما الذي يَصِحُّ منها ، فكيف يُرْجَع في ذلك إلى الكَثْرة ؟ وعلى

٩ هذا الوَجْه لو خَلَق الله عاقِلًا واحدًا ومَن قَلَّ عَدَده ، لَلَزمه معرفةُ ربِّه ، وإنْ لم يَجُز أنْ يكلّف ما طريقُه الإخبار ، وعلى هذا الوجه نعلَمُ بخَبرِ الكُفَّار الحَوادثَ ، ولا نَعلَم صِحَّة ذلك بخبَرِهم ، وكتاب الله ـ تعالى ـ قد نَطَق بذلك بقوله : ﴿فَلَوْلَا

١٢ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ [الآية ١٢٢ سورة التوبة] ، فجعل الحُكْم لمن تفقَّه لا لِلْكَثْرة . وقال تعالى : ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الآية ٧ سورة الأنبياء] ، ولم يَقُلْ فاسألوا

١٥ الجماعة . وقال تعالى : ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [الآية ٥٩ سورة النساء] ، وهُمُ العُلْماء ولم يقل : وأُولِي الكَثْرة . وقال ﷺ : « عليكم بالخُلَفاء الرَّاشِدين مِنْ بَعْدي ، أبي بكرٍ وعُمَرَ » . ولم يَعْنِ الجَماعة . والله ـ تعالى ـ قال في

١٨ داوُدَ ـ عليه السَّلام ـ : ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الآية ٢٦ سورة ص] . فإذا وَجَب عند التَّنازُع في الحَقِير مِنَ الدُّنْيا تَرْك الهَوَى إلى الحَقِّ ، فكيف يَصِحّ في الأَمْر الذي المرْءُ فيه مُتَرَدِّدٌ بين الجَنَّة والنَّارِ ، أنْ يتَّبع مَنْ لا يَعْلَم صِحَّة قولِه ؟

وبعْدُ: فإنَّ ظَاهِر كلام الله أقْوَى مِنْ قَولِ الجَمَاعَة، وإذا وَجَدْنا في كتابِه المُحْكَم والمتَشَابه، عَرَضْنا ذلك على ما ركَّبه في قُلوبنا، لنَحْمل أحَدَهُما على وِفَاق الآخر، فكيف يَصِحُّ فيما طَرِيقُه الدِّين أنْ نتَّبع قول الكَثِير، وقد آتانا الله مِنَ العَقْلِ ما نَعْرِفُ به البَصِيرَة؟

فَصْلٌ

في مُلازَمَةِ الفِطْرَة، ومُفَارَقَةِ الإلْفِ والعَادَة

إنْ قِيلَ: فما مَعْنى قولِه تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الآية ٣٠ سورة الروم]، ومَعلومٌ أنَّ الذي يُحتاجُ فيه إلى نَظَر، ليس بفِطْرةٍ صَحِيحَةٍ، فأيُّ مَدْخل للفِطْرَة/ [٢٧ظ] في ذلك؟ وكيف يَصِحّ ما رُوي في معنى قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [الآيتان ١١٨، ١١٩ سورة هود] وتأويله: للرَّحْمَة خلقهم؟ وكيف يَصِحّ معنى قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الآية ٥٦ سورة الذاريات]؟ ولِمَ خَلَقَهم للعِبادَةِ والعِبادَةُ لا تَعَلُّق لها بخَلْقِهم، لأنَّها واقعةٌ باخْتِيار المخْلوق، فكيف يَصِحّ ما رُوِي عَنْ النبيِّ ـ صلَّى الله عليه ـ: «كل مَوْلُود يُولَد على الفِطْرَة، فأبَوَاهُ يُهَوِّدانِه ويُنَصِّرانِه ويُمَجِّسانِه»؟ وهلّا صَحَّ بهذه الأمُور ما يقوله قَوْمٌ مِنَ المتكلِّمينَ: إنَّ العُلُوم ضَرُوريَّة، وإنَّها تَخْتَلِف للمُكَلَّف بالاتهام، فيَعْرِف صَحِيحَه من فاسِدِه باضْطِرار.

قِيلَ له: إنَّه تعالى أرادَ بكلِّ ذلك، العُقَلاء الذين يمكنهم مَعْرِفَة الدِّين، فصارَ ذلك كالمَنْطُوق به في الكلام، فكأنَّه قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ﴾ مع إكْمال عُقُولِهم ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، يُبَيِّنُ ذلك أنَّ مَن هذا ليس حاله كالبَهائِم والمجَانِين، لا يتأتَّى ذلك فيه، وهذا كقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [الآية

٢١ سورة البقرة] ، والمُرادَ به مَن تَكامَل عَقْلُه ، فإذا صَحَّ ذلك ، وكان تعالى قد أَوْدَعَ العَقْل ما يُعلَمُ به أمْرُ الدِّين ، ونَصَبَ فيه الدَّلالَة الوَاضِحَة ، صَحّ عند ذلك ، أنْ
٣ يقول خَلَقَه لذلك ، إذا لم يَرد بإكْمال عَقْله منه إلَّا ذلك الأمْر ، وقد تَصِحّ فيه الطَّرِيقَة الوَاضِحَة وذلك بمَنْزِلَة اتِّخاذ المَرْء لولده المؤدّب ، وتَسْهِيل سَبِيل الوَلَد إلى التَّعَلُّم والتَّفَقُّه بكل وَجه يمكن ذلك ، وبكل أمْر يَسهل سبيله ويَدْعُو إليه ، فعند
٦ ذلك يجوز أنْ يقول لهذا الوَلَد : إنِّي ما فَعَلْت ذلك إلَّا للتأدُّب والتَّعلُّم ، وإنْ كان ذلك التأدُّب والتَّعَلُّم مِنْ فِعْله ، لكن الوَالِد يذكر ما كان منه ، وليس منه أصْل خِلْقَة الوَلَد ، والله ـ تعالى ـ يذكر ما هو الأعْظَم في النِّعَم ، وهي الخِلْقة التي يُعْرَف
٩ بها سائر النِّعَم ، فعلى هذا الوَجْه صَحّ قوله : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الآية ٥٦ سورة الداريات] ، أنْ يقول : ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الآية ٣٠ سورة الروم] ، ويعني به الدِّين الذي أرادَه منهم ، وصَحّ مثله من
١٢ الرَّسُول ـ عليه السَّلام ـ ولهذا قال ـ عليه السَّلام ـ : « فأبواه يُهَوِّدانه [٢٨و] ويُنَصِّرَانه » ، يَدُلّ بذلك على أنَّ ذلك ليس من قِبَل الله ـ تعالى ـ ، بل الذي هو من قِبَله ، ما أرادَه دون غيره ، وإنَّما أرادَ بذلك ليَتَبَيَّن تَغْليب حُكْم الإسْلام ، إذا لم
١٥ يَقْتَرِن إليه ما يَنْقُله عن بابه .

١٩١ /ولذلك قال الفُقَهاءُ بأنَّه متى لم يَعرف إلَّا الخِلْقَة ، ولم يُضف إليه ما يَنْقله فالحُكْمُ حُكْمُ الإسْلام ، فأمَّا ما يتَّصِل بالدِّين ، فالمعلُوم أنَّه تعالى لا يَخْلق الكامل
١٨ إلَّا ويُريدُ منه أمْرًا ما ، في مَعْرِفَته بتَوْحِيده وعَدْلِه ، وفي تَكْلِيف العِبادَة ، ويَعْلم أنَّه لا يُريدُ إلَّا ما يكون مِنْ فِعْلِه ؛ لأنَّ المجازَاة لا تَقَع إلَّا على ذلك ، وتَقَعُ في قَوْله العِلْم والجَهْل والصَّواب والخَطأ ، فيَعْلم أنَّه تعالى لا يُريد مع حِكْمَته إلَّا الصَّواب ، وأنَّه لم يَخْلُقه كامِلًا إلَّا لذلك ، فلا بُدّ من حَمْل ما في القرآن وكلام الرَّسُول على ذلك .

وقد ثَبَتَ في العُلوم أنَّها إذا كانت في بابِ الدِّين لا تكون إلّا من جِهَتنا ، فبَطُلَ بذلك القَوْل بأنَّ ذلك خِلْقةٌ فينا . وكما يَجُوز أنْ يقال : خَلَقَهم للعِبادَة ؛ لأنَّها المُراد منهم ، فكذلك يُقال : خَلَقَهم للرَّحْمَة على هذا الوَجْه ، فهو المُراد بقوله : ٣
﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [الآية ١٨ سورة هود] ، إذْ لا يَجُوز أنْ يقال : للاخْتِلاف خَلْقَهم ، وقد تقدَّم ذكر الرَّحْمَة ، فيجب حَمْله عليها ، فكأنَّه تعالى بَيَّن أنَّ مَنْ خَلَقَهُ كاملًا ، وإنْ كان ما له خِلْقَة له مِنْهاجٌ ٦
واضِحٌ ، فلا بُدّ مِنْ أنْ يكونوا مُخْتَلِفين إذا عَدَلوا عَنْ ذلك ؛ لاخْتِلاف العادات ولاخْتِلاف الهَوَى والإلْف ، ثم قال : ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ بأنْ لَطَفَ له ، واجْتَهَدَ مع ذلك اللُّطْفِ واتَّبَعَ الأدلة ، ولذلك قال من بعده : ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٩
لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [الآية ١١٩ سورة هود] ، نَبَّه بذلك على أنَّ مَنْ عَدَلَ عَنِ الطَّرِيقَة ، واتَّبَع فيه الهَوَى والعادَة ، فإنَّه مُؤاخَذ ، لكي يَجْتَهِد المَرْء في تَرْك العُدُول عن ذلك . ١٢

فإنْ قِيلَ : وكيف يَصِحُّ في البَالِغ أنْ يَلْزَمه النَّظَرُ في حَدَثِ نَفْسِه وحَدَثِ العالَم وسَائِر ما يقولُون ، وهو لا يَعْرِف عن بُلُوغِه ما يَلْزَمه من ذلك [٢٨ظ] وما لا يَلْزَمه ، ولا يأمَن إذا تفكَّر ما الذي يُؤَدّي فِكْرُه إليه ، أوَ ليس في ذلك الدُّخُول تحت الخَطَر العَظِيم ؟

قِيلَ له : إنّا لأجْل ذلك نقولُ : إنَّه لا بُدَّ مِنْ أنْ نُمَيِّز بين ما يَلْزَمه أنْ ينظر فيه وبين ما لا يَلْزَمُه ، حتى قلنا : إنَّه لابدَّ من مَخُوف وَدَاعٍ . ولابدَّ من مُنَبِّه على ما يَلْزَمه أنْ يَنْظُر فيه ، فعند ذلك إذا عَدَلَ عن الطَّرِيقَة يكون مُؤَاخَذًا . ١٥

١٩٢ /فإنْ قِيلَ : إنَّ ذلك إنْ صَحَّ فكيف يجُوز أنْ تبلُغَ المؤاخَذةُ مَبلَغَ العِقاب الدَّائِم في النَّار . ١٨

قِيلَ له : إذا جازَ أنْ تَبلُغَ المؤاخَذةُ مَبْلَغَ استِحْقاق الذَّم الدَّائم ، لم يَمْتَنع مثلُه في العِقاب ، ومَعْلومٌ أنَّ البالِغَ يُؤَاخَذ إذا عَدَل عن طَرِيقَةِ نَجاته إلى الهَلَكة ، لِمَا يناله من الأمْر المَخُوفِ ، فكذلك إذا عَدَل عَنْ طَرِيقَةِ النَّظَر في الدِّيانات .

فأمَّا قَوْلُكَ : كيف يُعاقب على ما لا يَعلَمُه حقًّا ؟

فجَوابُنا أنَّ العِلْم خاصَّة لا يَجُوزُ قبل وُجُودِه مِنَ العَبْد أنْ يُعْلَم حقًّا ؛ لأنَّ طَرِيقَ
٣ العِلْم بأنَّه حَقٌّ وصَوَاب ، هو كَونُه عِلمًا ، فمَا لَمْ يُوجَد لا يُعرَف ذلك مِن حالِهِ ،
لكنه إذا علم المرْءُ أنَّه خائِفٌ مِن تَرك النَّظَر على نَفْسِه وعلى غَيرِه ، وعَلِم وُجوبَ
النَّظَر المعيَّن عليه ، عَلِم أنَّه لا يكون طريقًا إلَّا بحَقٍّ وصَوَاب ، فإذا قَصَّر فيه يَسْتَحِقّ
٦ ما ذكرناه . وعلى هذا الوَجْه بَعَث الله الأنْبياء للدُّعاء إلى مَعْرِفتِه ، ومَعْرِفَةِ تَوْحِيدِهِ
وعَدْله أوَّلًا . ثم بيَّنوا الشَّرائع بحَسَب المصَالح ، وإذا تأمَّل المرْءُ أقاصِيصَ الأنْبِياء في
كِتابِ الله ـ تعالى ، عرفَ صِحَّة ما قُلناه .

٩ فإنْ قِيلَ : أفَتقُولون إنَّه تعالى خَلَقَهم لنِعَم الدُّنْيا ، كما خلَقهُم تَعْرِيضًا لثَوَاب
الآخِرَة ؟

قِيلَ له : نِعَمُ الدُّنْيا تابِعَة لما خَلَقَهم له مِنَ العِبادَة ، فيجُوزُ أنْ يُقال : فأمَّا ما زادَ
١٢ على ذلك فالحالُ فيه ما قَدَّمْناه .

وعلى هذا الوَجْه ، قال عُلَماؤنا : إنَّه تعالى لو لم يُكلِّفْ أحدًا ، كان لا يجُوز أنْ
يُنزل بالأحياء الأمراضَ والأسْقامَ ، وكان لا يَجُوز فيهم إلَّا النفع على هذا الوَجْه ،
١٥ ولهذا قُلنا لو خَلقهُم في الجَنَّة ابْتِداءً ، لما صَحَّ أنْ يَحْصُل لهم إلَّا المنافِعُ المتَفَضَّل
عليهم بها .

فَصْلٌ

في [٢٩و] الذي يَحْسُنُ طَلَبُه مِن العُلُوم وما لا يَحْسُن

إنْ قِيلَ: إنَّ فِرْقَتَكم مِنَ المتكلِّمين قد عَدَلوا عن طَرِيقَةِ ما هو أهَمُّ مِنَ الحَدِيث والسُّنَن وغيرِهما، فكيف يَصِحُّ مَدْحُ هذه الطَّائِفَة، وحالُهَا ما ذَكَرْنا؟ ٣

قِيلَ له: إنَّ الذي لابد من طَلَبه في المتكلِّمين، ممَّا يتكامَل به عِلْمُهُم بالله ١٩٣ /وصِفاتِه، وعِلْمُهُم بعَدْلِه وتَوْحِيدِه، وعِلْمُهُم بالنُّبُوَّة والشَّرائع وتمسُّكهم بذلك، ٦ وما عداه ممَّا لا يجب طلَبُه. والذي لا يَجِبُ طَلَبه قد يكون فيه ما يُكْره طلَبُه مِنَ الإنْسان ممَّا لا تتعلَّق به عِبادَةٌ، ومنه ما يَحْسُن ذلك منه وإنْ لم يَجِب.

وقد ذُكِرَ عن أهْلِ الحَدِيث كَراهَةُ كَثِيرٍ مِنْ طَلَب الحَدِيث، والمرْوِيُّ عن كثير ٩ مِن أصْحابِ رَسُولِ الله ـ صَلَّى الله عليه ـ أنَّهم أمْسَكُوا عَنِ الإكثار مِنَ الرِّوايَة، وأنَّهم ذَمُّوا مَن أكْثَرَ ذلك كأبي هُرَيْرَة وغيره.

والمرْويُّ عن شُعْبَةَ ـ وهو الذي يُقالُ إنَّه أميرُ المؤْمِنين في الحَدِيث ـ أنَّه قال: ما ١٢ أنا من شيء أخْوَف مِنِّي أنْ يُدخِلَني النَّارَ مِن الحَدِيث.

وعن أبي إسْحاقَ الفَزَارِيّ قال: كَتَبَ إليَّ سُفْيانُ الثَّوْرِيُّ: إيَّاكَ والحَدِيثَ.

ورُوِي عن الأعْمَش أنَّه قال: لا يأتون أحدًا ـ يعني أصْحابَ الحديث ـ إلَّا حَمَلُوه ١٥ على الكَذِب.

ورُوِي عن شُعْبَة أنَّه قال: لا تكادُ تَجِد أحدًا، فتِّشْ هذا الحَدِيثَ تَفْتِيشي، وقد نَظَرْتُ فيه فوَجَدْتُ لا يَصِحُّ منه الثُّلُثُ. ١٨

ورُوِي عن عُرْوةَ بن الزُّبَيْر أنَّه قال في أبي هُرَيْرَةَ وهو يُحدِّثُ الحَدِيثَ الكَثِير: صَدقَ وكَذَبَ. فقيل لَه: ما المُراد بذلك؟ فقال: إمَّا أنْ يكُونَ سَمِعَ بذلك مِنَ

النبيِّ فلا شَكَّ فيه ، ولكن منها ما وَضَعَه على مَوْضِعه ، ومنها ما لم يَضَعْه في مَوْضِع .

٣ واعْلم أنَّ في أخْبارِ الآحادِ ما يُعْلم في راوِيه أنَّه بروايتِهِ ارْتَكَبَ عَظيمًا ، كما رُوِي في بابِ التَّشْبيه والجَبْر وغيرِهما من ضُرُوب الخَطأ ؛ لأنَّ مَن ابْتدأَ بذلك وكَذَبَ فيه ، فهو أحَدُ المُضِلِّين ، وإنَّما يجُوز رِوَاية ذلك بَعْد أنْ ظَهَرَت تِلْك ٦ الرِّوايَة ، لكن لا يُزادُ فيه ولا يُنْقَص ، فيَزيدُ التَّشْبِيهُ كما يَجِب مَعْرِفةُ الخِلافِ لهذه الطَّريقَةِ ، ولولا هذا الوَجْه لكان لا يحسُنُ ضَبْط هذه الأحادِيث ، فأمَّا ما عدا ذلك ، ممَّا لا مَدْخلَ له في الدِّيانات ، فلولا قِيام الدِّلالةِ على وُجُوب العَمَل [٢٩ظ] ٩ بخَبَرِ الوَاحِد على بَعْض الوُجوه ، لم يكن في نَقْله فائِدةٌ ، ولذلك تَرى الواحِدَ مِن أصْحابِ الحَدِيث يُحِبُّ الاسْتِكْثار من طَرِيقَة حَدِيثٍ واحِدٍ ، ولا يكون فيه كَبيرُ فائِدَةٍ ، إلَّا ما ذَكَرناه من تَخْيِير الزِّيادات فيه .

١٢ وقد رُوِي عن النَّبيِّ ـ صَلّى الله عَلَيْه ، أنَّه قال : « سيأتيكم عنّي حَديثٌ مُخْتَلِف ، فَمَا وافَقَ كِتابَ الله ـ تعالى ـ أو سُنَّتي فهو مِنِّي ، وما كان مُخالفًا لذلك فليس/ مِنِّي » . ومَعْلُومٌ مِنْ ذلك أنَّ المُرَادَ به ما طَرِيقُه العَمَلُ ؛ لأنَّ ما طَرِيقُه الدِّين ، ١٩٤ ١٥ لا يَجِب قَبُول خَبرِ الوَاحِد فيه أصْلًا ، وما ثَبتَ بالدَّلِيل أنَّه لا يَقْبل السُّنَّة[a] فلا مَعْنَى لقَبُوله ؛ لأنَّ مِنْ شَرْطِ قَبُوله المُوافقَةَ ، وهذا هو الذي نَقُولُ : « إنَّ خَبَرَ الواحِد لا يُقبَلُ إذا خالَفَ الكِتابَ والسُّنَّةَ المَقْطُوع بها » .

١٨ فإنْ قِيلَ : أتكْرهُون طَلَبَ الحَدِيث ؟

قِيلَ له : مَعاذَ الله أنْ نقُولَ ذلك ، لكِنَّا لا نُوجِبُ طلَبَه ، كما لا نُوجِبُ طلَبَ الأدلَّة القاطِعَة ؛ لأنَّ ذلك كالتَّبَع لِمَا ذكرناه ، ونقُولُ في طالِبه : إنَّه يجِبُ أنْ يُميِّز

---

a) بالهامش : أظنه : البتة .

بَيْن الذي يَجُوز أنْ يصِحَّ ويَصِحّ تأويلُه إذا لم يَصِحّ ظاهرًا، وبَيْن ما ليس هذا حالَهُ.

٣ وإذا كان ـ صَلّى الله عليه ـ قد ثَبَتَ عنه كَراهةُ قِراءَةِ القرآن مِن دُونِ تَدَبُّرٍ وتأمُّلٍ، فالحَدِيثُ بذلك أَوْلى، وإنَّما يُحمَلُ ما رُوِي عن شُعبَة وغَيرِه مِن ذَمِّ أصْحابِ الحَدِيث، لِفَساد طَرِيقتهم وقِلَّة تَمْيِيزهم، لا لأمْرٍ يَرْجع إلى نَفْس الحَدِيث.

٦ وأمَّا ظَنُّ مَنْ يَظُنُّ في أصْحابنا أنَّهم لَيْسوا مِن أهْلِ الحَدِيث، فليس كما قاله، وذلك كظَنٍّ بعضهم أنَّهم ليسوا مِن أهْلِ الفِقْه، وإنَّما أُتِيَ هذا القائِل مِن أجْل أنَّهم لم يشْهرُوا أنفسهم بالفِقْه، وتوفَّروا على ما هو عندهم أجْدى في الدِّين مِن ذلك، ٩ وكذلك القَول في طَلَبِهم الحَدِيث.

وقد ذَكَرَ الشَّيخ أبو عَلِيٍّ ـ رَضِي الله عنه ـ في جَوَاب قَوْلِ ابن الرَّوَنْدِي في «كِتاب الإمَامة»[1] أنَّ هذه الطَّائِفَة لا مَدْخل لها في الحَدِيث، وبَيّنَ كَثْرة المحدِّثين ١٢ من أصْحابنا، وكثرة المُصَنِّفين منهم، لكنَّ الحَدِيثَ بمنزلَةِ سَائِر ما يَجِبُ أنْ يَتحرَّز الإنسَانُ فيه، لأنَّ مَن حَدَّثَ عَن غيره بما لا يَعْلم أنَّه قد سَمِعَ منه، إمَّا على جُمْلةٍ أو تَفْصِيلٍ، فهو مُقْدِم على قَبِيحٍ لا يَحِلُّ منه ذلك، كما لا يَحِلُّ منه لو علِمه كذِبًا ١٥ [٣٠و] فمَن يشتدّ تَحرُّزه، يَرَى أنَّ ذلك لو وَجَب لكان من فُرُوضِ الكِفَايات، والسَّعِيد فيه قد كُفِي بغيره.

وقد كان أصْحابُ رَسُول الله ﷺ، فيما يَرِدُ مِنَ الفَتَاوى، فيهم من يُحِيلُ على ١٨ غيره تحرُّزًا. وكذلك القَوْلُ في الحَدِيث، خُصوصًا في هذا الوَقْت، وقد صُنِّف فيه

(١) في كتاب «نَقْض كتاب الإمامة» (الفهرست للنديم ١:٦٠٧)، وعن «كتاب الإمامة» يقولُ أبو الحسين الخَيَّاط، وهو يذكر تَبَرُّؤَ المُعْتَزِلة من ابن الرَّوَنْدِي: «... فبقي طريدًا وحيدًا، فحمله الغَيْظُ الذي دَخلَه على أنْ مالَ إلى الرَّافِضَة، إذْ لم يجد فِرْقَةً من فِرَقِ الأمَّة تَقْبَلُه فوَضَعَ لهم كِتابَه في «الإمامَة» وتَقَرَّبَ إليهم بالكَذِبِ على المُعْتَزِلَة» (الانتصار ١٠٢).

مِنَ الكُتُبِ ما لا تَكادُ تَمَسُّ الحاجَة إلى أكثر منه . فأمَّا كِفايَة ما يَنْفع في الدِّين مِنَ المواعِظ فحَسْبه على كل حالٍ ؛ لأنَّ المَرْءَ لا يَفْصِلُ بَيْن سَماعِها مُجرَّدة ، وبين سَماعِها بالأسانيد ، فهذه طَرِيقَةُ الكلام في هذا الباب .

/وبعد ، فإنَّ غَرَضَ مَنْ يَنْسب هذه الطَّائِفَةَ إلى قِلَّةِ الحَدِيث ، ظَنُّهم أنَّهم لا يَعْمَلون على الأحادِيث المَرْوِيَّة عندهم ، وهذا خَطَأٌ عَظِيمٌ ؛ لأنَّهم إنَّما لا يَعْملون عليها ، لأنَّ العَمَلَ عندهم على أدِلَّة العُقُول التي لا تَحْتَمِل ، وعلى أدِلَّة السُّنَّة القاطِعَة ، والإجْماع القاطِع هو الواجبُ دون أخبار الآحاد التي قد يُعْتَمَدُ فيها الكَذِب ، وقد يَقَع فيها السَّهْوُ والنِّسيانُ والتَّغْيِيرُ والتَّبديلُ ، لا لأنَّهم لم يَعْرِفوا ذلك ، وعَرَفوا ما يَصِحُّ فيه السَّنَد وما لا يَصِحُّ ، فإنَّ النَّاظِر إذا نَظَرَ في « كِتاب القاضِي بين المُخْتَلِفَة » لأبي جَعْفر الإسْكَافي ، وفي كتابِ « نَقْض الشِّيرْجاني »[(١)] لأبي القَاسِم البَلْخِي ، يَعْلم أنَّ الأمْر كما قُلْناه . وعلى أنَّهم رَوَوْا من جِهَة الآحاد ، ما يُعارِضُ ما أوْرَدَه القَوْمُ من جِهَة الآحاد أيْضًا . وقد بَيَّنا الكَثِيرَ مِنْ ذلك في أوَّل هذا الكتاب .

وقد رَوَى أبو القاسِم ـ رَحِمَهُ الله ـ عن أبي هُرَيْرَة ، أنَّ رَجُلًا من خَثْعَم قال : يا رَسُول الله ، متى يَرْحَمُ الله عِبادَه ؟ فقال ـ عليه السَّلام : « إنَّما يَرْحَمُ الله عِبادَه ما لم يَعْمَلوا بالمعاصي ، فيقولوا هذا مِنَ الله ، فإذا فَعَلُوا ذلك انتُزِعت الرَّحْمةُ منهُمُ انتِزاعًا » . ثم قام آخَرُ فقال : يا رَسُول الله ـ صَلَّى الله عليك ـ أيَضِلُّ الرَّجُلُ وهو

---

(١) الصَّوابُ السِّيْرجاني نسبة إلى السِّيْرجان مدينة بين كَرْمَان وفارس ، منها حَرْبُ بنُ إسماعيلَ لقِيَ أحمدَ بنَ حنبلٍ ـ رضي الله عنه ـ وصَحِبه ، وله مؤلفات في الفقه منها كتاب السنة والجماعة ، قال : شَتَم فيه فِرَق أهل الصلاة ، وقد نَقَضَه عليه أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البَلْخي (ياقوت) . وهو حَرْبُ بنُ إسماعيلَ بن خلف الحَنْظَليّ الكرماني أبو محمدٍ وقيل أبو عبد الله ، تُوفِّيَ سنة ٢٨٨هـ ترجمتُهُ في طبقات الحنابلةِ لابن أبي يعلى ١: ١٤٥، تذكرة الحُفَّاظ للذهبي ٢: ٦١٣، الأنساب للسمعاني (الكرماني) .

يَقرأ القُرآن ؟ قال : « نَعَمْ » . قال : وكيف ذلك ؟ قال : « يَعْمل بالمعاصِي ثم يقولُ هذا مِنْ عِند الله ، فإذا فَعَلَ ذلك طَبَعَ الله على قَلْبِهِ » .

والمْشْهُورُ عن الحَسَن ، أنَّ أقوامًا باتوا وأقلامُهُم تجري في دِماءِ المسلِمِين وأمْوالِهِم ، ثم [٣٠ظ] قالوا : إنَّما جَرَتْ أقلامُنا على أقْلامِ الله ، كَذَبوا والله ، إنَّ أقْلام الله لَتَجْري بالبِرِّ والتَّقْوى ، ولا تَجري بالإثْم والعُدْوان ، أَفَّاكٌ على الله جَهَلة بالله ، كَذَبة على الله زَعَمُوا أنَّ الله تعالى أَسَرَّ عِنده كتابًا نَهاهُم عنه في العَلانِيَة ، لقد اسْتَفْشُوا رَبَّهم واتَّهمُوه وقالوا عليه قولًا عظيمًا . والمشهور عنه قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الآية ٦٠ سورة الزمر] ، قال : وأيُّ كَذِبٍ أشَدُّ مِنَ أنْ ينطَلِق الرَّجُلُ ، فيَعْمَل الخَطِيئة ثم يَقُولُ : كَتَبَها الله عَلَيَّ .

١٩٦ /ورُوِيَ عن عُمَرَ أنَّه قال لِرَجُلٍ : كيفَ أنت يا فُلانُ ؟ قال بخَيْرٍ ما اتَّقَيْتُ الله ، فقال له عُمَرُ : لا أمَّ لكَ ! ومَن يَحولُ بينك وبَيْن تَقْوى الله تعالى ، ومن يَمْنَعُك أنْ تتَّقِيَ الله تعالى ؟

وعَنِ ابن عَبَّاسٍ في قوله تعالى : ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [الآية ٤٢ سورة التوبة] ، قال ابن عبَّاس : كَذَبوا والله ، لقد كانوا يَسْتَطِيعون الخُرُوج .

وعَنِ الحَسَنِ : أنَّ شُرطِيَّيْن أتَيا إليه فقالا له : إنَّ الأمير مالِكَ بنَ المُنْذِر ، بعَثَنا إليك نَسْألك : ما تقولُ في أطْفالِ المُشْرِكين ؟ فقال : « ما أقولُ إلَّا ما قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الآية ٦٤ سورة التوبة] .

فقال ، عليه السَّلام [a]: « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة ...» . أبْلِغَا الأمِيرَ عَنِّي .

---

a) لعلها : وقد قال .

ورُوِي عن أنسِ بنِ مالِكٍ عن رَسُولِ الله ﷺ قال في أطْفال المُشْرِكين إنَّهم ليسَ لهم سَيئاتٌ فيُعَاقَبوا، ولا حَسَناتٌ فيُجَازوا بها، فيكُونوا مِنْ مُلُوك أهلِ الجَنَّة، هم ٣ خَدَمُ أهْلِ الجَنَّة.

ورُوِي أنَّ رجُلَيْن اخْتَصَمَا إلى طاوُسٍ، فقال أحَدُهُما: لِذلِكَ خُلِقْنا. فقال طاوُسٌ: كَذَبْتَ. فقال الرَّجُل: أليْسَ الله ـ تعالى ـ يقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ٦ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ * وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [الآيتان ١١٨، ١١٩ سورة هود]، فقال طاوُسٌ: إنَّما خَلَقَهم للرَّحْمة والجَمَاعَة.

وعَنِ ابنِ سِيرِينَ أنَّ رجُلًا قال: إنَّ فُلانًا يقال رَجُلًا شِرِّيرًا [كذا] كما شَاءَ الله، ٩ فقال: مَهْ، فإنَّ الله ـ تعالى ـ لا يَشَاءُ إلَّا الخَيْر.

فَصْلٌ

في صِحَّة تَلْقِيبنا المُشَبِّهَة بِذَلِك

١٢ إنْ قِيلَ: إنَّ القَوْمَ يقولون: إنَّ الله ليس كَمِثْله شَيءٌ، كما يقولُون، لكنَّهم يَصفُونه بصفات مشتركة، وأنتم تَصِفونه أيضًا بقولِكُم: إنَّه تعالى مَوجُودٌ/ عالِمٌ ١٩٧ قادِرٌ حَيٌّ، فلِمَ لَقَّبْتُموهم بذلك ورَمَيْتموهم به [٣١و] وأخْرَجْتُموهم مِنْ أنْ يكونوا ١٥ مُوَحِّدة؟ قيل: إنَّ التَّشْبِيهَ لا يَقَعُ بالمُشارَكة في الوَصْفِ فقط، وإنَّما يَقَعُ بأنْ يَشْتَرِكا في الصِّفَة الرَّاجِعَة إلى الذّات، يُبَيِّن ذلك أنَّ السَّوادَ والبَيَاضَ يَشْتَرِكان في الوُجُود والحُدُوث، والحِسّ والبَقاء، وهما مع ذلك مُخْتَلفان، بل يَتَضَادّان إذا ١٨ كان المَحَلُّ واحدًا. وكذلك الجِسْم والعَرَض، وكذلك فلا أحَد يُقِر بالله ـ تعالى ـ مِن المُسْلِمِين، إلَّا ويقول: هو مَوْجُودٌ وقادِرٌ وعالِمٌ وحَيٌّ.

وتَجْري هذه الأوْصافُ على الواحِدِ منَّا، فالتَّشْبِيهُ إذًا إنَّما يَقَعُ بالمشارَكة في الصِّفَة التي لا تُعلَم الذَّاتُ إلَّا عليها، فلمَّا كان مِن قَوْل القوم إنَّه تعالى جِسْمٌ، وله صِفَةُ الأجْسام، مِنْ حيث قالوا ذلك فيه صَرِيحًا، ومِنْ حيث وصَفُوه بالأعْضَاء ٣ والزَّوال والاسْتِواء، والمَعْلومُ مِمَّن هذه صَفِتُهُ أنَّه يَجِب أنْ يكون مِثْلًا لهذه الأجْسَام، صحَّ القَوْلُ فيهم بأنَّهُمْ مُشَبِّهَةٌ، والمُرادُ بذلك أنَّهم وَجَّهُوا عِبادَتهم إلى مَن هذا وَصْفُه، واعْتَرفُوا بأنَّ خالِقَهم هذا وَصْفُه. ٦

فإنْ قِيلَ: كيف يَصِحّ منكُمْ ذلك وأنتم تَقُولُون: إنَّ مَن قال بذلك لا يَعْرِفُ ربَّه أصْلًا، فكيف يكون مُشَبِّهًا وهو لا يَعْرِفُه؟

قِيلَ: المُرادُ به ما ذكَرْناه، أنَّه يَصِفُ خالِقَه ومَعْبُودَه بذلك، وإنْ كان في ٩ التَّحْقِيق مَن هذا وصْفُه لا يَعرِفُ رَبَّه، ولو أنَّ رجُلًا مِن أوْلادِ العَرَب وَصَفَ أباه بأنَّه أعْجَميٌّ، لصَحَّ أنْ يقال في هذا الواصِف إنَّه شَبَّه أباهُ بالعَجَم، وإنْ كان في الحَقِيقَة لم يَعْرفه. ١٢

فإنْ قِيلَ: فما قولُكُم فيمَنْ وَصَفَ الله ـ تعالى ـ بما هو أهْلُه، لكنه يقول إنَّه يُرَى بالأبْصار؟

قِيلَ له: إذا كان يقُولُ ذلك على حَدِّ ما يَرْوُونَه فهو مُشَبِّه؛ لأنَّهم يُجَوِّزون ١٥ رؤيتَه في حالٍ، وأنْ يَحتَجِبَ في حالٍ، فلا يكون هذا القَوْل إلَّا تَشْبِيهًا، وإنَّما تَحرَّز من ذلك قَوْمٌ خالَطُوا المتكلِّمين مِن أصْحابنا، فزَعَموا أنَّه يُرَى كما يَشَاء، ونَفَوْا عنه التَّشْبِيهَ، فإنْ كانوا يُحقِّقون ذلك، لم يكونوا مُشَبِّهةً وإنْ جَهِلُوا كيفيَّة ١٨ الرُّؤْيَة، لكِن القَوْم مع ذلك عِند ضِيقِ الكلام عليهم، رُبَّما عَادُوا إلى التَّشْبِيهِ فيقولون: يَجُوزُ أنْ يَرَى [٣١ظ] بَعْضَها بعضًا بالإشارةِ، وذلك يُحقِّق التَّشْبِيهَ.

فإنْ قِيلَ: فما قولُكُم فيمَنْ يقول إنَّه تعالى لا يَعْلم الأشْياء إلَّا بِعلْم، ولا يقْدِر إلَّا بقُدْرة، أيكون مُشبِّهًا؟

١٩٨ /قِيلَ له : إنْ عَرَف الله ـ تعالى ـ كما يَجِب ، لا يكون بذلك مُشَبِّهًا . إذا قال في قُدْرَتِهِ وعِلْمه إنَّهما لا يحلَّانِهِ ، لكنه يَخْرُج عن أنْ يكُون مُوَحِّدًا ، من ٣ حيث [a] لم يَزل ما لَيسَ هو الله ، والخارِجُ عن التَّوْحِيد في باب الخَطأ العَظِيم ، كالدَّاخل في التَّشْبِيهِ .

فإنْ قِيلَ : أفَتَعُدُّون مَنْ قال : الله ـ تعالى ـ قادِرٌ مُشبِّهًا مِن حيث الاسْمُ ؟ قِيلَ ٦ له : قد بيَّنا أنَّ بالاشْتراك في الاسْم لا يَجِبُ التَّشْبيهُ ، فمَن ظَنَّ ذلك وقال : إنِّي لا أصِف الله ـ تعالى ، قادِرًا ولا مَقْدُورًا ، لكي لا أكُونَ مُشبِّهًا ، فقد أخْطأ في ذلك .

٩ فأمَّا مَن زَعَمَ أنَّه تعالى لا يُوصَف لا بنَفْي ولا بإثْباتٍ ، لكَيْ يَتحرَّز عن التَّشْبيهِ ، فذلك خِلافُ قولِ المُسْلِمين ، وخِلافُ ما نَزَل به الكِتاب ، وخِلافُ ما عليه الرَّسُول والأُمَّة ، فلا مُعتَبَرَ بكلامهم .

١٢ وبَعْدُ : فإنَّ العارِفَ بالله يَعْرِفُهُ بدِلالَة أفْعالِه ، فلا بُد مِن أنْ يَصِفَه بأنَّه فاعِلٌ ، وإنْ كان فِعْلُه مُقدَّرًا ، يَصِفُه بأنَّه خالِقٌ ، ويَصِفُه لِمَا فَعَله مِنَ الإحْسان بأنَّه مُحْسِنٌ ، ولا بُدَّ مِن أنْ يعْلَم أنَّه قادِرٌ إذا كان الفِعْلُ لا يَصِحّ إلَّا مِنْ قادِرٍ ، فكيف يَصِحُّ ما ١٥ قالوه ؟

فإنْ قِيلَ : أوَ لَيْس في أصْحابِكُم مَن يقول إنَّ هذه الأسْماء لا تكُون إلَّا تَوْقِيفًا . فكيف يَصِحُّ أنْ يصِفُوه بها ؟

١٨ قِيلَ له : على قولهم إنَّها إذا وَرِدَ بها الكِتابُ والسُّنَّة ، فقد ثَبَت التَّوْقِيفُ ، وإنْ كان الصَّحِيح عندنا أنَّ هذه اللُّغاتِ تَحْصُلُ بالمواضَعَة ، ومتى عُلِم أنَّ الصِّيغَة وُضِعت لفائِدَة ، بقِيَ أنْ نَعْلَمَ ثُبُوت الفائِدة ، ثم نُجْري الاسْمَ عليه ،

---

a) كلمة غير واضحة بالأصْل .

فقد صَحَّ أنَّ مَن تَصِحُّ منه الأفْعالُ يُوصَف بأنَّه قادِرٌ ، ومَن صَحَّ منه الفِعْل المحْكَم المُتْقَنُ ، يُوصَفُ بأنَّه عالِمٌ . ومَن يَصِحُّ منه إدرَاكُ المدْرَكات يُوصَفُ بأنَّه حَيٌّ ، فكيف يُقالُ إنَّه تعالى لا يُوصَفُ بهذه الأوْصافِ ؟ وكما يجِبُ أنْ يُوصَفَ بهذا ، فكذلك يجب أنْ تُنْفَى عنه الصِّفاتُ التي تُفِيدُ ما لا يَجوزُ عليه .

١٩٩ فإنْ قِيلَ : أَفَتَصِفونَه بالألْقاب ؟

قِيل له : لا ، لأنَّها قائِمَةٌ مَقَامَ [٣٢و] الإشارَةِ ، ثم تَسْتَمِرُّ فيه ، فلذلك لا يَجُوزُ فيه التَّلْقِيب .

فإنْ قِيلَ : أَلَسْتُم تقُولون هو شيءٌ وإنْ لم يُفِدْ .

قِيلَ له : إنَّ ذلك في حُكْمِ المُفِيد ، إذْ لا بُدَّ مِن اسْمٍ جامِعٍ لكلِّ ذات ، كما لا بُدَّ مِن أسْماءٍ تكون أخَصَّ بذلك ، فلذلك وصَفْنَا الله ـ تعالى ـ بأنَّه شيءٌ ، ثم نقولُ فيه : هو شَيْءٌ لا كالأشْياءِ ؛ لأنَّ ذلك لا يتَنَاقَضُ ، فلا يَجْرى مَجْرى قولَ القائِل : جِسْمٌ لا كالأجْسام ؛ لأنَّ ذلك مُتَناقِضٌ ، لأنَّ ما لا يكونُ كالأجْسامِ ولا يكونُ مِثْلًا لها ، لا يَجُوز أنْ يكون جِسْمًا ، كما أنَّ ما ليس بشَخْصٍ ولا جَسَدٍ ، لا يجُوزُ أنْ يُوصَف بأنَّه شَخْصٌ لا كالأشْخاصِ ، تعالى الله عن ذلك ، فقدْ ثَبَتَ كيفَ يَتَحَرَّزُ المرْءُ عن التَّشْبِيهِ بهذهِ الجُمْلَةِ .

فَصْلٌ

في تَلْقِيبِ هؤلاء المُجْبِرَةِ بأنَّهم مُجوِّرَة مُظَلِّمَة

٣ قَدَرِيَّة، إلى غَيرِ ذلك

إنْ قِيلَ: لِمَ وصَفْتُمونا بذلك، مع زَعْمِنا بأنَّا نَخْتار الفِعْل ونَكتَسِبُه، وفَصَلْنا بَيْن ذلك وبَيْن ما نُجْبَرُ عليه مِنْ مَرضٍ وغيره. وبَعْدُ: فإنَّه كانَ يجِبُ أنْ تُسَمُّونا ٦ مُجْبَرِين على طريقَةِ اللُّغة؛ لأنَّ مَن أُجبِرَ على الشَّرِّ فهو مُجْبَر، ولا يَصِحُّ أنْ يُوصَفَ بأنَّه مُجْبِر، ولذلك لا يُقالُ فيمَنْ وَصَفَ غيرَهُ بالجَوْر، إنَّه مُجوِّر، كما لا يُقالُ فيمَن وَصَفَ غيره بالقُدْرةِ، إنَّه مُقَدِّرٌ، أو وصَفَ غيرَهُ بالعِلْم، إنَّه مُعَلِّم.

٩ قِيلَ له: إنَّ مَشايخَنا عَوَّلوا في ذلك على أصْلٍ مُقرَّرٍ، وهو أنَّهم قالوا لهم: ألَيْس لو صَحّ ما قال جَهْمٌ؛ في أنْ لا قُدْرةَ للعَبْدِ البَتَّة، وأنَّ الإيمانَ والكُفْرَ مِن خَلْقِ الله في الكافِرِ والمؤْمنِ، وكذلك سائِرُ تَصَرُّفِه، لوجبَ أنْ يُوصفَ جَهْمٌ بهذا القَول ١٢ بأنَّه مُجْبِرٌ مُجَوِّرٌ، على ما يَقْتَضِيه التَّعارُفُ، فقالوا: نعم. فقال لهم مَشايِخُنا: فيجب أنْ تكونوا بهذه المنزلة، إذا نَسَبْتم الإيمان والكُفْرَ إلى أنَّهما مِن خَلْقِ الله - تعالى - وصُنْعِه وإحْدَاثِه وإيجَادِه، فعلى هذا الوجهِ أَلْزَمُوهم ذلك فقالوا لهم: أَلَيْس ١٥ أنَّه تعالى لو مَنَع مِن الإيمان، لَوجَبَ أنْ يُوصَفَ بأنَّه صَرَف عنه وصَدَّ عنه، وإذا فَعلَ فيه ضِدَّ الإيمان، يُوصَفُ بأنَّه اضْطَرَّه إلى ألَّا يُؤمِنَ، فيجبُ أنْ يَقُولوا أيضًا بأنَّه أجْبَرَه على الكُفْر.

١٨ /[٣٢ظ] فَعلَى هذه الطَّرِيقَة وصَفُوهم بهذا الوَصْفِ، فقالوا: إنَّ المجَوِّر بالوَصْفِ ٢٠٠ هوَ الذي يَنسِبُ الجَوْرَ إلى غَيرِه، وعلى هذا، يُقالُ في الحاكمِ إذا وَصَفَ الشَّاهِدَ بالزُّور، إنَّه مُزوِّر لما حَكَمَ بذلك فيه، فقالوا: فإذا كان قولُكُم: إنَّه لا جَوْر يكُونُ

أو يمكنُ أنْ يكون إلَّا مِنْ خَلْق الله ، فيجب أنْ تكُونوا مُجوِّرةً لله ـ تعالى ، وإذا كان لا ظُلْم فيما يُمكن أنْ يكون إلَّا مِنْ عند الله ، فيجِبُ أنْ تكونوا مُظلِّمين لله .

وبَعْدُ : فلا شُبْهةَ في أنّكم لو قلتم : إنَّ الله ظالِمٌ جائرٌ ، لكنتم مجوِّرين مُظَلِّمين له ، فإذا قُلْتُم : إنَّه فَعلَ الظُّلمَ والجَوْر ، فأنتم تَستَحِقّون هذا الوَصْفَ ؛ لأنَّكم أضَفْتُم إليه المعنى ، ولا معتبَر باخْتِلافِ الأسْماءِ ، فعلى هذا الوَجْه أجْرَى مَشايخُنَا عليهم هذه الأوْصافَ .

فأمَّا الكلام في أنَّهم القَدَريَّة ، فقد تقدَّم القَوْلُ فيه .

فذَكر الشَّيْخُ أبو القَاسِم ـ رَحِمَهُ الله ـ فيما رُوي عن النَّبيِّ ـ صَلَّى الله عليه ـ أنَّ قومًا يقولون : لا قَدَرَ ، وهم مَجُوسُ هذه الأُمَّةِ ، أنَّ ذلك وإنْ صحَّ ، فهو مَحْمُولٌ على المجْبِرةِ ؛ لأنَّ مِن قولِهم : إنَّ الله ـ تعالى ـ لم يُقدِّر هِدَايةَ أكثرِ الخَلْقِ إلى الدِّينِ ، كما قالت المجُوسُ .

فأمَّا أنْ يكونَ المرادُ ، ممَّا يَصِفُه الله ـ تعالى ، بأنَّه لا أحَد مِنَ المكلَّفين إلَّا وقد هَدَاه إلى الدِّين ، فذلك لا يَصِحُّ ، وقد بَيَّـن أنَّ دِينَهُم مُوافِقٌ لِدِين المجُوسِ مِنْ وُجُوهٍ ، منها قَولهم : إنَّ المُؤْمِنَ لا يَقْدِرُ على الكُفْرِ ، ولا على الخُرُوج مِنَ الإيمانِ ، وهو محمُودٌ على فِعْله ، وإنَّ الشَّيْطانَ لا يَقْدِرُ على الخَيْرِ ، ولا يُتَوهَّم ذلكَ مِنْهُ ، وهو مَذْمومٌ على ما يكونُ منه .

ومنها أنَّ قومًا مِنَ المجُوسِ ، يَرَوْن أنَّ الحُجَّة تَلزَمُ العَبْدَ لِسيِّده بإحْسانِه إليه وأمرِه إيَّاه بما يأمُرُه بِه ، وإنْ كان العَبْد لا يَقْدِرُ على ذلك ، وهكذا قول المجْبِرة .

ومنها [٣٣و] أنَّه ليس من أهْلِ الأدْيان في نِكاح الأمَّهَات والبناتِ والأخَواتِ وشُرْبِ الخَمْر والملاهي أنَّه مِنَ الله ، إلَّا المجُوس . وهكذا قَولُ المجْبِرة .

وقد صَنَّفَ مَشايِخُنَا في مُضاهَاتِهِم للمَجُوس كُتُبًا ، حَقَّقوا بها أنَّ مُرادَه ـ صَلَّى الله عليه ـ بتَشْبيهِهِم بالمجُوسِ هم هؤلاء ، وقد بيَّنَّا / مِن قَبْلُ ـ أيضًا ـ القَوْلَ في ذلك . وأحَدُ ٢٠١
٣ ما يَدُلُّ على أنَّ المراد بالقَدَرِيَّة هؤلاء القَوْمُ ، ما رُوِي عن النَّبيِّ ﷺ : « أنَّ القَدَرِيَّة خُصَماءُ الرَّحْمن » . ومَعْلومٌ أنَّ الخَصْم لا يكون إلَّا مُخَالفًا ، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُون خَصْمًا ـ للرَّحمن ـ إلَّا عند الحاجَةِ إلى ذِكْر العِقَاب أو طَلَب الثَّوابِ ،
٦ وذلك إنَّما يَكُون في الآخِرَة ، ومَعْلُومٌ أنَّه تعالى إذا حاسَبَهم وسَاءَلَهم وعاقَبَهم ، فمِن قولِهِمْ : ياربِّ إنَّما أُتِينا مِن قِبَلك ، لأنَّكَ خَلَقْتَ فينا ما عاقَبْتَنَا فيه ، وخَلقْتَ فينا الأسْباب الموجِبَةَ لذلك ، وما أرَدْتَ منَّا سِواه ، ولا أقْدرْتَنا على
٩ الخُروج مِن ذلك إلى الإيمانِ والطَّاعَةِ ، فكَيفَ يجُوز أنْ تُعاقِبَنا ؟ وذلك منهم مُخاصَمَةٌ للرَّحْمَن ومُخالَفَةٌ له ؛ لأنَّهم يَذْكرون الكثيرَ مِن الأعْذارِ ممَّا عُوقِبوا لأجْله من كُفْرٍ ومَعْصِيَةٍ ، ويرون ألَّا يُقْبل عليهم ، بل يُقالُ لهم لا تعتذِروا اليوم .

١٢ فأمَّا على قَوْلنا ، فإنَّ المعَاقَب مُنقَادٌ لله تعالى ، مُقِرٌ على نفسه بالذَّنب ، معتَرِفٌ بأنَّ ما يلحَقُهُ هو بِسُوء فِعْله ، ومَنْ هذا حالُهُ لا يكونُ خَصْمًا .

فعلى هذا الوَجْهِ قال تعالى : ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ [الآية ٧ سورة التحريم] . والمرادُ
١٥ له لا عُذرَ يُمكِنُكم إظْهاره ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الآية ٧ سورة التحريم] .

فَصْـلٌ

في تَشْنيعهم علينا بِذِكْر عَذَابِ القَبْر، ومُنْكَرٍ ونَكِيرٍ، وما أشْبَهَ ذلك[1]

٣

إنْ قِيلَ: إنَّ مَذْهَبكُم أدّاكم إلى إنْكارِ عَذَابِ القَبْر وغيرِه، ممَّا قد أطْبَقتْ عليه الأُمَّة، وظَهَرَتْ فيه الآثار.

قِيلَ له: إنَّ هذا الأمْرَ إنَّما أنكرَه أوَّلًا ضِرَارُ بنُ عَمْرٍو، ولمَّا كان من أصْحاب وَاصِلٍ، فظَنُّوا أنَّ ذلك ما أنكَرَتْه المُعْتَزِلةُ، وليس الأمْرُ كذلك، بل المُعْتَزِلَة رَجُلان: رَجُلٌ يُجوِّزُ ذلك كما وَرَدتْ به الأخْبار، /والثَّاني يَقْطع على ذلك، وأكثر أصْحابنا يَقْطعون على ذلك لظُهُور الأخْبار، وإنَّما يُنكِرون قول طَائِفَةٍ في الجُمْلة، إنَّهم يُعذَّبون وهم مَوْتى؛ لأنَّ دَليلَ العَقْل يَمْنع مِن ذلك، وإذا كان مع قُرْبِ عَهْدِه بحِسِّه ولمَّا دُفِنَ يَعْلَمون بأنَّه لا يَسْمَع ولا يُبْصر [٢٣ظ] ولا يُدْرك ولا يَلْتذُّ، فكيف يَجُوزُ عليه المُسَاءَلة والمُعَاقَبة مع المَوْت، وما يُرْوَى مِنْ أنَّ المَوْتَى يَسْمعُون، فلا يَصِحُّ إلَّا أنْ يُرَاد أنَّهم في تِلْكَ الحَال يَسْمعُون، بأنْ أحْيَاهُم الله وقوَّى سَمْعَهم.

٦ — ٢٠٢ — ٩ — ١٢

وأنْكَر مَشايِخُنَا عَذابَ القَبْر في كلِّ حالٍ؛ لأنَّ الأخْبارَ وَارِدَةٌ بذلك في الجُمْلة، فالذي يُقالُ به، هو قدْر ما تَقْتَضيه الأخْبارُ دون ما زادَ عليه، ولذلك لا

١٥

---

[1] من هنا إلى آخر هذا الفصل نَقَل أغلبه ابنُ أبي الحَدِيد في كتابه شرح نَهج البلاغة ٦: ٢٧٣-٢٧٥، وناقش بعض كلام القاضي.

جاء في شرح نهج البلاغة «(فصل في ذكر القبر وسؤال منكر ونكير): واعلم أنَّ لقاضي القضاة في كتاب «طبقات المعتزلة» في باب القبر وسؤال مُنكَر ونَكِير كلامًا أنا أورد هاهنا بعضه: قال رحمه الله...».

يُوَقَّت في ذلك التَّعْذيب وَقتًا. وإنْ كان الأَقْرَبُ في الأَخْبَارِ، أَنَّها الأوْقاتُ المقارِبَة للدَّفْنِ، وإنْ كُنَّا لا نُعينُ ذلك.

٣ فإنْ قِيلَ: إذا كانت الآخِرَةُ وقْتَ المجَازَاة، فكيف نُعَذَّبُ في القبْر وهو مِن أَيَّام الدُّنْيا؟

قِيلَ له: إنَّ القَليلَ ممَّا يَسْتَحقُّه المُعَاقَب، قد يَجُوزُ أنْ يُعجِّله الله في الدُّنْيا لبعض ٦ المصَالح، كما يفْعل في تَعْجِيل إقامَة الحُدُود على مَن يَسْتَحِقُّها، فلا يَمتنِعُ منْهُ تعالى أنْ يَفْعلَ ذلك بالميِّت، إنْ كان مِن أهْلِ النَّار.

فإنْ قِيلَ: فإذا كان بمَوْته وبالمعايَنَةِ قد زال عنه التَّكْلِيفُ، فكيف يكونُ ذلك مِن ٩ مَصَالِحِه؟

قِيلَ له: إنَّا لم نَقُلْ إنَّ ذلك مَصْلَحَة له خاصَّة في تِلْكَ الحال، وإنَّما نقول إنَّه مَصْلحة لمن يَعْلم ذلك مِن حالِ الموْتَى قبْلَ نُزُول الموْتِ بهم، لأنَّه إذا تُصُوِّر أنَّه إذا ١٢ ماتَ عُوجِلَ بذلك، كان أقربَ إلى أنْ يَنْصرف عن المعاصي، وقد يجوزُ أنْ يكون لطفًا للمَلائِكة الذِين يتولَّوْن هذا التَّعْذِيبَ.

فإنْ قِيلَ: أَفَتقُولون إنَّ مَن يتولَّى ذلك يُسَمَّى مُنكَرًا ونَكِيرًا؟ فإن قُلْتم ذلك ١٥ فكيف يَصِحُّ تَسْميتُهُم بما هو إلى التَّنْفِيرِ أقْرَب، والملائكةُ عندكم أفْضَلُ مِن الأنْبِياء؟

قِيلَ له: إنَّ التَّسْمِيَة إذا كانت لَقَبًا يَقَع به ذَمٌّ، لأنَّ الذَّمَّ إنَّما يَقَعُ بفائِدة الاسْم، ١٨ والأَلْقابُ هي كالإشارات لا فائِدَةَ تحتها.

وعلى هذا الوَجه قد سُمِّي الرَّجُلُ المؤمِنُ بظالِم وحارِث وكَلْب وكُلَيْب، إلى ما شاكَل ذلك، فيُحتَملُ أنْ يُسمَّى مَن يُعذِّبُ في القَبَر بذلك أيضًا، على ما ذَكَرْناه.

ويُحتَملُ أنْ يُسمَّى بذلك مِنْ حيثُ يَهجُم على ذلكَ/ الحي، عند إحْياء الله ـ تعالى ـ إيَّاه، وإكْمَاله عَقْله على وَجْه يُنكِره، فيُسَمَّى لأجْل ذلك مُنكَرًا ونَكِيرًا. ٢٠٣

فإنْ قِيلَ : أفتقولون في أهْلِ الجَنَّة إنَّهم يُثابُون في القَبْر كما قُلْتُم في أهْلِ النَّار ؟

قِيلَ له : إنَّ المؤْمِن يَعرِف مَنزِلتَه مِنَ الثَّواب فيُسَرُّ بذلك ، وهذا [٣٤و] لا يَمتنِع .
فأمَّا المساءَلة عند ذلك ، فقد رُوِي فيها الأخْبار ، وكلُّ ذلك ممَّا يَصِحّ ، بل يَجُوز أنْ يكونَ مِن الصَّلاح للمكلَّفين ، فالمنْعُ منه لا يصِحُّ ، وما ثَبَتَ بالتَّواتُرِ والإجْماعِ يجبُ أنْ يُقالَ به . وما عَدَاه يجب أنْ يجوز إذا لم يُمْنَع الدَّليلُ .

ورُبَّما سألوا في ذلك مسائلَ نَحو قَوْلهم : كيف يصِحُّ ذلك ، وقد يُقتَلُ الرَّجُلُ فيُجعَل رأسُه مَدْفُونًا في مَوْضع وجَسدُه في مَوْضِعٍ آخر ، وكيف يَصِحُّ مع عِلْمنا بأنَّا في أيِّ وَقْت نَنْبش عن القَبْر ، نَجِدُ الميِّت بحالَةِ المَوْتَى ؟ وكقولهم : إنَّ الميِّت لابُدَّ مِن زَوَال الرُّوح مِن بَدَنه ، فكيف يَصِحُّ أنْ يُعذَّب وقد فارَقه الرُّوح ؟ وكقولهم : قد يَمُوتُ في البَحْرِ ، وقد يَغْرَق في الماء الغَرِيق ، فكيفَ يَصِحُّ ذلك ؟

والجَوابُ عن جَمِيعه : أنَّ كلَّ ذلك لا يَمتَنِع مِن قُدْرته تعالى ، على ما ذَكَرنا ، بأنْ يُجْمَع بين الرَّأس والجَسَد ، وبَيْن الرُّوح والجِسْم ، وبين أجْزائه المتفرِّقة .

وبَعْدُ : فإنَّه لا يَجِب إنْ صَحَّ أنَّ في بَعْضهم لا يمكن عَذَابُ القَبْر أنْ تُنْكر صِحَّته في سائِرهم ، كما ثَبَتَ في الشُّهَداء أنَّ الله ـ تعالى ـ أحْيَاهُم ، كما دَلَّ عليه قَوْلُه : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [الآية ١٦٩ سورة آل عمران] ، أنْ نَحْكم في كلِّ ميِّت وقتيل ، وقد قيل إنَّ قوله : ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [الآية ٤٦ سورة غافر] ، يَدُلُّ على عِقابٍ مُعجَّل قبل الآخِرَة . لكن ذلك إنْ دَلَّ فإنَّما يَدَلُّ على آل فِرْعون خاصَّةً دون غيرِهم ، ومثلُ ذلك لا يُسْتَعْملُ فيه طَرِيقَةُ القِياسِ ، فالأقْرَبُ أنْ يُعْتَمَدَ في ذلك على الأخْبار الظَّاهِرَة .

فأمَّا مَن يقولُ : إنَّ الميِّتَ لا يَصِحُّ إعادَةُ حَياتِه ، على ما كان عليه قَوْمٌ مِن العَرَب . فالدَّلالة قد دَلَّتْ علَى أنَّه تعالى قادِرٌ على إعادَتِهم إذا أفْنَاهُم ، وعلَى إعادَة الحَيَاة إليهم ، على ما بَيَّنَه الله ـ تعالى ـ في كِتابِه ، وعلى ما ثَبَتَ بِدَلِيلِ العَقْل .

٢٠٤

/فَصْــلٌ

فِيما يُشَنِّعُون علينا، في ذِكْرِ المَوَازِين والشَّفَاعَة والصُّحُفِ والصِّرَاطِ وغَيْرِ ذلك

٣

إنْ قِيلَ: إذا كان القرآنُ قد دَلَّ على إثْباتِ المَوَازِين والشَّفَاعَة، [٣٤ظ] وعلى إثْباتِ المُسَاءَلةِ ورَفْع الكُتُب باليَمِين وبالشِّمَال، فكيف تُنْكِرون ذلك وتقولُون بأنَّ المِيزَانَ مِنَ الله هو العَدْلُ، وتَقُولون أنْ لا شَفَاعة للمُجْرِمين، ولا تُثْبِتون الصِّراطَ كما يَقُولُه العامَّة؟ ٦

قِيلَ له: إنَّ أكْثَرَ أهْلِ العَدْل يُثْبِتون الموازِين ولا يُنكِرونَها كما نَطَقَ به الكِتابُ، وإنَّما أنْكَره بعضُهُم، مِنْ حيثُ إنَّ الحَسَناتِ والسَّيئاتِ هي الأعْمال، وقد تَقَضَّت، ولا يَصِحُّ فيها الإعادَة، ولو صَحَّ ذلك فيها لَمَا صَحَّ أنْ تُوزَن، فقال لأجْلِ ذلك: إنَّ الله ـ تعالى ـ ذَكَره وأرادَ به العَدْلَ، لما كان المِيزَانُ طَرِيقًا لمَعْرِفَة العَدْل، وهذا لا يَمْنَع مِن إثْباتِها، وإنَّما يَمْنَعُ مِن دُونِ ذلك. ٩ ١٢

فإنْ قِيلَ: فكيف يكونُ الوَزْنُ على ما ذَكَرْتم مِن اسْتِحَالةِ ذلك في الأعْرَاض؟

قِيلَ له: إنَّ المكلَّفَ قد وَكَّل الله به مَنْ يَكْتُبُ حَسَناتِه وسَيِّئاتِه، فلا يَمْنَع مِن وَزْن الصُّحُف التي فيها الحَسَنات والسَّيِّات، فإذا رَجَحَت كِفَّةُ الحَسَنات، كان عَلاَمَةَ كَوْنه مِن أهْلِ الجَنَّة، وإذا رَجَحتْ كِفَّةُ السَّيِّئات، كان عَلاَمَةَ كونِه مِن أهْلِ النَّار. ١٥

فإنْ قِيلَ: أتُجَوِّزون غيرَ ذلك؟ ١٨

قِيلَ له: نَعَمْ؛ لأنَّه لَيْس في ذلك خَبرٌ قاطِعٌ، فيجوزُ أنْ يُجْعلَ عَلاَمَة كِفَّة الحَسَنات الضَّوء، وعَلاَمَة كِفَّة السَّيّئات الظُّلْمة. وقد يَجُوزُ غيرُ ذلك مِن العَلامات.

فإنْ قِيلَ : ما الفائِدَة في ذلك والله ـ تعالى ـ عَالِمٌ بمُفَارَقة أهْلِ الجَنَّةِ أهْلَ النَّارِ ، ولابُدَّ قَبْلَ ذلك مِنْ أنْ يكون تعالى أعْلَمَ أوْلياءَه مِنْ أهْلِ الجَنَّةِ أنَّهم آمِنُون مِن عَذَابِ الله ، فأيُّ فائِدَةٍ فيما تقولون ؟ ٣

قِيلَ له : إنَّ المكلَّفَ في الدُّنيا إذا تَصوَّر في ذلك الوَقْت العَظِيم الجامِع لكلِّ الخَلائِق ، أنَّ حالَته في كَوْنه مِنْ أهْلِ الجَنَّة أو مِنْ أهْل النَّار ، ستَظْهَر في الآخِرَة ، يكون لُطْفًا له ، وأيضًا يَنالُه/ السُّرُورُ العَظِيم ، ففيه ما ذَكَرْناه مِن الفائِدَة . وقد ٦ ٢٠٥ حَكَى الله ـ تعالى ـ في بعضِ أهْلِ الجَنَّة أنَّه قال : ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ۝ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ [الآية ٢٦ سورة يس] . والسُّرورُ الذي يَلْحَق المَرْءَ بِظُهور مَنْزِلَته العَظِيمَة للأوْلياء عَظِيم ، وكذلك سُرُورهُ بظُهُور ذلك لأعْدَاء الدِّين يَعْظُم ، فصارَ ذلك لُطْفًا مِن هذا الوَجْه ، [٣٥و] وكذلك قولنا في مُنَاوَلَة الصُّحُف باليَمِين لأهْلِ الجَنَّةِ ، وبالشِّمال لأهْلِ النَّارِ ، لأنَّ عندَ ذلك يَظْهَر ما ذَكَرناه ، وكذلك القَوْلُ في تَسْوِيد الوُجُوه وتَبْيِيضِها . ٩ ١٢

وكذلك القَوْلُ في أنْ يُقالَ له : ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الآية ١٤ سورة الإسراء] ، إنْ كنتم تُصَدِّقون بقِرَاءة كلِّ أحَدٍ ، فما قولُكم فِيمَن لا يَعْرِف الكِتابَة واللُّغة ؟ أيَدْخُلُ في هذه الجُمْلة أم لا ؟ ١٥

فإنْ قُلْتُم : يَدْخُلُ فيها فكيف يَدْخُلُ مع تَعَذُّرِ ذلك عليه ؟ وإنْ قُلْتُم لا يَدْخُلُ فيه ، فقد تَرَكْتُم العُمُوم بلا دَليلٍ .

قِيلَ له : إنَّه لا يَمْتَنِع ذلك في الكُلِّ ، وأنْ يكُون تعالى يُعرِّفُهم الكِتابَةَ والقِراءَةَ ، فيتأتَّى ذلك مِنَ الجَمِيع ؛ لأنَّه تعالى عَمَّ بقوله : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ﴾ [الآية ١٣ سورة الإسراء] . ١٨

فإنْ قِيلَ : أفَيصِحُّ ما يُذْكَر في الصِّراط ؟

قِيلَ له : أمَّا على ما تَقوله العامَّة في وَصْفه ، وعلى ما تَقُول في بَعْض الأخْبار ، فلا يَصِحُّ ذلك ، وإنَّما الذي يَصِحُّ أنْ يكون طَرِيقًا لأهْل الجَنَّة والنَّارِ بَعْدَ المحاسَبَةِ ،

٣ لأنَّ أهْلَ الجَنَّة مَمَرُّهم على بابِ النَّار ، فمَن كان مِن أهْلِ النَّار عَدَلَ إليها وقُذِفَ فيها ، ومَنْ كان مِنْ أهْل الجَنَّة يَجُوزُ عليها ويَنْجُو منها . وذلك أيْضًا مِن المصَالِح للمُكَلَّفِ ، إذا تُصُوِّر ذلك فهو مَعْنَى قَوْله : ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ

٦ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [الآية ٧١ سورة مريم] ؛ لأنَّ المُرادَ بذلك ما ذَكَرْناه والقُرْب منها ، وقد دَلَّ القُرآنُ على سُورٍ مَضْرُوبٍ فيه [كذا] ألْفُ مَكانٍ للسُّيَّار ، وهي المكان الذي يَجْتازُون منه إلى الجَنَّة ، ولذلك قال :/ ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ ٢٠٦

٩ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ * يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ﴾ [الآيتان ١٣، ١٤ سورة الحديد] ، فبيَّنوا لهم ، أنَّهم أُوتُوا مِن قِبَل أنفُسِهم ، فالصِّراطُ على ما ذَكَرناه ، هذا الطَّريق إلى الجَنَّة

١٢ والنَّار على ما بيَّنَّاه .

فإنْ قِيلَ : هَلَّا صَحَّ أنْ يقال : إنَّه أدَقُّ مِن الشَّعَر وأحَدُّ مِن السَّيْف ؟

قِيلَ له : إنَّ مِثْلَ ذلكَ لا يكُونُ طَرِيقًا للمَاشي ولا يتَمكَّن له ، ولا يَصِحُّ في

١٥ الآخِرَة ولا تَكْلِيفَ أنْ يُؤمَروا على وَجْه التَّعَبُّد لو أمْكَنَ ذلك أيضًا .

فإنْ قِيلَ : كيف يَكُون [٣٥ظ] طَرِيقًا سهْلًا مَسْلُوكًا ويُشَارِكُ فيه أهْلُ النَّار لأهْل الجَنَّة ؟

١٨ قِيلَ له : إنَّهم وإنْ شارَكوا أهْلَ الجَنَّة في المشْي ، فَفِي قُلُوبهم مِنَ الغَمِّ الذي قد شَاهَدُوا عِند المُحَاسَبَة مِن أحْوالِهم ، ما لا يُؤثِّر ذلك فيهم . وأهْل الجَنَّة فَفِي قُلُوبهم مِنَ السُّرُور ، ما لا يُؤثِّر فيهم مُسَاواةُ أهْلِ النَّار في ذلك القَدْر .

فإنْ قِيلَ : أفَتقولون بما رُوِي عن النَّبيِّ ﷺ أنَّ النَّاس يُحْشَرون حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا ، مع ما فيه مِن التَّهَتُّك ؟

قِيلَ له : إنَّ هذا الخَبَرَ مَقْبُولٌ عِند الكُلِّ ، والمُرَادُ أنَّ أوَّلَ ما يَخْرُجُون مِن الأجْداث بهذا الوَصْف ، ثم إنَّ الله ـ تعالى ـ يَكْسو أهْلَ الجَنَّة بما يَلِيق بالثَّواب ، ويَكْسو أهْلَ النَّار بما ذَكَره الله ـ تعالى ـ في الكِتاب . ٣

فإنْ قِيلَ : كيف يَصِحُّ في ذلك القَدْر مِنَ الأوْقاتِ هذا التَّكَشُّفُ ؟

قِيلَ له : قد رُوِي عنه ـ صَلَّى الله عليه ـ ما يَدُلُّ على أنَّ بَعْضَهُم لا يَنْظُر إلى بَعضٍ ، والحالُ تِلْكَ الحالُ . ٦

وبَعْدُ : فإنَّ كَشْفَ العَوْرَة إنَّما يَحْرُم مِنْ جِهَة التَّعَبُّد ، ولذلك لا يَحْرُم النَّظَر إلى صِغار الصِّبْيان وإلى عَوْرَة البَهائِم ، فإذا كان التَّكْليف في الآخِرة زَائِلًا لم يَمْتَنِع ذلك .

وإنَّما قُلْنا : إنَّ حالتَهُم تتغيَّر لأمْرٍ يَرجِع إلى الثَّواب والعِقَاب ، والقَوْل في ٩ المُحَاسَبة والمُسَاءَلة ، إذا سَألوا عنه وعمَّا فِيه مِن الفائِدَة ، يُقارِب القَوْل فيما ذكرتُه مِن المِيزَان ، فلا وَجْه لإطالةِ ذلك .

٢٠٧ /فإنْ قِيلَ : أفتقولون : إنَّ أهوالَ القِيامَة تَنالُ أهْلَ الجَنَّة كما تَنالُ أهْلَ النَّار ، عَلَى ما ١٢ رُوِيَ في الأخبار . وعلى ما قِيلَ إنَّ ذلك يَنالُهم ، ليكُون مَوْقع دُخُولهم الجَنَّةَ أعْظَم ؟

قِيلَ له : مَعاذَ الله أنْ نقُولَ ذلك ، بَلْ نقولُ كما قال الله ـ تعالى : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الآية ٦٢ سورة يونس] ، إلى غَيْرِ ١٥ ذلك مِن الآيات الدَّالَّةِ على ما ذَكَرْنا ، ولأنَّ دَليلَ العَقْل قد أوْجَبَ ألَّا يَنَال المُسْتَحِقَّ للثَّواب في الآخِرَة غمٌّ ولا ألمٌ ، لأنَّه إنَّما يَحسُن أنْ يُفْعَل به ذلك في حالِ التَّكْلِيف ، لأنَّه صَلاحُه ، فإذا زَال التَّكْلِيفُ لم يحْسُن ذلك ، فيكُون كالظُّلْم ، ١٨ يَتَعالى الله عَنْ ذلك .

فأمَّا قَوْلُنا في إثْبات الشَّفَاعَة فهو [٣٦و] مَعْرُوفٌ ، ونَزعُمُ أنَّ مَن أنْكَرَه فقد أخْطأ الخَطأَ العَظِيم ، لكِنَّا نقُولُ لأهْلِ الثَّوابِ دُونَ أهْلِ العِقابِ ، ولأوْلِياء الله دون أعْدائِه ، ويَشْفع ـ صَلَّى الله عليه ـ في أنْ يَزِيدَهم تَفْضِيلًا عَظِيمًا .

وقد يَجُوزُ أنْ يَشْفَع لهم في الثَّواب لأنَّه لا يُحبُّ أنْ تَصِحّ الشَّفاعَةُ إلَّا فيما يَجُوزُ مِنَ المَشْفُوعِ إليه أنْ يُفعل وألَّا يُفْعل، بل قد يَجُوزُ أنْ يَشْفَعَ إليه، فيما لابُدَّ
٣ أنْ يَفْعَلَ، إذا كانَتْ شَفَاعَةُ الشَّافِع تُصَادِفُ ذلك الفِعْل، فيلْحَقه في ذلك السُّرورُ العَظِيمُ. وعلى هذا الوَجْه تَعَبَّدَنا الله ـ تعالى ـ بالدُّعاء للأنْبِياء والمُؤْمنين بالرَّحْمَة والنِّعْمة، لما حَصَل لنا فيه فائِدة، فرَسُولُ الله، صَلّى الله عليه، يُسَرُّ إذا أثَابَهم
٦ تعالى، ويُسَرُّ إذا تَفَضَّل عليهم بالزِّيَادة.

فإنْ قِيل: أتَصِحُّ الشَّفاعَةُ في مَزِيد التَّفضُّل لِمَن حالتُه مَوْفُورة في النِّعْم؟

قيل له: نَعَمْ، وقد ذَكَر الله تعالى [ذلك] في كِتابه بقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ
٩ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الآية ٢٨ سورة الأنبياء]، فوَصَفَ ذلك شَفَاعة، وإنْ كان لأهل الجنَّة، ويَدُل عليه قَوْلُه تعالى في حَمَلةِ العَرْش: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الآية ٧ سورة غافر].

١٢ /والاسْتِغْفارُ يَجْري مَجْرى الشَّفَاعة، وقد ثَبَتَ في الشَّاهِدِ أنَّ الزِّيَادةَ في النِّعَم ٢٠٨ والإحْسَانِ، قد تُطلَب بالشَّفَاعَات، كما أنَّ التَّخلُّص من الشَّدائِد قد يُطْلَب بذلك. وقَوْل مَن يقُول: إنَّ الشَّفاعَةَ لا تُطلَق إلا على إزَالَة الضَّرَر لا يَصِحُّ، فصارَ
١٥ قَوْلُنا في الشَّفاعةِ لِلمُؤمِنينَ، في صِحَّة كَوْنها شَفَاعة، بمَنْزلة قَوْلِهم: إنَّ الشَّفاعة لأهْل الكَبَائِر، وإنَّما يَنْبغي أنْ يُعْرَف بالدَّلِيل أنَّه يَشْفَعُ ـ صَلَّى الله عليه ـ لأيِّ الفَرِيقَيْن، وقد ثَبتَ أنَّه يَشْفع للمُؤْمنين بقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ
١٨ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [الآية ١٨ سورة غافر]، بعْد قَوْله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ﴾ [الآية ١٨ سورة غافر]، وذلك يَمْنَع مِن صَرْف قوله: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ﴾ إلى أنَّ المُرَاد به للدُّنْيا دُون الآخِرَة، وبقوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [الآية ٩٢ سورة آل عمران]، ولا نُصْرَةَ أعْظَم مِن التَّخْليص مِن النَّار الدَّائِمَة، فإذا نَفَاها ثَبَتَ أنْ لا شَفِيع لهم، وبقَوْله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى

نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ [٣٦ظ] وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [الآية ١٢٣ سورة البقرة] ، فالقُرآن يَدُلُّ في إثْبات الشَّفَاعة على ما ذَكَرْنا ، دون الذي قَالوه ، وإنَّما تَعلَّقُوا بأخْبارٍ أكْثرَهَا مُضْطَرِبة ، وما يُعْرَف منها فهو ما رُوِي «إنَّ شَفَاعتي لأهْل الكبائِرِ مِن أُمَّتي» ، وذلك إنْ صَحَّ فالمُراد به إذا تابُوا وأنابُوا .

وقد قال أبو عَلِيٍّ ـ رَحِمَهُ الله : إنَّ مَنْ كان مِن أهْلِ النَّار ، فهو يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ والغَضَبَ والسُّخْطَ ، فكَيفَ يجُوزُ للرَّسُول ﷺ ، أنْ يَشْفَعَ لهم ، ومِن حَقِّ الشَّافِع أنْ يكون مُحِبًّا لمن يَشْفَع له رَاضِيًا عنه ، وهذا يُوجِبُ إنْ كان ـ عليه السَّلام ـ يَشْفَع لهم أنْ يكُون راضِيًا عمَّنْ سَخِط عليه ولَعَنه ، وذلك لا يَصِحُّ .

وقال أيْضًا : إنَّ الشَّفَاعةَ في الدُّنْيا للمُذْنِب لا تَصِحُّ ، ولا تَحْسُن مع الإضْرارِ ، وإنَّما تَحْسُنُ إذا تابَ وتَرَكَ الإضْرارَ ، لأنَّ مَنْ جَنَى على غَيرِه ، بأنْ قَتَل له وَلدًا أو سَلَبه مالًا ، إذا شَفَعْنا إليه وسألْنا العَفْوَ عنه ، وقُلْنا هو مُقِيمٌ على قَتْل غَيرِه مِن أوْلادٍ ، كان ذلك لا يَحْسُن ، وهذا يَمْنَع مِمَّا قالوه إذا صَحَّ ، لكنَّ أبا هاشِم ـ رَحِمَه الله ـ يقول : قد تَصِحُّ الشَّفَاعَة مع كَوْن الشَّفِيع سَاخِطًا ،/ وقد تَصِحُّ بلا تَوبةٍ ، وإنْ كان المُتَعَارَفُ خِلافَه ، ويقول : إنَّ الرُّجُوع في ذلك يَجِب أنْ يكُون إلى السَّمْعِ الوارِد فيه .

وقال أبو عَلِيٍّ ـ رَحِمَهُ الله : إنَّ أهْلَ النَّارِ إذا دَخَلُوا النَّارَ ، لم يَصِحَّ خُرُوجُهم منها ، لأنَّهم مِن أهْلِ العِقَاب ، ولا يَجُوزُ مع ذلك أنْ يَكُونوا مِن أهْلِ الثَّواب ، لأنَّ ذلك كالمتَضَادِّ ، ولو تَخلَّصُوا بالشَّفَاعة لم يَخْلُ حالُهم إذا أدْخَلَهم الله الجَنَّةَ ، مِن أنْ يَكُونوا مِنْ أهْلِ الثَّوابِ أوِ التَّفَضُّل ، والعَقْل قد دَلَّ على أنْ لا ثَوابَ لهم ، والسَّمْعُ قد دَلَّ على أنَّ المكلَّفَ في الجَنَّة لا يَجُوزُ أنْ يكُون بمنزلَة أهْل التَّفَضُّلِ وأنْ يكُونوا مِن خَدَمِ أهْل الجَنَّة ، فهذا أيْضًا يَمْنع مِمَّا قالوه في الشَّفاعَة .